



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

# تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي

للمرة ( 2020-2003 )

رسالة تقدمت بها

إسراء فالح فيصل

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد

بأشراف الأستاذ الدكتور

سامي عبيد محمد التميمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنْقِكَ وَلَا  
تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء، الآية (٢٩)

## الإهداة

إلى من أفقد حرامه تصفيته فحاباً بجازي في هذه اللحظة

(بابا رحمه الله)

أذت الجواب حين أسأل ما الثأر

بل الحياة أذت ..... وما بين النفس والنفس أذت

(أممي)

الكتاب لا تكفي لأصنف كيف أحكم... أراك مسمى وأرى جمال الآيات  
بكم

(زوجي وأطفالي)

إلى السند والساعد

(إخوتي وأختي)

أزف لكم الإهداة حباً ورفعةً وكاماً

## الشكر والتقدير

قال تعالى (وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة أ Ibrahim ﴿٧﴾

في البداية الشكر والحمد لله ، جل في علاه ، فإليه يُنسب الفضل كله في إكمال هذا العمل وبعد الحمد لله ، فإنني أتوجه إلى أستاذى الدكتور سامي عبيد محمد التميمي - رئيس قسم الاقتصاد والمشرف على الرسالة - بالشكر والتقدير الذى لن تفههه أي كلمات حقه، فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل، وبعدها فالشكر موصول إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد الذين تتلمذت على أيديهم في دراسة البكالوريوس والماجستير.

كما يطيب لي ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مدير شعبة التخطيط والمتابعة في شركة الموانئ العراقية وذلك لما أبداه من تعاون في توفير البيانات الممكنة.

وأشكر جميع زملائي من طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد، وأشكر كل الذين قدموا لي المساعدة والعون لإنجاز هذه الرسالة.

وأخيراً اتقدم بفائق الشكر والتقدير للسادة اعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتقضيهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما سيبدونه من ملاحظات حتماً ستصب في تعزيزها.

الباحثة

## المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من معضلة التناقض بين وفرة موارده البشرية والطبيعية (النفط والغاز) التي كان بالإمكان ان يجعل الاقتصاد في مصاف الدول المتقدمة فيما لو احسنت ادارتها واستغلالها بالشكل الامثل ، وما يعاني الاقتصاد من اختلالات هيكلية اقتصادية ومالية ترجع بالدرجة الاساسية الى ارتفاع مساهمة القطاع النفطي مقابل تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى خصوصا ( الزراعي والصناعي ) سواء في الناتج المحلي الاجمالي أو الابيرادات العامة للدولة .

من جانب اخر زيادة حجم القطاع الحكومي مقابل ضعف القطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي في النشاط الاقتصادي ، وعلى الرغم من ادراك متذبذبي القرار والمخططين لهذه المعضلة وتبنينهم مجموعة من الخطط الوطنية بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتصحيح المسار ، الا ان واقع الحال يكشف عكس ذلك ، ولا يزال الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يتسم بضعف التنويع في مصادر دخله الوطني وعدم المرونة بجهازه الانتاجي بسبب التحديات السياسية والاقتصادية ويقف في مقدمتها الفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار الامني السياسي وزيادة المديونية الخارجية وضعف البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

الامر الذي يقتضي اقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية جديرة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية ومن ثم احداث التنويع في مصادر الدخل الوطني .

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الأية
أ	الإهاداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
د - ه	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
5-1	المقدمة
40-6	<b>الفصل الأول</b> <b>الاطار النظري والمفاهيمي لتنوع مصادر الدخل الوطني</b>
15-6	<b>المبحث الأول: مدخل عام لدراسة تنوع مصادر الدخل الوطني</b>
10-6	أولاً: مفهوم تنوع مصادر الدخل الوطني
12-10	ثانياً : أهمية تنوع مصادر الدخل الوطني
12	ثالثاً: أهداف تنوع مصادر الدخل الوطني
13-12	رابعاً: مبررات تنوع مصادر الدخل الوطني
15-13	خامساً : محددات تنوع مصادر الدخل الوطني
23-16	<b>المبحث الثاني: مؤشرات قياس تنوع مصادر الدخل الوطني</b>
20-16	أولاً: المؤشرات المتعلقة بإداء الاقتصاد الكلي
23-20	ثانياً : المؤشرات المتعلقة بتركز وتوزع الصادرات السلعية
40-24	<b>المبحث الثالث: آليات وسياسات تنوع مصادر الدخل الوطني</b>
26-24	أولاً : الاتجاه نحو آلية السوق
31-26	ثانياً: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
33-31	ثالثاً : خصخصة الشركات المملوكة للدولة
37-33	رابعاً : الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .

رقم الصفحة	الموضوع
40-37	خامساً: برامج الإصلاح الاقتصادي ومتابعتها
98-41	<p style="text-align: center;">الفصل الثاني</p> <p>تنوع مصادر الدخل الوطني بين الاختلالات الهيكلية وخطط التنمية الوطنية</p>
51-42	المبحث الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد العراقي
71-52	المبحث الثاني : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)
58-53	أولاً : اختلال هيكل الانتاج
61-58	ثانياً : اختلال هيكل الميزان التجاري العراقي
71-62	ثالثاً: الاختلال المالي ( هيكل الموازنة العامة )
98-72	المبحث الثالث: تنوع مصادر الدخل الوطني العراقي في ضوء خطط وبرامج التنمية الوطنية
77-73	أولاً: استراتيجية التنمية الوطنية ( 2005-2007 )
82-78	ثانياً : خطة التنمية الوطنية ( 2010-2014 )
86-82	ثالثاً : خطة التنمية الوطنية ( 2013-2017 )
89-86	رابعاً : خطة التنمية الوطنية ( 2018-2022 )
93-89	خامساً : الورقة الاصلاحية البيضاء ( 2020 )
98-93	سادساً : رؤية العراق للتنمية المستدامة ( 2030 )
159-99	<p style="text-align: center;">الفصل الثالث</p> <p>تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق ( التحديات والسياسات )</p>
118-99	المبحث الأول: واقع تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق للمدة (2003-2020)
132-119	المبحث الثاني: تحديات تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق
159-133	المبحث الثالث : سياسات تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي
161-160	((الاستنتاجات))
163-162	((التوصيات))
173-164	((المصادر))
A	ABSTRACT

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
44	إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي (2018-2004) (%)	1
51	معدلات التضخم للمدة (2003-2020)	2
55	اسهامات القطاعات الانتاجية كنسبة بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق للمدة ( 2018 – 2004 )	3
56	مساهمة القطاعات الانتاجية كنسبة مئوية بمستويات التشغيل للمدة ( 2018- 2004 )	4
57	درجة الاختلال الهيكلي للقطاعات الانتاجية كنسبة مئوية في العراق خلال المدة ( 2004- 2018 )	5
59	متospطات توزيع القيمة الخاصة بأصناف الصادرات والاستيرادات السلعية كنسبة مئوية في العراق للمدة ( 2004-2018 ) (%)	6
61	درجة الانكشاف التجاري كنسبة مئوية في العراق خلال المدة ( 2018- 2004 )	7
63	مؤشرات الموازنة العامة للدولة للمدة (2003-2019)	8
68	اختلال هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2018)	9
70	اختلال هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2018)	10
81	تخصيصات الخطة الخمسية ( 2010-2014 ) حسب القطاعات	11
100	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة ( 2004-2020 )	12
106	أهمية القطاعات الاقتصادية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ( 2003-2020 )	13
108	الأهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق للمدة ( 2003-2019 )	14
110	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ( 2003-2019 )	15
113	الأهمية النسبية للإيرادات العامة الى إجمالي الإيرادات في العراق للمدة ( 2003-2020 )	16
115	نسب الإنفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة ( 2003-2018 )	17
117	الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال ( 2004-2018 )	18
121	مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه على مستوى الدول المشاركة للمدة ( 2003-2019 )	19
126	حجم الدين العام ( الداخلي والخارجي ) ونسبة اجمالي الدين الى GDP للمدة ( 2004-2020 )	20
150	الإيرادات الجمركية في العراق للمدة ( 2016-2020 )	21
155	الإيرادات والنفقات لقطاع الموانئ في العراق للمدة ( 2003-2019 )	22

المقدمة

## المقدمة

اصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحتل اهمية كبيرة في اولويات حكومات الدول النفطية، نتيجة ما تعانيه اقتصاداتها من تقلبات عنيفة نتيجة ارتباطها بقطاع معين (النفط) دون القطاعات الاقتصادية الأخرى. لذلك تشهد معظم الدول النفطية تزايداً في وتيرة الجهد الرامية لتطوير هيكلها الاقتصادي والانتقال من مرحلة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الصناعة الاستخراجية كمصدر احادي للدخل والانتاج الى مرحلة تطبيق سياسات اقتصادية اكثر شموليةً وتنوعاً، وذلك مواكبة التحولات المتسارعة على صعيد الاقتصاد المحلي والعالمي. اقتناعاً من تلك الدول بضرورة الاعتماد على مصادر متعددة للدخل الوطني وعدم التركيز على مصدر واحد وانماء المصادر الاخرى المؤثرة في الاقتصاد بصورة عامة والابيرادات بصورة خاصة، في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يسود العالم من حين لآخر، بسبب ظروف الاسواق النفطية العالمية.

غير ان الحكومة العراقية، منذ تغيير النظام السياسي والاقتصادي عام 2003 ولحد الان (2020)، فإنها تعتمد وبشكل كبير على استخراج النفط وتصديره، إذ تعد الابيرادات النفطية المورد الرئيس في الموازنة العامة للدولة وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، فعندما ترتفع اسعار النفط العالمية تزداد الابيرادات والنفقات الحكومية وينتعش الاقتصاد، ويحدث العكس عندما تتدحرج الاسعار العالمية للنفط ، ونظراً لخطورة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل في العراق ، فضلاً عن كونه مصدراً غير متعدد وشديد التعرض للتقلبات في الاسواق العالمية، فقد اكدت الخطط الاقتصادية المتعاقبة ضرورة عدم الاعتماد على انتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة لأسباب ومبررات عديدة اهمها:

- اتصف النفط بكونه مورداً طبيعياً ناضجاً، ومن ثم فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار اسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي، تؤدي الى تقلبات مهمة في الصادرات النفطية والابيرادات الحكومية ومن ثم مستوى نمو GDP.
- اعاقة تقلبات مستويات الدخل الناجمة عن تذبذب الابيرادات النفطية والاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تفزيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج الى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

وبالرغم من تعدد الخطط الاقتصادية وتأكيدها ضرورة التنويع، الا انه لم يحدث شيء يذكر على ارض الواقع، وبقي الاقتصاد العراقي مكبلاً بقيود الابيرادات النفطية وتعرضه للصدمات الخارجية، وهذا ما دعا الباحثة للخوض في هذا الموضوع للوقوف على الاسباب والمسارات واقتراح السياسات والاستراتيجيات الملائمة للاقتصاد العراقي.

### مشكلة الدراسة :

يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية وفيرة من جهة ،وقامت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بوضع عدة خطط وبرامج تنموية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي من جهة اخرى، الا انه لا يزال يتصرف بأنه اقتصاد ريعي احادي الجانب ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة على شكل سؤال مفاده، ما هي اسباب عدم تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق، وكيف يمكن تحقيق التنوع في ظل مجموعة من التحديات؟

### فرضية الدراسة :

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف التنوع في مصادر دخله الوطني واعتماده بالدرجة الاساسية على إيرادات القطاع النفطي.

### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على احدى اهم القضايا الاساسية التي باتت تشكل هاجسا لحكومات الدول النفطية بشكل عام والعراق على وجه الخصوص، واحتلت حيزا كبيرا في الابحاث الاقتصادية، وشغلت بال الكثير من المفكرين والمخططين والاقتصاديين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنوع مصادر الدخل الوطني وفك الاقتصاد العراقي من قيود القطاع النفطي.

### اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

- التعرف على واقع تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي.
- التعرف على خطط وبرامج وسياسات ذات العلاقة بتنويع مصادر الدخل الوطني في العراق.
- الوقوف على ابرز التحديات والعوائق التي تقف امام تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق.
- محاولة رسم سياسات واضحة المعالم لتنوع مصادر الدخل الوطني في العراق.

### الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمنية : تغطي المدة الزمنية (2003-2020)

الحدود المكانية : تشمل العراق

### هيكلية الدراسة :

لغرض معالجة مشكلة الدراسة، وتحقيق اهدافها، واثبات او نفي فرضيتها، تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية، تقسم بدورها الى مباحث وكما مبينة في محتوياته

### الدراسات السابقة :

- 1 - دراسة ناصر (2013) الموسومة بـ(فرص وتحديات تنوع الاقتصاد العراقي " دراسة تحليلية") ،الهدف من هذه الدراسة هو الاشارة الى أهمية قضيتي التنوع الاقتصادي والتحول

نحو آلية اقتصاد السوق ولاسيما في البلدان ذات الاقتصادات الأحادية الجانب التي تعتمد على الإيرادات المتأتية من تصدير سلة ضيقة من السلع الأولية وعادةً ما تتمثل هذه السلع بالنفط الخام أو الغاز الطبيعي، وبعد تزايد إنتاجها وارتفاع أسعارها بشكل كبير أدى ذلك إلى زيادة إيرادات البلدان المصدرة لها بشكل كبير ،الامر الذي أدى إلى كسل هذه الدول في سعيها للحصول على الإيرادات المُتحققة من مصادر إنتاج حقيقة ،الامر الذي سبب إهمال القطاعات الإنتاجية في هذه الاقتصادات وانخفاض حجم الإنتاج فيها عموماً والاعتماد على الاستيرادات – الممولة من الإيرادات الريعية – في سد الطلب المحلي ،وبينت الدراسة أهمية المؤسسات المتوسطة والصغرى في الاقتصاد الوطني سواء في البلدان النامية او البلدان المتقدمة وذلك في ظل تحرير التجارة ،ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي على العائدات النفطية ،لذلك أكدت الدراسة أهمية الصناعات الكبيرة والصغرى في تنوع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على مورد واحد .

٢- دراسة البسام وشياط (2013) الموسومة بـ(مخاطر واسكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية )، لقد ركزت الدراسة على مخاطر واسكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل الموازنة العامة، ولقد توصلت الدراسة إلى إن تقلبات أسعار النفط أربكت كثيراً الموازنات العامة في العراق وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقة أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة العامة .

٣- دراسة حمزة (2013) الموسومة بـ(التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي ) ، إذ بينت الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي وبالذات للدول الريعية التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكل اقتصاداتها والناتجة عن اعتماد مورد وحيد للدخل والمتأتي من خلال امتلاكها للثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط ، وعلى الرغم من ذلك يعني الاقتصاد العراقي من اختلالات في البنية الهيكلية وانهيار تام تقريباً للاقتصاد العراقي ومن ثم هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ،ومن ثم فشل السياسات الاقتصادية في رسم مسارات حقيقة للاقتصاد العراقي ،ولذلك أكدت الدراسة لابد من إعادة النظر في جوهر السياسات الاقتصادية والعمل على إيجاد علاقة ترابط بين مسألة استغلال المركبات التنموية وتحقيق هذا الهدف .

٤- فرج (2018) الموسومة بـ(قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2016)، ان هذه الدراسة تسعى إلى تحليل هيكل الإنتاج الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية) وذلك من أجل عرض واقع التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2016) و من خلال هذا البحث تم قياس التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي

والتجارة الخارجية اعتماداً على معامل هيرفندال وتم التوصل الى نتيجة مفادها ان اقتصاد العراقي حق خلال المدة (2004-2016) بعض أهدافه في تنويع الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت نسبة مساهمة التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي (80%) عام (2004) الى (8.29%) عام 2016 وارتفعت إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (20%) عام 2004 الى (71%) عام 2016. اما التجارة الخارجية في العراق فإنها تعاني من اختلال هيكلی كبير. يتمثل هذا الاختلال في سيطرة النفط الخام بوصفها مادة أولية على أكثر(98%) من صادراته ، وان تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الصادرات التي انخفضت قيمته من (0.994) عام 2004 الى (0.992) عام 2016 ما يدل على إن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس سوى وهم اقتصادي ناجم عن الارتفاعات في اسعار النفط بالدرجة الأساسية والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي والصادرات النفطية العينية.

٥- دراسة الزبيدي (2019) الموسومة بـ(الافق المستقبلية لموازنة العراق الاتحادية في ظل تنويع مصادر الدخل الوطني (1995-2012)) يهدف البحث إلى بيان مصادر تمويل موازنة العراق الاتحادية ومدى مساهمتها في تمويل الإنفاق العام ،ومن ثم نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد وجد البحث ان موازنة العراق الاتحادية تعتمد وبشكل كبير على الإيرادات النفطية ، إذ بلغت نسبتها 92 % من الإيرادات العامة في حين لم تتجاوز نسبة الإيرادات الضريبية 2% من إجمالي إيرادات الموازنة ،ويعكس هذا درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد واحد وهو القطاع النفطي وما له من خطورة كونه المصدر الوحيد للدخل . وما ينتج عنه من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند تعرض سوق النفط لأزمات تؤثر في حركة تداوله أو تخفيض من اسعاره . وقد توصلت الدراسة الى انه لتجنب حدوث تلك الازمات لابد من اتباع سياسة اقتصادية ناضجة تعنى بتنويع مصادر الدخل وذلك من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية يسهم في ايجاد مصادر اضافية للدخل الى جانب النفط.

٦- دراسة الطائي (2021) الموسومة بـ(دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات)، لقد سعت الدراسة نحو تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها التقييم الاقتصادي الكمي للسياسات التنموية خلال المدة ( 2003-2019) والمرتبطة بواقع هيكل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والقوى العاملة في العراق ، ومن ثم تحديد مدى قدرة تلك السياسات في معالجة الاختلال الهيكلی وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكذلك عرض الوسائل والآليات الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق كشرط ضروري ،وان الشرط الكافي لبلوغ هذه الأهداف هو التطبيق الإجرائي المنتظم والرتب لآليات التنويع الاقتصادي .

ولقد خرجت الدراسة بإعطاء سيناريو يمثل الطريق إلى معالجة الاختلالات الهيكلية ومحاولة تنوع الاقتصاد العراقي وانشاله من مأزق المشكلات البنوية التي يعاني منها .

اما دراستنا الموسومة بـ( تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي للمرة 2020-2003 )

فإنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث :

**الحداثة :** فان دراستنا الحالية تعد الاحدث اذ غطت المدة منذ عام 2003 بداية التغيير السياسي

والاقتصادي في العراق وحتى عام 2020 وهي اخر سنة تسمح بالحصول على البيانات المتاحة.

**الشمول :** دراستنا الحالية تناولت تنوع مصادر الدخل من جوانبه كافة : الجانب الانتاجي كما

يعبر عنه الناتج المحلي الاجمالي والجانب المالي كما يعبر عنه بالموازنة العامة والجانب التجاري كما يعبر عنه بالميزان التجاري ( الصادرات والاستيرادات ) ، عكس بعض الدراسات السابقة التي ركزت اما على جانب واحد ( الموازنة العامة ) او جانبيين ( الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية ) .

**المجال :** تناولت دراستنا الحالية المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، عكس بعض الدراسات التي تناولت المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، كما في دراسة فرج التي ركزت على استخدام مؤشر هيرفندال لقياس التركيز في الصادرات السلعية .

**التمييز :** تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة بتناول تنوع مصادر الدخل الوطني في ضوء خطط وبرامج التنمية الوطنية في العراق .

## **الفصل الأول**

### **الأطار النظري والمفاهيمي لتنويع مصادر الدخل الوطني**

#### **المبحث الأول**

##### **مدخل عام لدراسة تنوع مصادر الدخل الوطني**

#### **المبحث الثاني**

##### **مؤشرات تنوع مصادر الدخل الوطني**

#### **المبحث الثالث**

##### **آليات وسياسات تنوع مصادر الدخل الوطني**

## المبحث الأول

### مدخل عام لدراسة تنوع مصادر الدخل الوطني

أولاً: مفهوم تنوع مصادر الدخل الوطني

اخذ مفهوم تنوع مصادر الدخل الوطني بعدها واسعاً عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة ،ولقد تطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل اغلب صادراتها موارد طبيعية باطنية طاقوية محددة حسب السوق العالمية ، فيعد تنوع مصادر الدخل الوطني استراتيجية في تحقيق النمو الاقتصادي إذ أنه يؤدي الى زيادة العوامل الانتاجية، وكذلك يشجع ويحفز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، و يحتل موضوع تنوع مصادر الدخل الوطني أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي ،وقد ازدادت أهميته بالنسبة للدول النفطية وبالذات التي تعاني من تشوّهات هيكلية في اقتصاداتها وذلك نتيجة اعتمادها على المورد الوحيد للدخل(النفط) . ومن ثم ارتباط هذا الاخير بأسعار الاسواق العالمية وما ينتج عنه في حالة تراجع الأسعار، الأمر الذي يجعل من تنوع مصادر الدخل الوطني امراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه ويعرف تنوع مصادر الدخل الوطني بانه " العملية التي تهدف الى تنوع الهيكل الانتاجي ومن ثم خلق قطاعات جديدة لتوليد الدخل الأمر الذي يقلل الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الوحيد في الاقتصاد، لأن من شأن هذه العملية ان تؤدي الى فتح قطاعات جديدة اكثر إنتاجية واكثر قدرة على توفير فرص العمل ومن ثم ذات قيمة مضافة عالية الأمر الذي ينتج عنه تحسين معدلات النمو في الأجل الطويل . (قروف ، 2016 ، 6) ويركز هذا التعريف على التنوع بانه عملية خلق قطاعات (السياحة ، النقل ، الخدمات ) قادرة على خلق قيمة مضافة عالية ومن ثم تحسين معدلات النمو في الأجل الطويل، وكذلك يقصد بمفهوم تنوع مصادر الدخل " بأنه تغيير منهجية وآلية النشاط الاقتصادي وبما يسمح برفع كفاءة الانتاج وتحقيق المزيد من الموارد للخزينة العامة (من الضرائب والرسوم) كما في الاقتصادات المتقدمة لكن ان يكون ذلك متدرجاً بما يسمح بتحقيق عدة اهداف في وقت واحد وكذلك رفع كفاءة القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته من خلال استخدام التقنيات والأساليب الحديثة، وكذلك رفع مستوى دخل افراد المجتمع وربط ذلك بإنتاجية الفرد حتى يسهم من خلال قوة دخله بدعم الاستهلاك الذي سينعكس بزيادة الاستثمار ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، الامر الذي يؤدي الى تخفيض التضخم ويساعد من الاحتكار بوصف الطلب سيواكب العرض ويفتح مساحة اوسع امام مرونة السياسة النقدية والمالية ، ويتحقق بذلك الاستيراد ومن ثم سينعكس الامر بصورة ايجابية على الاقتصاد وذلك بمزيد من الكفاءة العالية استثماراً وانتاجاً وتنويعاً بمصادر الدخل وكذلك يرفع من كفاءة استثمار الثروات الطبيعية وبقدرات عالية حماية لمستقبل الاجيال القادمة. (الشبيبي، 2010 ، 39) . فيما

يقصد بتنوع مصادر الدخل بالنسبة لخبراء الامم المتحدة " بأنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وايجاد صادرات جديدة ومخالف المصادر للإيرادات غير المصادر التقليدية وكذلك التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتنمية وتعزيز دور القطاع الخاص وذلك في جميع القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على ايرادات دائمة وأكثر استقراراً، إذ ينظر للتنوع في المصادر على انه " ظاهرة متعددة الابعاد ليس القصد منها تنوع بنية الناتج وإسهام القطاعات الاقتصادية في تركيبه وإنما يشمل ايضاً متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. إذ لا بد ان يتراافق التنوع في الفعاليات الانتاجية مع تنوع في متغيرات اخرى ترتبط بالإنتاج والدخل مثل الصادرات والاستيرادات وكذلك ايرادات الدولة والعملة والتكون الرأسمالي الاجمالي. (الخطيب، 2010,40). ويعرف تنوع مصادر الدخل الوطني ايضاً "بأنه سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلية للاقتصاد، وذلك لأنه في غاية الضرورة لقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، لأن عملية التنوع ترفع من درجة النمو والتنمية الاقتصادية للدولة، ومن ثم يخلق فرص عمل لعدد اكبر من الافراد وبالذات للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان. (Al Amery, 2013, 142) ) وتنوع مصادر الدخل الوطني يدل على انه يجب على الدولة ان تنتج لتصدر مجموعة واسعة من السلع والخدمات بمعنى التنوع في شكله الواسع يتضمن جوانب وأشكال مختلفة من التنوع . فقد يكون التنوع الاقتصادي في جعل الهيكل الانتاجي (التنوع الاقفي) لبلد ما اكثر تنوعاً وذات قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد قليل من الانشطة ،في حين تنوع الصادرات (التنوع الرأسي) فقد يكون تنوعاً منصباً حول تنوع سلة صادرات البلد او عن طريق دخول اسواق جديدة للتصدير.

ومن ثم يمكن التمييز بين تنوع المنتجات وتنوع الأسواق: (حميداتو والصادفية، 2017، 5-6)

- **تنوع الهيكل الانتاجي :** والذي يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الانتاجية . والذي ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الاولية ، وبمعنى أكثر وضوحاً الهدف منه التهيئة في الدخول لفضاءات جديدة للإنتاج، ومن ثم يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد المفرط على مجموعة معينة من الانشطة الإنتاجية ، وتجنب الظواهر غير المرغوب فيها " كعنة الموارد الطبيعية إذن التنوع الانتاجي من الممكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلية نحو الانشطة ذات المستويات الأعلى من التكنولوجيا والمهارات ، ومن ثم التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

- **تنوع الأسواق:** والذي يحتل الدرجة نفسها من الأهمية حيث أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق والذي يحمل مساوى واضحة ، حيث أن الانخفاض في الطلب من الممكن أن يؤثر بصورة عكسية في الاقتصاد كما لو كان هنالك مزيج متوج أو عوض عن

ذلك وجود طلب أكثر استقراراً في الأسواق الأخرى ، وفضلاً عن ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها وذلك من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية . ومثال على ذلك ( المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات للتسويق والتي تحتاج إلى فتح منافذ تصدير محتملة ، كذلك تحتاج إلى المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة وذلك لدعم تسهيل الدخول في خطوط المنتجات الجديدة . لذلك فإن تنوع الأسوق ي العمل على تقليل التعرض للصدمات الخارجية وكذلك يعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، والاكثر من ذلك فإن عملية التصدير لأكثر من بلد يعد مؤشراً على قدرة البلد في المنافسة الدولية، ومن ثم فإن النظر إلى درجة التنوع للمنتجات وتنوع الأسواق معًا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الانتاجي وهيكل الصادرات لأي بلد، فأن في معظم الحالات يكون هيكل الانتاج الاكثر تنوعاً افضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع ، وبالذات السلع الاولية وبالمثل فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على العدد القليل ، وعلى الرغم من أن عملية تنوع الانتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومعرضة للمخاطر وطويلة الأجل ولكن لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية الممكناً جنبياً من ذلك. ( حميدانو والصادفية ، 2017 ، 5-6 ) .

وبصورة عامة فإن القصد من تنوع مصادر الدخل الوطني " هو زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، سواء كانت القطاعات سلعية أو خدمية ، الأمر الذي يقلل الكثير من مخاطر هيمنة السلعة الوحيدة في الاقتصاد ، بالشكل الذي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الذاتية، مع تقليل معدلات البطالة ومن ثم العمل على زيادة عائدات صادرات البلد واستقراره. (سليمة والعلمي ، 2008 ، 3) . وبالنسبة للبلدان النفطية فإن القصد من تنوع مصادر الدخل " هو تبني استراتيجية شاملة الهدف منها الاصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستفادة من إمكانات الدولة الاقتصادية والمالية وذلك عن طريق تنوع الاقتصاد والحد من اعتماد البلد على النفط، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وترشيد استخدام الثروة النفطية والتعجيل بعملية التحول نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قاعدة صلبة لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، في حين يقصد بالتنوع لمصادر الدخل في الاقتصاد العراقي " هو إيجاد مصادر بديلة غير نفطية للعملة الأجنبية وإيرادات الموازنة العامة وفي الوقت نفسه هو خلق مصادر مستدامة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المت坦مية الداخلة لسوق العمل بعيداً عن الاستخدام الحكومي (مرزا ، 2013 ، 41) إذ يرتبط تنوع مصادر الدخل الوطني بالسياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود

من السلع المصدرة التي يكون سعرها وحجمها متقلباً على وفق طلب وعرض السوق العالمية . ومن ثم فإن تنوع مصادر الدخل هو " عملية توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة اقتصاد حقيقي ، يسهم في توليد مصادر جديدة للدخل مع مصدر النفط ، وكذلك التركيز على استثمار جزء من الإيرادات النفطية لتأسيس بنية أساسية قوية ومتطرفة الهدف منها توفير مناخ استثماري واستغلال المزايا النسبية المتاحة في الاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة وقطاع السياحة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه توليد إيرادات جديدة للموازنة العامة من جهة بعيدة عن الإيرادات النفطية و بعيدة عن تقلبات السوق النفطية من جهة أخرى.

ويعتمد تصنيف مصادر الدخل او الناتج المحلي الاجمالي على تقسيم القطاعات الاقتصادية الى قطاعات أساسية إذ تقسم هذه القطاعات الأساسية الى قطاعات فرعية ، ويتألف التصنيف الذي

وضعته الدائرة الاحصائية في الأمم المتحدة من تسعة قطاعات هي : ( زيني ، 2017، 37)

١- الزراعة والغابات والصيد والأسمك

٢- التعدين والمقالع

٣- الصناعة التحويلية

٤- الكهرباء والغاز والماء

٥- التشييد والبناء

٦- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق

٧- النقل والمواصلات والخزن

٨- البنوك والتأمين والعقارات

٩- الخدمات والخدمات التجارية : التي تتتألف من نوعين هما :

أ- الخدمات الحكومية: وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة مجاناً واحياناً يكون بمقابل أقل من سعر الكلفة مثل ذلك خدمات الصحة والتعليم بمستوياته المختلفة والاعمال العلمية فضلاً عن الادارة العامة والدفاع والشرطة .

ب- الخدمات الاهلية: ايضاً تشمل التعليم والصحة الاهلية ومؤسسات الترفيه والخدمات الشخصية وتصلح الاجهزة الكهربائية والسيارات والاحذية، ومحلات غسل وكيف الملابس والحلقة والتصوير وغيرها.

- ويتم اختزال التصنيف المذكور أعلاه الى ثلاثة قطاعات رئيسه هي :

**الأول :- القطاع السلعي:** الذي يشمل قطاع التعدين والمقالع ( الصناعة الاستخراجية ) وقطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والماء وقطاع التشييد والبناء

**الثاني :- القطاع التوزيعي :-** الذي يشمل قطاع النقل والمواصلات وقطاع التخزين وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم ، وقطاع المصارف والتأمين.

**الثالث :- قطاع الخدمات :** يشمل الخدمات الحكومية وخدمات الاسكان ، وخدمات المرافق العامة. ويمكن ان يكون التصنيف حسب القطاعين العام والخاص ، وحتى المختلط إن وجد .

#### **ثانياً : أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني**

تأتي أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني من كونه وسيلة مهمة لخلق قاعدة انتاجية ذات قوة وقدرة على تلبية احتياجات البلد ، وتحقيق درجة عالية من التطور والتقدم في مجالات الاقتصاد كافة وكذلك القضاء على البطالة ومن ثم تطوير القطاعات ضعيفة الانتاج ، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. الذي يعد من اهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها لغرض الحصول ايرادات متنوعة.

ويمكن توضيح أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال: (مرزوك وحمزة، 2014، 332)

أ) تربية مختلف القطاعات الاقتصادية وتطويرها حيث ان العديد من الدول تتصرف اقتصاداتها بأنها أحدي المصادر ،لذا من الضروري العمل على احداث تغييرات هيكلية لتحقيق تنمية اقتصادية ،وذلك من خلال تربية وتطوير مختلف القطاعات الانتاجية لتحقيق مساهمة كبيرة الهدف منها تنويع الهيكل الانتاجي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إذ يلاحظ العديد من الدول النفطية تعتمد في ايراداتها على مصدر واحد وقد حققت ايرادات مالية ضخمة في سبعينيات القرن الماضي لكنها لم تستثمرها بالشكل المطلوب الذي تتحقق معه التنمية الاقتصادية المطلوبة.(الأمم المتحدة، 2006)، حيث ان غالبية البلدان النامية تتواجد فيها الموارد المتعددة لكنها تعاني من مشكلة الاختلالات الهيكلية في قطاعاتها ، ومن ثم لا بد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فيها فهي متيبة لانتقالها الى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات لأن توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعلم على حماية الاقتصاد ويدعم الإنتاج باتجاه التنمية المستدامة وكذلك يسهم في تطوير القوة البشرية ومن ثم يجعل الاقتصاد يعمل بقدرة عالية والنتيجة يبتعد الاقتصاد عن الاعتماد على المورد الواحد(سالم، 2012، 65) وفي هذا الاطار يتطلب الامر تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

- فمن ناحية القطاع الزراعي إذ سعت العديد من البلدان الى الاهتمام بهذا القطاع لغرض جعله قطاعاً فاعلاً في الاقتصاد ،من خلال انشاء العديد من المشروعات الزراعية و تطوير عملية

## الفصل الأول.....الأطار النظري والمفاهيمي لتنوع مصادر الدخل الوطني

استغلال الثروة المائية لرفع مساحتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واعداد الدراسات المكثفة لاستصلاح الاراضي الزراعية الواسعة. وذلك لما له من اهمية كبيرة في تنوع مصادر الدخل وتحقيق نجاحات ملموسة في الإنتاج النباتي والحيواني، ذلك كونه يمثل احد القطاعات المهمة في سياسة التنويع الهيكلي الاقتصادي . (ال فلاحي، 1995، 110)

- اما القطاع الصناعي: فيعد من اهم القطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ له الدور البارز ويعطي بأهمية كبيرة بوصفه يمثل وسيلة مهمة لخلق المرونة الكافية في النظام الاقتصادي، وايضاً له الدور الأكبر في خلق العلاقات الاقتصادية من جانب آخر.

- ولقطاع الخدمات ايضاً دور كبير في الآونة الأخيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والذي يشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمة ، كالسياحة ، الفنقة ، والأنشطة التجارية بالتجزئة الموجهة نحو ترويج السياحة والمناسبات الثقافية والرياضية الدولية أو الإقليمية والخدمات المالية وصناعة الإعلان وغيرها من الخدمات .

- وللقطاع التجاري اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الصادرات للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي لها الدور الكبير في توفير النقد الأجنبي للدولة، ومن خلال هذا القطاع تستطيع الدولة استيراد كل السلع و الخدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية مثل السلع الإنتاجية والوسطية ، واستيراد السلع الاستهلاكية التي يكون عرضها في الداخل محدود لذا يجب العمل على تطويره وذلك لجعله اداة تساعد في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، لزيادة رفاهية المستهلك وتطوير التجارة ذاتها وكذلك في تنوع مصادر الدخل الوطني للدولة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.(معلة وأحمد، 2015، 45)

ب) يحقق التنويع في مصادر الدخل الوطني معدلات عالية من الإنتاج الرأسمالي ويخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن العمل ، كذلك من خلال التنويع يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية ، ويساعد أيضاً في زيادة المكاسب التجارية فضلاً عن انه يخلق التكامل الإقليمي.

ج) تطوير البنية التحتية المالية والاجتماعية كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي.

د) يساعد التنويع في مصادر الدخل الوطني في تقليص دور القطاع العام وذلك من خلال خصخصة الشركات والمرافق المملوكة للقطاع العام، وتخفيض اعانت الدعم الداخلي.(المعهد العربي للتخطيط ،2001، 18)

هـ) يساعد التنويع في مصادر الدخل الوطني في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي حيث الكثير من البلدان تعمل على زيادة دوره لما له من دور في توظيف المزيد من العمالة الوطنية ، كذلك يساعد في خلق قاعدة اقتصادية عريضة تسهم في تنوع مصادر الدخل

الوطني، وهذا ما دفع العديد من البلدان النفطية على خصخصة بعض الصناعات والمنشآت وتقليل دور القطاع العام ولكن بعيداً عن قطاع النفط.(غيلان،2007،34)

و) يحقق تنويع مصادر الدخل الوطني الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات وتوفير فرص التشغيل وكذلك تحسين مستوى المعيشة ومن ثم تقليل الاعتماد على الاستيرادات الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية.(لافى ،2013،8)

### **ثالثاً: أهداف تنويع مصادر الدخل الوطني**

الهدف من استراتيجية التنويع الاقتصادي هو خلق قطاعات إنتاجية جديدة ومتعددة الهدف منها زيادة مصادر الدخل الوطني داخل الاقتصاد يضاف لذلك تقليل الاعتماد الكامل على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،ذلك لأن تنويع القاعدة الإنتاجية تعد من اهم الاهداف التي تسعى الدول النفطية لاعتمادها لأجل الحصول بإيرادات مالية متعددة ولكي يتم تحقيق جملة من الابعاد المالية المتعددة لابد من التمييز بين اهداف تنويع مصادر الدخل الوطني تبعاً للأفق الزمني : (لزعر،2016،2116)

أ- تنويع مصادر الدخل الوطني على المدى القصير:إذ ان الهدف الاساسي في المدى القصير هو التوسيع وتعزيز القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها اقتصاد أي بلد على سبيل المثال قطاع (النفط)الذي يعد المصدر الاساسي للبلدان الريعية. يضاف الى ذلك تعزيز العائدات التصديرية الأخرى .

ب- تنويع مصادر الدخل الوطني على المدى الطويل يكون في استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الاساسي وذلك في احداث تتمية اقتصادية مقومة أساساً على التنويع الاقتصادي والاتجاه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى وهذا يعني ان القطاع الرئيس يتم الاعتماد عليه ليكون وسيلة لتحقيق التنويع لمصادر الدخل الوطني وتسريع النمو في القطاعات الشقيقة مثل الزارعة ،الصناعة، التجارة والخدمات ولا تقف عند ذلك الحد بل يشمل أيضاً تنويع القطاعات المعدنية كالمعادن والفوسفات والغاز الطبيعي.

### **رابعاً: مبررات تنويع مصادر الدخل الوطني**

من أجل الصمود أمام المنافسة الدولية والنفاذ إلى الأسواق العالمية أصبحت البيئة الاقتصادية العالمية ،وبالذات بيئة الدول النامية تحتاج إلى كم هائل من التنافسية والكفاءة الإنتاجية ،فعلى سبيل المثال الدول المنتجة للنفط تواجه صعوبات حادة جداً في تمشية اقتصادها وهذا لا ينطبق فقط على تقلبات أسعار النفط فحسب والتي من الصعوبة التنبؤ بها. ولكن أيضاً يجب عليها ان تخطط للوقت الذي سينفذ فيه المورد الأساسي. ومن ثم يجب على الحكومات او البلدان احادية

المصدر ان تبذل قصارى الجهد لتحقيق أصول مالية تراكمية خلال فترات انتاج المورد الأساسي.

(بأرنية، 2003، 36)

و تتركز ضرورة تنوع مصادر الدخل الوطني لاعتبارات التالية : (التقوني، 2002، 8)

أ- يخفض نسبة المخاطر الاستثمارية ويحدث عن طريق ان التنويع الاقتصادي يقوم بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ، مما يؤدي الى تقليل المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمار على عدد قليل من النشاطات .

ب- يساعد على تقليل المخاطر الرامية الى تخفيض حصيلة الصادرات، وذلك لأن اغلب الدول احدية المصدر والتي تفتقر الى التنويع الاقتصادي إذ تعتمد على مورد واحد أو عدد محدد من الموارد ، ففي حالة انخفاض تصديرها لمنتجاتها ستتخفض عائدات صادراتها من النقد الأجنبي وهذا يؤدي الى ضعف القدرة للدولة على تمويل العملية الإنتاجية ،

ج- في حالة البلدان الريعية(النفطية) يؤدي الى خلق قطاع إنتاجي يمتاز بدرجة عالية من التوازن والاستقرار لأن البلدان الريعية اكثر ما يعاب على اقتصادها انها تعتمد بشكل كامل على جانب الاستيراد . ومن ثم يكون عرضةً لكثير من المخاطر خاصةً في حالة وجود خلافات مع الدول المصدرة له .

د- يؤدي التنويع الاقتصادي الى تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ضعف التنويع الاقتصادي وتركزه في عدد قليل من المنتجات يؤدي الى تذبذب واضح في مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

ه - زيادة الطلب على العمالة ، لأن التنويع لمصادر الدخل الوطني يشجع على الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي ويؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة .

#### خامساً: محددات تنوع مصادر الدخل الوطني

أن من أهم المحددات الرئيسية لتنوع مصادر الدخل الوطني تمثل فيما يلي:

١- الحكم الرشيد: إذ ان الحكم الرشيد يمثل شرطاً لبناء بيئة مناسبة لتنوع مصادر الدخل الوطني ذلك لأن التنويع يرتكز على التنظيم والتغذية للسياسات الهدافه لتعزيز القطاعات الناشئة، ومن ثم التأكد من امكانية تطويرها ضمن بيئه تسمح لها بالانتعاش وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني . ومن ناحية المستوى الإقليمي يجب أن تكون هناك مهارة في التنسيق بين صانعي القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية ، المتعلق بالقادة الوطنيين الخاص منهم أو العام، المؤسساتي أو الفردي، إذ يمثلون ما يعرف بالسائقين التنفيذيين "executive drivers" إذ يشكل الإطار العام للتنويع في الحكم، والذي يمثل الحكم اداة من الأدوات المهمة جدا لتنوع مصادر الدخل الوطني نظراً لمختلف وجهات النظر، ومثال على ذلك يكمن اهمها في

الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية، أذ يكون للحكومة دور المهم في وضع الإطار التنظيمي الداعم للنشاط الاقتصادي وذلك تأميناً لبيئة صحية لمناخ الأعمال. ويظهر هذا بشكل واضح في البلدان الريعية عكس الدول المتقدمة إذ تمتاز مجموعة الدول الأولى بأن بيئتها أقل وضوحاً واستقراراً وإن القطاعات الخدمية والصناعية غالباً ما تكون ضعيفة الأمر الذي يجعل أن يكون أكثر اعتمادها على التدخلات الحكومية ، والأمثلة البارزة على تلك التدخلات هو عمل الحكومة لصلاح الإجراءات الجمركية وكذلك تخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بالحركة التجارية الأمر الذي يجعل من المصنعين يتمتعون بقدرة أسرع على تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع.

(محمد عبد الرحيم، 2016، 19)

**٢- دور القطاع الخاص :** للقطاع الخاص دوره الفاعل والمهم في تعزيز التنوع لمصادر الدخل الوطني وذلك من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة ، يضاف لذلك غالباً ما تقف الشركات الخاصة عند حدود القطاعات الجديدة ومن ثم جلب الابتكار داخل الاقتصاد، ففي العراق مثلاً العديد من المؤسسات الخاصة تفتقر إلى طريقة خاصة للوصول إلى رأس المال الأمر الذي يجعل معه من الصعب استغلال الفرص الاستثمارية بالشكل الكامل، ومن ثم في هذه الحالة على الحكومة أيجاد السبل المناسبة لتعزيز زيادة الأعمال ويتم ذلك من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المناسبة ، كذلك يجب على الحكومة أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص ذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال أو من خلال الاستمرار (التواصل) لأقامه شراكات فعالة مع القطاع الخاص . (علي ،وراشدي ، 2016 ،26)

**٣- الموارد الطبيعية :** تعد الموارد الطبيعية من العوامل المهمة التي تمتلك القدرة في قيادة التنوع لأي بلد إذ بالإمكان استغلال هذه الموارد في زيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلد. ولكن ما يلاحظ على هذه الدول غالباً عدم وجود توافق من حيث توافر الموارد الطبيعية وتنوع الإنتاج وبالخصوص في البلدان النامية ويعود ذلك بصفة أساسية إلى عدم التطبيق الأمثل للإدارة من قبل الحكومات للموارد الطبيعية وعدم استخدام المكاسب المتحصلة من استغلال الموارد الطبيعية في القيام بالمزيد من الأنشطة الاقتصادية، ومثال على ذلك أرباح المعادن المصدرة ممكن استغلالها في تطوير المزيد من الصناعات كالسياحة والصناعات التحويلية والخدمية الأمر الذي ينتج عنه توسيع نطاق البلاد لقاعدته الإنتاجية .ومما يجب الإشارة إليه أن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع في عوائدها تكون عرضة للازدهار في حالة الارتفاع للأسعار وفي الوقت نفسه هي أيضاً عرضة لدورات الكساد في حالة حدوث تقلبات واسعة في الأسعار ومن ثم فإن الحاجة إلى التوسيع في الأثراء لهذه المنتجات ثم بذل الجهد لاستخدام مستدام حيث يكون

ممكننا ذلك في حالة كونه مصحوبا بسياسات مشجعة للتجارة وال الصادرات سيسهل من استغلال الموارد الطبيعية ويسهل من توفير الفرص للإنتاج للعديد من البضائع المتنوعة. (فؤاد، 2016،

( 3 )

**٤- الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية:** تعد الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية من العوامل المهمة والمساعدة في تحرير الدول من تبعية الموارد الطبيعية من خلال تسهيل سلسلة التوريد فضلاً عن المساهمة في تحديد قدرات التنوع للدول، فعلى المستوى المحلي تعد من التنسيق العالي والقدرات المؤسساتية مفتاحاً لأنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، كما وتعد الموارد البشرية مهمة في تعزيز الابتكار لأي اقتصاد، ومثال على ذلك أنه من خلال استخدام أفضل المهارات والبحث والتطوير حيث أن نتيجة هذا الاستخدام هو الحصول على المنتجات الاقتصادية المتميزة، وعلاوة على ذلك أنه من خلال الدعم المقدم من خلال الحكومة بالإمكان توجيه قدرات القوة البشرية للتنوع في شكله الإيجابي، وكل هذا يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات مرتفعة النمو. (اسماء ،2018، 26-27)

**٥- العوامل الإقليمية :** يمثل التكامل أو التعاون الاقتصادي استراتيجياً مهمـة لتسهيل عملية التبادل التجاري ويـشمل ذلك كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك وهذا يـسهل العمل لرجال الأعمال لنقل بضائـعـهم بكل حرية وأيضاً التنمية المكانية وذلك من خلال إعداد برامج تـمـتنـعـ بـنـقـاطـ لـتـقيـيـمـ الخـدـمـاتـ وـالـتـيـ عـادـةـ مـاـ تـتـمـتـ فـيـ عـمـلـيـاتـ التـنـقـلـ العـابـرـةـ لـلـحـدـودـ فـيـ شـكـلـ مـمـرـاتـ لـلـنـقـلـ بـصـفـةـ رـئـيـسـةـ، وـلـكـ مـبـارـاتـ الـمـجـمـوـعـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـإـقـلـيـمـيـةـ تـوـاجـهـ عـدـدـيـنـ مـنـ التـحـديـاتـ الـتـيـ تـقـفـ اـمـامـ تـحـقـيقـ الـحـوـافـزـ الـجـادـةـ لـتـحـقـيقـ التـنـوـيـعـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـكـامـلـ الـإـقـلـيـمـيـ وـالـتـيـ مـنـهـاـ تـداـخـلـ الـعـضـوـيـةـ بـيـنـ الـبـلـدـانـ الـأـعـضـاءـ وـعـدـمـ وـجـودـ الـادـارـةـ السـيـاسـيـةـ، وـعـدـمـ وـجـودـ آـلـيـاتـ لـلـتـعـوـيـضـ كـذـلـكـ الـخـوـفـ مـنـ فـقـدـانـ السـيـادـةـ فـضـلـاـ عـنـ ضـعـفـ الـبـيـئةـ الـمـالـيـةـ وـضـعـفـ الـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ .

**٦- الإطار الدولي :** وللإطار الدولي دور مهم فيما يخص الدول التي تهدف إلى التنوع في اقتصاداتها وسواء كان ذلك بالنسبة للبلدان المنفردة أم تلك التي تخص التكتلات الاقتصادية التي من شأنها التأثير فيها، فإن الاقتصادات العملاقة كالصين واليابان والاتحاد الأوروبي والهند يضاف لذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالإمكان لها أن تؤدي دور الشريك الأساسي بالنسبة للدول الراغبة في تنوع اقتصادها، ويمكن أن تأخذ هذه الشراكات طريقاً مختلفاً كالمشروعات التجارية المشتركة، اتفاقات التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لأجل تحسين مناخ الأعمال، إذ أن دورها في خلق الأسواق الموسعة للمنتجات الجديدة له أهمية خاصة في تحسين التنوع لمصادر الدخل الوطني للبلدان الراغبة فيه لكنه يواجه صعوبةً ويبقى أمراً معقداً من حيث قضايا الوصول للأسواق الجديدة وفرص التجارة الدولية.

( 15 )

## المبحث الثاني

### مؤشرات تنوع مصادر الدخل الوطني

تعد دراسة المؤشرات الاقتصادية ضرورة ملحة لاقتصاد أي بلد لأنها تعد عن درجة وقوه التنوع الاقتصادي لأن هذه المؤشرات تتعلق بإداء الاقتصاد الكلي للبلد ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مجموعتين مختلفتين ، ذلك على وفق الأداء وكذلك حسب درجة التركيز الاقتصادي، وبالتالي:

**اولاً: المؤشرات المتعلقة بإداء الاقتصاد الكلي**  
هناك مجموعة من المؤشرات المتعلقة بإداء الاقتصاد الكلي يمكن تناولها بالشكل الآتي:

#### ١ - هيكل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

بعد مؤشر (GDP) ذا دلالة واضحة عن التكوين السلعي والخدمي للناتج المحلي الإجمالي للبلد، إذ يتم الوصول إلى هذا المؤشر من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية ومقارنتها مع القطاعات المهيمنة ، اي القطاعات الراعية كما في البلدان النفطية ( مثل النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية) وذلك ضمن هيكل الناتج الإجمالي المحلي وخاصة القطاعات الانتاجية السلعية او ما تسمى بالقطاعات القائدة مثل القطاع الصناعي التحويلي ، اي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، إذ يشير ارتفاع مساهمتها النسبية ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى الكفاءة والдинاميكية ومن ثم انعكاسه على زيادة الانتاج وارتفاع درجة التنوع ومن ثم زيادة مصادر الدخل الوطني من الممكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصيغة التالية :

(Lapteacru,2012,79)

$$ri \int \left( \frac{Pi}{pt} \right) \times 100$$

إذ أن :

- $(r_i)$  : تمثل نسبة مساهمة القطاع  $(i)$  في الناتج المحلي الإجمالي .
- $(P_i)$ : تمثل الناتج في القطاع  $(i)$  .
- $(P_t)$  : تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة  $(t)$  .

## ٢- الهيكل السلعي لل الصادرات

تعد نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، ويعد الهيكل السلعي لل الصادرات الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لأي بلد وبالذات اذا اتصف بالتنوع في مفرداته ، وذلك لأنه مورداً مهماً للنقد الاجنبي ويعتبر كذلك واحداً من المصادر الرئيسية لعملية تمويل التنمية، وفي حالة اذا كانت صادرات البلد مرتكزة على سلعة واحدة فهذا يدل على غياب التنويع الاقتصادي وانتشار مفهوم "التركيز السلعي" (commodity concentration) ( ومن ثم يكون الميزان التجاري في غير مصلحة البلد ، ذلك لأن تنوع الصادرات يعكس تحسناً انتاجياً على المستوى المحلي الامر الذي ينتج عنه تصدير البلد ما يفيض عن حاجته وهو عكس البلدان النفطية التي تعتمد في تجارتها الخارجية على انتاج وتصدير النفط . ومن خلال بيان الاهمية النسبية لقطاع الموارد الطبيعية في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لبيان درجة تنوع الصادرات . وبالإمكان توضيح ذلك من خلال الصيغة الآتية: (Hvidt,2013,20)

$$OXR = \frac{X_i}{X_t} \cdot 100$$

إذأن :

- (OXR): تمثل نسبة الصادرات النفطية .
- (i): يمثل عدد السنوات .
- (Xi): تمثل الصادرات النفطية .
- (Xt): تمثل اجمالي الصادرات .

## ٣- نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي

تعد هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي ، أي انها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب الوطني . ويتم الاعتماد على هذا المؤشر للتأكد او للدلالة على أهمية قيمة الإيرادات من الناتج المحلي الاجمالي والتي كلما تزايدت دل ذلك على الاعتماد الكبير على الخارج في تلبية الطلب المحلي ، اي أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه الى السوق الوطنية ، إذ يتم قياس هذه الاهمية من خلال ايجاد نسبة قيمة الواردات بالنسبة لحجم الناتج المحلي الاجمالي ، وبالإمكان التعبير عنه من خلال الصيغة الآتية:

(Hvidt,2013,28)

$$MD = \frac{M_i}{GDP} \cdot 100$$

وتمثل :

- (MD) درجة أهمية الواردات .
- (M<sub>i</sub>) تمثل الواردات .
- (GDP) تمثل الناتج المحلي الإجمالي .

#### ٤- أهمية العوائد النفطية بالنسبة لهيكل الإيرادات العامة

يعد هذا المؤشر نتيجة حتمية لما سبقه من المؤشرات ، حيث ان زيادة نسبة الإيرادات النفطية هي انعكاس للاعتماد المتزايد على إنتاج النفط محلياً وخارجياً حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض حجم التنوع الاقتصادي وهيمنة مصدر واحد على هيكل الإيرادات العامة ، وهذا ما يكون واضحاً بشكل كبير في البلدان النامية المنتجة للنفط ومنها (العراق) . ويمكن التعبير عنه من خلال الصيغة الآتية : ( Nafzige ، 2006، 166 )

$$orR = \frac{rei}{rE} \cdot 100$$

إذ تمثل كل من :

- (orR) نسبة الإيرادات النفطية .
- (re) : الإيرادات النفطية .
- (RE) : الإيرادات الحكومية الإجمالية .

#### ٥- تراكم رأس المال الثابت

يعكس هذا المؤشر نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت وذلك كونه دليلاً واضحاً عن حجم رؤوس الاموال الثابتة وعلى قيمها المستثمرة في المعدات والابنية ووسائل الانتاج وكذلك مصادر الطاقة والمواد الأولية، فإذا كان القطاع العام يستحوذ على أغلبية التكوين الرأسمالي فهذا يدل على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي بصورة لا تقبل الشك ، وهذه السيطرة تكون موجودة أكثر في الدول التي تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على مصدر إنتاجي واحد، بحيث يكون التخطيط المركزي هو السمة البارزة للسياسات المنفذة ، لأن

التنويع الاقتصادي لا تستكمل أبعاده ولا يتم الحصول على أفضل نتائج له ، إلا بمشاركة جميع الاطراف المؤثرة ومنها القطاع الخاص بوصفه قطاعاً حيوياً ، إذ يستخدم تكنولوجيا على درجة عالية من التطور وذلك انطلاقاً من مبدأ تحقيق الارباح بالدرجة الاولى وهو ما يسهم إيجاباً في دعم التنمية الاقتصادية وكذلك في تخفيض نسبة البطالة . ومن ثم يستدل على هذا المؤشر من خلال النسبة الآتية : (Tim Callen,2014,7)

- تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين الخاص والعام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، إذ تعكس نسبة نمو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تطور الاقتصاد وتنويعه.
- نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في التراكم الاجمالي الخاص برأس المال الثابت ، إذ كلما زادت مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم دل على تنوع الاقتصاد واستغلاله للموارد بكفاءة .
- التوزيع لملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص ، فعندما تزداد حصة القطاع الخاص من الملكية يدل ذلك على زيادة اهميته في النشاط الاقتصادي ، فيزداد تنوع الاقتصاد .

## ٦- القوة العاملة في الاقتصاد

تعد عملية توزيع العمالة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبنسب متقاربة يعكس وبقوه مستوى معين من التنويع لمصادر الدخل الوطني وذلك لأن الأيدي العاملة تتنقل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مقابل استمرارية الانتاج فيها ، إذ أن الارتفاع بمستوى الانتاج لأي قطاع يعد عامل جذب للأيدي العاملة وفق الحوافز المقدمة او الاجور المرتفعة وهذا ما رکز عليه (Arthur Lewis) عندما قدم في عام 1954 النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي ومضمونه " ان انتقال العمالة من القطاع التقليدي غير المنتج (الزراعي) الى القطاع الحديث المنتج (الصناعي) إذ أن هذا الانتقال لا يؤثر في إنتاجية القطاع التقليدي ، والسبب يعود الى وفرة الایدي العاملة التي جعلت من الناتج الحدي لكثير من العاملين يصل الى الصفر ( 2006, 163 ) Nafzige إذ يعكس هذا الانتقال أحد اهم عناصر الانتاج و التنويع الاقتصادي في الانشطة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك على العكس من اعتماد العمل في قطاع واحد او عدد محدود ، حيث ان هذا الوضع سيرسم للاقتصاد طبيعة مختلفة وكذلك هيكل هشة لا تنتج عنها أية عوامل مشجعة للعملية التنموية الهدافه ، ومن ثم فإن الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية تبعاً للأهمية النسبية تدل على امكانية تنوع النشاط الاقتصادي فالدول النامية احادية الاقتصاد وبالذات النفطية تعاني من اختلالات في نسبة توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية ، إذ تستحوذ القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة

كلالزرعة والخدمات على النسبة الاكبر من القوى العاملة، في حين تستحوذ القطاعات ذات الانتاجية العالية مثل النفط نسبة منخفضة من القوى العاملة رغم ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين اجمالي الناتج المحلي. ويتم حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة من خلال الصيغة الآتية: (Stephen,2003,50)

$$Ri = \frac{L_i}{L_t} \cdot 100$$

إذ ان :

- (Ri) : تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة .
- (L<sub>i</sub>) : تمثل العاملين في القطاع (i) .
- (L<sub>t</sub>) : تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية وذلك خلال السنة (t) .

وتعكس هذه المؤشرات مستوى التتوسيع لمصادر الدخل الوطني لأي بلد لكنها لا تعطي صورة كاملة ، بسبب تشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة درجة التنوع ، كذلك يعود السبب ايضاً الى أن استخدام نسبة التغيير في الناتج للقطاعات الى الناتج المحلي الاجمالي بوصفه مؤشراً للتركيب القطاعي في الاقتصاد فإنه قد لا يكون دقيقاً ، وبالاخص في حالة حدوث تغيرات مفاجئة في هذه النسب ، كتضليلات مستويات الأسعار للموارد الطبيعية أو نتيجة لنقلب الأحوال الجوية أو بسبب حدوث الكساد، أو غيرها من الأمور الطارئة. ومن ثم فإن من الأمور الضرورية لقياس نمو وتقدير الاقتصاد هو معرفة التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن ذلك لأن التركيز على نمو القطاعات بحد ذاته قد يكون غير صحيح، لأنه من الممكن أن تنمو هذه القطاعات دون حدوث عملية تنمية حقيقة.

#### ثانياً :- المؤشرات المتعلقة بتركيز وتتنوع الصادرات السلعية

هناك مؤشران لقياس تنويع مصادر الدخل الوطني نستطيع تمييزها بالشكل التالي :

(McLoughlin,2009,7-6)

١- مؤشر التركيز: ويعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي

أ- معامل ( هرفندل - هيرشمان ) (H.H): وهو من أهم وأبرز المقاييس المستخدمة على نطاق واسع في مختلف الدراسات الاقتصادية التي تعنى بقياس التتوسيع لمصادر الدخل الوطني وقد صمم هذا المعامل لقياس التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، إذ يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنويعه ، ويستخدم لقياس التتوسيع في تركيب ظاهرة ما وإبراز

التغيرات الهيكيلية التي طرأت على مكوناتها بذلك أستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير إذ يعكس مؤشر (هيرشمان- هرفندل) درجة الاعتماد الصادرات الدولة على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محددة من الشركاء التجاريين (تنوع الأسواق)، كذلك يبين مدى اختلاف وتتنوع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن الهيكل العالمي لل الصادرات ، أي انه يقيس نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية في دولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم ، وتتراوح قيمة معامل (هيرشمان - هيرفندال ) بين (0-1) صحيح بمعنى ( $0 \leq H \leq 1$ ) إذ في حالة اذا كان مساوياً للصفر يعني الاقتصاد يتمتع بالتنوع الكامل (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها الى الناتج الكلي لكل النشاطات)، في حين إذا كان مساوياً للواحد ، فهذا يدل على تركز الناتج ضمن نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي . ويأخذ الصيغة الآتية: (الطائي ، 2021، 55)

$$H.H = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^N \left( \frac{x_i}{x} - \sqrt{\frac{1}{N}} \right)^2}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}$$

إذ أن :

- (N) : عدد مكونات الناتج ( عدد القطاعات )
- (xi) : قيمة المتغير في النشاط(i)
- (x) : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

وعلى الرغم من أهمية مؤشر (H.H) وكونه يصدر عن الأونكتاد و يحسب من قاعدة بيانات واسعة حول الصادرات وذلك حسب الدول والسلع ولسلسة زمنية ممتدة ، لكنه في الواقع يثير العديد من الاشكالات في دلالته إذ قياسه يعتمد على الوزن النسبي للمنتجات في اجمالي الصادرات ومن ثم يعد الاقتصاد الأكثر تنوعاً في حالة اعتماده على عدد كبير من السلع الانتاجية وكذلك يعتبر أكثر تركزاً عندما يمثل منتج أو بعض منتجاته نسبة كبيرة من صادراته . ومن خلال النظر الى طريقة حسابه (الشكل التربيعي) فهو يشجع بشكل كبير المنتجات التي تمثل جزءاً مهماً من الصادرات الإجمالية وبالذات الصادرات الرئيسية ونتيجة لذلك يكون المؤشر أقل تأثيراً بظهور منتجات جديدة ضمن الصادرات ، ومن ثم يتحسن المؤشر بشكل كبير إلا إذا كان لهذه المنتجات حصة كبيرة من اجمالي الصادرات . الى جانب ذلك لا توفر هذا المعامل

## الفصل الأول ..... الأطر النظري والمفاهيمي لتنوع مصادر الدخل الوطني

معلومات عن نوعية الصادرات ( سلع اولية . او مصنعة ، إعادة تصدير ) ولا عن محتواها التكنولوجي والتقني ، وبالتالي من غير الممكن تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات.

### بـ- مؤشر انتروبي: ( Entropy Index)

توصل كل من (Gibson) و (Smith) عام 1988 الى مؤشر Entropy لقياس التنوع الاقتصادي والتركيز القطاعي ، وذلك من خلال مقارنة توزيع اليدى العاملة أو من خلال توليد الدخل بين مختلف الصناعات ، ويمكن التوصل اليه من خلال الصيغة الآتية (Lapteacru , 2012:83 )

$$IE = \sum_{i=1}^n si \ln\left(\frac{1}{si}\right) = \sum_{i=1}^n \ln(si) \quad \text{إذ أن :}$$

(Si): تمثل حصة الصناعة في النشاط الاقتصادي .

(EI): الذي يدل على انه كلما ارتفعت قيمته دل على وجود تنوع كبير ، في حين يشير انخفاضه الى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص ) بمعنى انخفاض التنوع ، ويشير التخصص الى أعلى حد له في حالة اذا كانت قيمة المؤشر في حدتها الأدنى (انعدام التنوع )، واذا كانت قيمة المؤشر متكافئة فهذا دليل على التساوي في توزيع القوة العاملة بين جميع القطاعات ، بمعنى يكون التنوع تماماً .

جـ- مؤشر اوكييف ( Ogive Index ) : يشير هذا المؤشر الى توزيع القوة العاملة بين القطاعات الاقتصادية . وتتحصر قيمته بين(0-1) في حالة مساواته للواحد يدل على زيادة التنوع اما اذا كان مساوياً للصفر فإنه يدل على انخفاض التنوع . ويأخذ الصيغة الآتية: ( الشمرى وعبد الرضا 2016، 155 )

$$IO = \sum_{i=1}^n \frac{(si - \frac{1}{n})^2}{\frac{1}{n}}$$

إذ أن :

(n) : تمثل عدد القطاعات في الاقتصاد .

(Si) : نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي من التشغيل .

ويتحقق التوزيع العادل عند مساواة حصة التشغيل  $Si$  مقلوب عدد القطاعات (n) أي ( $Si = 1/n$ ) ، ويعني هذا ان حصة كل قطاع من القوة العاملة متماثلة .

### ٤- مؤشر تنوع الصادرات ( Diversification Index)

تعد مؤشرات التنوع والتركيز من بين أكثر المؤشرات التي تكشف وتشير مستوى التنوع لمصادر الدخل الوطني في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنوع الاقتصادي ، إذ يقيس دليل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويأخذ الصيغة التالية : ( عبد الفتاح ، 2018، 39)

$$DJ = \frac{\sum_I |H_{IJ} - H_J|}{2}$$

إذ تمثل  $H_{IJ}$  : حصة صادرات السلعة I من جمالي صادرات الدولة J .  
 $H_I$  : تمثل صادرات السلعة من صادرات الطاقة الإجمالية .

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1) بحيث كلما اقترب المعامل من (0) دل على تنوع الصادرات بشكل أعلى، في حين اذا وصلت قيمة المعامل (1) اصبح هيكل الصادرات المحلية متطابقاً مع هيكل الصادرات العالمية .

### المبحث الثالث

## آليات وسياسات تنوع مصادر الدخل الوطني

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، إذ تختلف من اقتصاد إلى آخر وذلك على وفق التوجهات الأيديولوجية السائدة ، مثل مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة الظروف والتحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، كذلك الظروف المحيطة به والمؤثرة فيه، ومن ثم فإن تبني آليات وسياسات معينة لتحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني لابد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، وبالذات اذا توافرت لها الإمكانيات الضرورية البشرية والمادية والتقنية، كذلك لسياسات التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في العديد من البلدان من اجل تنوع مصادر الدخل القومي بهدف تجنب الازمات التي تنتج عن تقلبات الاسعار للسلع الرئيسة المصدرة. ومن أهم السياسات والآليات المتبعة تتمثل بالآتي : ( إلياس وصيفه ، 2020، 187-189 )

- الاتجاه نحو آلية السوق
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- خصخصة الشركات المملوكة للدولة
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ومتابعتها .

### اولاً: الاتجاه نحو آلية السوق

بعد السوق المصدر الأساسي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال الاسعار، عن طريق التفاعل بين جانبي العرض والطلب بواسطة المنافسة التامة أو شبه التامة لابد ان يتم بدون تدخل الدولة ويعرف بآلية السوق . التي من خلالها يتحقق التوازن وضبط الخلل ذاتيا وهذا ما أكدته فكرة (الليبرالية الاقتصادية)، (مرزوق، 2005، 3) ويشير آدم سميث الى آلية السوق من شأنها تحقيق المنافع لكلا الطرفين ( المنتجين والمستهلكين ) دون تدخل من قبل الدولة . وذلك لوجود ما يشبه اليد الخفية التي توجه العرض لكي يستجيب للطلب بدون حاجة للدولة ، كما تؤدي الى زيادة كفاءة التخصص للموارد الاقتصادية بتوجيه هذه الموارد نحو تلبية الاحتياجات المتعددة للمستهلكين مع توافر شروط المنافسة التامة ، ولكن فكرة اليد الخفية لم تنجح في تأدية دورها ، ذلك لأن دور الدولة مهم في توفير الأطر التشريعية والإدارية المنظمة لتمكين آلية السوق من ممارسة دورها ، لأن

في بعض الدول لا تتوافر الاسواق الضرورية التي تتطبق عليها الشروط لأجل خلق المنافسة الكفؤة لتجهيز الموارد.

كما ان العلاقة ما بين الدولة والسوق هي ليست بالصيغة التعارضية شديدة التعقيد. حيث ان الاعتقاد السائد بأن آليات السوق كفيلة بإدارة الاقتصاد وتنظيمه ،وانها تدل على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،لكن من جانب آخر تزايد المشكلات والأزمات وخاصةً في الدول النامية عمق من دور الدولة وزاد من نشاطه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من نضوج العديد من الدعوات التي رفضت إعطاء دور للدولة ، لكن هناك اجماع حول بقاءه في النشاط الاقتصادي لكن ان يكون دورها في مجالات محفزة للسوق اي بهدف زيادة انتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين. وكان هذا الاختلاف محصوراً حول دور كل من القطاع الخاص ودور الدولة، وفي اي المجالات التي يجب ان يستغلانها لتحقيق التنوع والاصلاح الاقتصادي.

(سميث،2007،81)

دور الدولة يمكن ان يكون محصوراً بالأنشطة التي تستطيع ان تقوم بها، والتي تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن هذه الانشطة مثلاً حفظ الأمن وتوفير السلع العامة وإنشاء بيئة مؤاتية لنشوء الاعمال التي لا تستطيع ان تتوافر إلا من خلال الدولة . بذلك معالجة التأثيرات الخارجية ،فضلاً عن تصحيح بعض الجوانب الخاصة بالسوق وآلياته.(ساملسون،2001،59) ومن ثم يصبح للدولة الدور الاساسي والمهم في تيسير عملية التنمية بشكل عام وتنوع مصادر الدخل الوطني بشكل خاص ، وذلك لاعتبارات التالية: (كامل،2009،18)

- ١- معالجة بعض الآثار الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية في حالة عدم تمكّن آليات السوق عكسها بأسعار السلع الناتجة عن هذه الأنشطة
- ٢- يصبح للدولة اعتبار دور مهم وذلك بسبب عدم قدرة قوى السوق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل ،نتيجة لتأثيره بالكثير من العوامل كالاحتكار في الاسواق والندرة النسبية ،ذلك توزيع الثروة والتنمية جغرافياً وقطاعياً واقليمياً.
- ٣- المنافسة في الاسواق قد تؤدي الى القضاء على الصناعات المتطرفة حتى قبل وصولها الى مرحلة التطور.

وفيما يخص دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية فإنه يتمثل بتوجيه الموارد نحو الاستخدامات المختلفة والهادفة لتوسيع الأسواق ،وتطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيزها وكذلك

إقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة التي يكون لها الدور في توفير فرص العمل ومن ثم تحقيق التوسيع في مصادر الدخل الوطني .

ومن ثم لابد من تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار، فضلاً عن توفير مناخ الاستثمار المشجع للقطاع الخاص. لكي يؤدي دوره بكفاءة وفاعلية كبيرة وبالذات في جذب الطاقات الإنتاجية الأجنبية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني(شعلان،2004،98)

### **ثانياً : جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها وكذلك مؤشر على افتتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وافتتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية، إذ تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية بوصفها مصدراً مهماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة ، كذلك تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة كما تؤدي دوراً مهماً في القضاء على الاحتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة في الخارج. وأن نتيجة كل تلك الفوائد للاستثمار الأجنبي المباشر من دون شك ستكون ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف في اقتصاد البلد المضيف مما يساعد في الجهد الوطني لتقليل نسبة البطالة كأحد المشكلات المهمة التي تواجه حكومات الدول المضيفة . بما دفع الكثير من دول العالم بتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه مجموع الوضع والظروف المكونة للمحيط الذي تنشأ فيه العملية الاستثمارية ومن ثم تتأثر تلك الظروف والوضع إيجاباً وسلباً في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وكذلك على حركة وقرارات توجيه الاستثمار ، وتشمل هذه الوضع والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كذلك تشمل التنظيمات الإدارية والأوضاع القانونية، وعادة ما تكون هذه العناصر متداخلة ومتراقبة إذ يكون بعضها ثابتاً أو شبه ثابت ولكن غالبيتها تكون ذات طبيعة متغيرة . ومن ثم فهي تتأثر وتؤثر بعضها ببعض فيخلق هذا التفاعل أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وترجم في محصلتها إلى محددات جذب أو نوازع طرد لرأس المال الأجنبي ( المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، 17 ) ومن ثم هناك العديد من النظريات التي قامت بدراسة قرار الاستثمار الأجنبي المباشر والهدف من الدراسة هو استكشاف أهم العوامل المحددة والمؤثر

في مساره لدى الشركات متعددة الجنسيات، وبعد اللورد " كينز " الاقتصادي الانجليزي الشهير، أول من أكد على وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي ويعتمد هذا القرار على الكفاءة الحدية لرأس المال على أنها معدل الخصم ومن شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي. إذ لا حظ في الوقت نفسه أن التوقعات المستقبلية للعائد السنوي في الأصل الرأسمالي تمتاز بقدر كبير من عدم التأكيد وذلك بسبب قلة المعلومات التي تمكن من استقراء المستقبل بأي درجة من الاطمئنان، كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

في حين يرون أصحاب نظرية هيكل السوق ومن بينهم ( Caves,Hymer, Vernon ) أن تحركات الشركات متعددة الجنسيات بين الدول يرجع إلى الأسباب الهيكيلية ، وال المتعلقة بطبيعة السوق الذي تعمل فيه والذي يتميز بأنه سوق احتكار قلة الأمر الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات من اكتساب ميزة احتكارية والاتجاه نحو تداول نشاطها . وبالمقابل فإن أصحاب نظرية المنشأة ومنهم ( Wells, Buckley, Casson ) فيرجعون قرار تداول أنشطة الشركات متعددة الجنسيات إلى أسباب تنظيمية ، ناشئة من الشركة نفسها أي من داخلها.

وتقسيراً ثالث حاول ارجاع هذه الظاهرة بسبب تباين الخصائص الدولية والتقنية للدول إذ تم دمج الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنظرية التبادل الدولي . ( عبدالقادر ، 2003 ، 31 ) وحاول كل من هذه الاتجاهات تقسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على وفق محددات معينة . ويعرف الاستثمار الأجنبي " هو تصدير رأس المال من البلد المصدر أو البلد الأم إلى البلد المستورد أو المضيف وذلك ليتم توظيفه في الأنشطة الاقتصادية وهو استثمار خاص يقوم به الأفراد أو الشركات وكذلك المؤسسات الدولية داخل حدود البلد المعنى ويحتل هذا الاستثمار أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم وبالذات في الدول التي تعاني من شح الموارد وذلك لتحقيق التوسيع لمصادر الدخل الوطني ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك لأنه يعد وسيلة فعالة وبديلة للقروض والديون الخارجية ( المرزوقي 2010 ، 1 ) في حين يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " ( UNCTAD ) الاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم ( البلد المنتمي له الشركة المستثمرة ) مع شركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى ( البلد المضيف ) وتعرف " شركة الأم " بأنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير دولة الأم . وتأخذ الملكية عادة شكل حصة في رأس مال الشركة للدولة المستقبلة للاستثمار ، إذ يمتلك المستثمر على الأقل 15% من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة . أو يعادلها في الشركات الأخرى .

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع وذلك حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها كالتالي : ( التميمي ، 2008، 197-198)

**اولاً: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** يتميز هذا النوع من الاستثمارات بأنه يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد المستهلكة.

**ثانياً: الاستثمار الباحث عن الأسواق :** يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في السبعينيات والستينيات، إذ يعد هذا النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات ، ومن أهم أسباب وجود هذا النوع من الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة ، الأمر الذي يجعل الاستثمار فيها أجدى من التصدير إليها. وهذا النوع لا يؤثر على الانتاج لأنه لا يحل محل الصادرات ولكن له آثار إيجابية على الاستهلاك والتجارة .

**ثالثاً: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** وينشأ هذا النوع عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من نشاطاتها في الدولة المضيفة بحثاً عن الربحية، إذ يمتاز بأثاره التوسعية في الاستهلاك من خلال استيراد العديد من مدخلات الإنتاج، كما يتم دفع تكلفة النقل المرتفعة على مثل هذا النوع من الاستثمار في الدولة المضيفة الامر الذي يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

**رابعاً: الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:** وهذا النوع من الاستثمار يحدث عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في أحدى الدول النامية أو المتقدمة ، بحثاً عن تعظيم الربح ، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذات أثر توسيع في التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، فهو بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعادات . ومن ثم فإن أغلب البلدان تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتحقيق جملة من الأهداف التي تكون مناسبة وضرورية لخدمة أوضاعها الاقتصادية ومن أهم هذه الأهداف : (التميمي، 2008، 200-202)

١- وجود الفجوة الادخارية الناجمة عن كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها، وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة ومن ثم يمكن تقليص هذه الفجوة عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- معالجة ضيق الطاقة الاستيعابية : والمقصود به لجوء الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تعاني من قلة العائد المتوقع من رأس المال المستثمر وذلك لارتفاع تكاليف المعدات الفنية . لكن إذا توافرت هذه المعدات والآلات من قبل المستثمر الأجنبي ستكون التكاليف أقل بكثير مما يستوردها المستثمر المحلي ، ومن ثم يكون العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي أكثر بكثير من عائد المستثمر المحلي.

٣- نقل التكنولوجيا المتقدمة : إذ أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والانتاج والمعرفة الفنية الأمر الذي يسهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة .

٤- يساعد في خلق فرص العمل : أغلب الدول النامية وبالذات أحادية المصدر تعاني من قصور في الاستخدام الكامل للقدرات البشرية ، إذ توجد فيها معدلات المرتفعة للبطالة المقنعة والإجبارية وتنتمي أغلب المعالجات عن طريق القطاع العام في خلق الوظائف والتي تكون معالجات غير جدية. في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيخلق للعاطلين فرص عمل كذلك سيساعد على زيادة المهارات والتعليم ومن ثم سيؤدي إلى تحسين مستوى الإدارة بالمعرفة وزيادة الإنتاجية من خلال ما يقدمه من وظائف حقيقة في الاقتصاد الوطني.(ابادي وعبد،

(256،2018)

٥- الزيادة الحقيقة لرأس المال : الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في عرض رأس المال محلياً، ومن خلال المنافسة والخبرة فإن زيادة النمو قد يولد أثراً إيجابية تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية، وأن اغلب الاستثمارات هدفها الحقيقي هو الكفاءة في التصدير كالسلع الوسيطة أو النهائية ، في حين بعضها يسعى للحصول على الموارد كما ذكرنا ذلك آنفاً.

لكن هناك الكثير من العقبات التي تحد من تحقيق هدف الدول النامية وبالذات النفطية للاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى قدر ممكن من الارباح:(زودة،2008، 361-362 )

أ- حجم السوق: إذ يعد حجم السوق عامل مهم لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن المتعارف عليه تتميز الدول النامية بالحجم الصغير للسوق نتيجة انخفاض دخول الأفراد، ومن ثم يكون عاملاً غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

بـ- الكلفة الخاصة بعوامل الإنتاج وبالذات أجور قوة العمل : إذ تكون هذه الكلفة عاملًا غير مشجع لقيم الاستثمار اذا كانت عالية في حين تكون مشجعة للاستثمار اذا كانت واطنة.

جـ- معدل النمو الاقتصادي : فعندما يكون النمو الاقتصادي ذات معدل عال يشجع على الاستثمار وبالعكس عندما يكون منخفض يكون عاملًا مقيدًا للاستثمار .

دـ- الانتاجية الخاصة بقوة العمل : إذ تكون مصدرًا جاذبًا للاستثمار إذا كانت عالية والعكس عندما تكون في حالة الانخفاض.

هـ- حجم الصادرات: فعندما يكون الميزان التجاري يتميز بفائض يكون البلد مصدرًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية وعندما يعني من عجز في الميزان يكون سبباً في تقييد الاستثمار.

وـ- عامل المديونية :عندما يكون البلد ذات مديونية متزايدة بلد آخر أو منظمة دولية كالبنك والصندوق الدوليين، إذ تعد المديونية تحدياً للاستثمار وذلك لأن البلد يقف أمام مسألة تسديد جزء من هذه الديون (فوائد وأقساط) في مدة محددة ومن ثم يكون عاجزاً أمام التسديد مما يلجم إلى إعادة الجدولة للديون وبالتالي تقييد حركة رأس المال الأجنبي إليه ، لأنه يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان مدفوعاته .

زـ- دور البنية التحتية وترديها :مثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات الذي يعد تحدياً أمام الاستثمار بعكس البلدان ذات البنية التحتية المتكاملة.

حـ- انعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي يمثل عاملًا محظوظاً للاستثمار.

طـ- كذلك انعدام أو ضعف التسهيلات المصرفية وانخفاض سعر الفائدة في البنوك التجارية لا يساعد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في حين يكون عنصراً إيجابياً للاستثمار في حالة الارتفاع.

يـ- حجم التضخم النقدي :إذ يكون عائقاً للاستثمار في حالة الارتفاع على العكس في حالة إذا كان هذا التضخم مرغوباً.

ولكي يكون الاستثمار ناجحاً لأي بلد لابد من وجود مقومات أساسية يرتكز عليها، وهناك ثلاثة مقومات أساسية للاستثمار : (الشمري ، 2017، 664-665)

-أـ- مدى الاعتماد على الاستراتيجية الملائمة : إذ أن الاستراتيجية الملائمة تتوقف بشكل أساسي على الأولويات الخاصة بالمستثمر والتي يتم الكشف عنها من خلال منحني التفضيل الخاص بالمستثمر ،والذي يتكون من رغبات المستثمر تجاه السيولة والربحية والأمان.

-بـ- الاسترشاد بالأسس العلمية لأجل اتخاذ القرار: ولكي يكون القرار أكثر رشداً يجب على المستثمر أن يوظف المنهج العلمي في اتخاذ القرارات الصائبة ، لأن الهدف من الاستثمار توفير أو تهيئة المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ القرار، كذلك دراسة وتحليل الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية .

-جـ- المراعة للعلاقة بين المخاطرة والعائد: يجب على المستثمر قبل أن يتخذ قراره في الاستثمار أن يتتبأ بكل ما يخص العائد و درجة تحقيق هذا العائد ، اي يعرف مقدماً كلاً من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة ومن خلال تقدير درجة تحقيق العائد ستتعدد أيضاً درجة المخاطرة، لأن تقاس درجة المخاطرة بعدم تحقيق العائد المتوقع.

### **ثالثاً: خصخصة الشركات المملوكة للدولة**

للشخصية دور كبير في إعادة تنظيم الاقتصاد الكلي وذلك لما لها من دور في احداث تغييرات بنوية وهيكيلية، إذ تعد الشخصية اداة لإصلاح الوضع الاقتصادي، اذ ترتكز اهميتها من خلال خفض الانفاق الحكومي ومواجهة العجز في الموازنة ،وكذلك تكمن اهميتها في الحد من تدفقات رؤوس الأموال للخارج، ورفع الكفاءة الاقتصادية وانعاش السوق، وتوفير المزيد من فرص العمل وتوسيع الاقتصاد لتعزيز دور القطاع الخاص. وهي بهذه الحالة تؤدي الى احداث تغييرات في هيكل الانتاج وفي الاقتصاد وذلك من خلال التوازن بين العرض والطلب عن طريق إزالة التشوهات الموجودة في الاسعار والتخصيص الامثل للموارد وتحسين نوعية المنتج، ويختلف مفهوم الشخصية من مكان لأخر ومن دولة الى دولة اخرى وبالإشارة لمفهوم الشخصية يشير "بادو شيبا" مدير البنك الإيطالي للشخصية على انها "سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي، إذ تعمل على تحويل المشروعات العامة لمشروعات خاصة وذلك من خلال استخدام الاساليب المتأصلة الملائمة ،في حين يعرف البنك الدولي الشخصية "بأنها الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في ملكية وادارة الانشطة والاصول المملوكة من قبل الدولة والتي تسيطر عليها (جش، 2011،6) ومن ثم يتضح من مفهوم الشخصية بأنها الآلية الجوهرية لعملية الاعادة الهيكيلية للاقتصاد القومي بأسلوب تحويلي وذلك من خلال تغيير نمط الملكية العامة الى الملكية الخاصة تبعاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ذلك في ضوء مجموعة من السياسات الإدارية والاقتصادية المعتمدة على آليات الأسواق وتطوير الكفاءة الاقتصادية وتنشيط المنافسة وزيادة الانتاجية وخلق فرص جديدة وتحفيز الاباء المالية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية .إذ ان الهدف من الشخصية هو الربح والاستغلال الأمثل للموارد من خلال اتباع احدث الأساليب العلمية والإدارية وتنسيقها وتنظيمها بشكل دقيق لتحقيق

الاهداف المطلوبة من كفاءة اقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وكذلك تشجيع المواطنين على المساهمة في عملية التنمية من خلال شراء الأسهم المطروحة للبيع وذلك لتحقيق الاهداف دون تحقيق الخسارة. إذ ظهرت الحاجة الى هذا التحول نتيجة لضعف الناتج الذي يتحقق النموذج التخطيطي وخاصةً في البلدان النامية، وذلك لإيجاد موارد إضافية لتمويل الميزانيات العامة للبلدان خاصة بعد اتساع الأزمات والصعوبات الاقتصادية، عن طريق بيع أصول المشروعات العامة الى القطاع الخاص سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً. وإن هدف سياسات الخصخصة في البلدان غير النفطية هو لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتنوع الاقتصادي الخاص بمنح القروض والتسهيلات من المؤسسات الدولية ،اما هدفها في البلدان النفطية هو لمواجهة صدمات انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العائدات النفطية الازمة لتمويل الميزانية العامة . (الشمرى، 2002، 81) ،كما وتحتاج الخصخصة الى مقومات أساسية وضرورية لنجاحها والتي تتمثل بتكون هيئة مستقلة للخصوصية وتهيئة البيئة الاقتصادية والتزام الحكومة بسياسة الخصخصة، إذ تتمثل أهم الدعائم والتوجيهات الأساسية لنجاح سياسة الخصخصة في جودة البيئة المحيطة بسياسة الخصخصة ،والذي تضمن ضرورة تهيئة واستثمار المتغيرات الاقتصادية بصورة إيجابية لتكون سندًا داعمًا لسياسة الخصخصة . ولكي يتم تحقيق نتائج إيجابية لابد من تطبيق إجراءات تسقيف سياسة الخصخصة إذ ان بعضًا يراقبها البعض يأتي بعد تطبيقها. وأن تعمل بشكل عملي وشفاف بعيداً عن الفساد لتحقيق مزيدًا من الكفاءة الاقتصادية .

ومما سبق يستنتج أن للخصوصية العديد من الآثار بعضها يكون إيجابياً وبعضها الآخر سلبياً وتتوقف آثار الخصخصة على العديد من العوامل المرتبطة بها ، مما يجعل الكثير من الدول تتخذ الاجراءات الازمة للاستفادة من الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لسياسة الخصخصة . ومن آثارها الإيجابية الممكن تحقيقها للاقتصاد الوطني ما يأتي: (حضر، 2003، 6)

١- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** يعني بالكفاءة الاقتصادية استخدام الموارد الاقتصادية بالطريقة التي تؤدي الى زيادة المردود الاقتصادي وان الكفاءة الاقتصادية تعد من أهم الاهداف التي تسعى الدول الى رفعها من خلال سياسة الخصخصة والتي بدونها يصعب الوصول الى الرفاه الاجتماعي

٢- **تعديل الوضع المالي من خلال سياسة الخصخصة:** تسعى الدول في إصلاح اوضاعها المالية الى خصخصة مؤسساتها العامة التي لها الأثر الأكبر في استنزاف الميزانيات الحكومية . وذلك لضمان ديمومتها وبقاء عملها وكذلك من أجل الغاء الدعم المقدم لتلك الشركات والمؤسسات

، ومن ثم إيجاد مصادر دخل إضافية للإيرادات العامة، الامر الذي يساعد على تحقيق التوازن في الوضع المالي للحكومة . ومن ثم يمكن تحقيق جملة من الأهداف للمؤسسات المالية من خلال عملية الخصخصة وهي: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2003،159)

أ- تحسين نجاح خطط الاستقرار المالية التي تهدف الى زيادة الاموال العامة والسيطرة على ميزانيات الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

ب- كذلك معالجة الاختلالات للتوازن الخارجي (العجز في الحساب الجاري)،إذ يكون تأثير الخصخصة في الوضع المالي عن طريق حجم العوائد وكيفية توجيهها.

ج- كذلك تهدف الخصخصة الى اتساع القاعدة الضريبية إذ تصبح الشركات من خلال الخصخصة أو الشركات المملوكة للدولة خاضعة للضريبة المفروضة .

د- كذلك توفر خصخصة قطاعات البنية التحتية إيرادات عديدة مثل الرسوم المفروضة على قطاع النقل والمواصلات .

ومن ثم تعد الخصخصة سياسة فعالة لزيادة الإيرادات وتنوعها من خلال استخدامها من قبل الدولة لجذب الاستثمارات ومن ثم توسيع النشاط الاستثماري، وزيادة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية ، إذ يعد اتساع قاعدة الملكية عاملاً مهماً ،إذ يجعل الذين يمتلكون الأسهم وبالذات الأفراد يشعرون بالنجاح الأمر الذي يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بإداء الاقتصاد القومي .

وفي المقابل يتربّ على ارتفاع الأسعار وخصوصية الخدمات العامة ارتفاع تكاليف المعيشة على الطبقة الوسطى في المجتمع الامر الذي يؤدي الى وقوع الجزء الادنى منهم تحت خط الفقر الامر الذي ينتج عنه استبعادهم من حقوقهم في المجتمع فضلا عن استحواذ رجال الأعمال على الجزء الأكبر من الدخل القومي كما وتؤثر الخصخصة في معدلات البطالة أيضا فقد تؤدي الى الاستغناء عن بعض الأيدي العاملة الزائدة من المشروعات المحولة للقطاع الخاص الامر الذي سيؤدي لانضمام هذا الفائض من العمالة لسوق العمل .

#### **رابعاً : الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة**

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصادات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واحتلال أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتبين مراحل تحولاتها الاجتماعية. إذ تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، نتيجة لدورها الفعال في تشغيل العمالة، إذ توفر المشروعات الصغيرة

والمتوسطة فرص عمل واسعة وذلك نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، كذلك مساحتها في ولادة مشروعات جديدة داعمة للنمو الاقتصادي وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشروعات الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة فضلاً عن المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اما من ناحية تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة فلا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزا ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني سينجم عنه نتائج متباعدة تبعاً لتبالين الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هناك عدد من التعريفات التي تتطرق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق تنمي أو اجتماعي(حضر،2003،4)، فتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكلف بكامل المسؤلية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية ) وقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملأ . وهناك معايير عديدة بالإمكان الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتبادر تلك المعايير بين دولة وأخرى نتيجة تباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعد مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كذلك قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر وتمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي.

ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتأهية الصغر والمشروعات التي يعمل فيها بين 10- 50 عاملأ بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين (50-100) عامل بالمشروعات المتوسطة. في حين أن مؤسسة التمويل الدولية تحدد المؤسسات التي تستثمر حداً أقصى من الاستثمار مقداره (2.5) مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة. ولقد أظهرت التطبيقات العملية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في العديد من البلدان إن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المؤسسات بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد بالرغم من أهمية المؤسسات الكبيرة ودورها

الاقتصادي والإجتماعي، ذلك لأن للمؤسسات المتوسطة والصغرى دوراً لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعد أحد أهم روافد العملية التنموية . وتأتي أهميتها ودورها في تنوع مصادر الدخل الوطني من خلال جوانب عديدة ومتعددة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي : (دردير، 8-5،2005)

- ١- إن هذه المؤسسات تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية ، كما أنها تشكل نواة للمشروعات الكبيرة
- ٢- تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسية نظراً لحرية الدخول والخروج من وإلى النشاط الأمر الذي ينعكس بدرجه كبيره على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط .
- ٣- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقة ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة ، ومن ثم تخفيف العبء عن ميزانية الدولة .
- ٤- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية، خصوصاً إذا ما كان السوق يتمتع بصغر حجمه أو انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين .
- ٥- تسهم في تعبئة رؤوس أموال كان من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك وهذا يعني إنها تساعد في زيادة الأدخارات وعلى وفق العلاقة الطردية بين الأدخار والاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- ٦- يمكنها تجاوز أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء المؤسسات الكبيرة، ومن أهمها: انخفاض حجم التراكم الرأسمالي، تخلف الفن الإنتاجي ونقص الخبرات الفنية المتخصصة، وندرة الموارد المالية الازمة لإقامة مؤسسات كبيرة على وفق أسس اقتصادية وفنية متقدمة .
- ٧- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي .
- ٨- تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية

الإنتاجية الازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصادياً تفيدها بواسطة المؤسسة الكبيرة، لذا فإن لها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي .

٩- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محلياً وبفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة .

١٠- تمثل هذه المؤسسات الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص ومن ثم فإن مساندة هذه المؤسسات تُعد تدعيمًا لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

١١- الدور الريادي لهذه المؤسسات في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية ، إذ أشار تقرير صادر عن منظمة الأونكتاد من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من(10%)، وإن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنبى مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصةً في القطاعات الإنتاجية الناشئة في البلد.(منصور وزنكري، 2010،20)

١٢- تؤدي وبصورة غير مباشرة إلى معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء بتصنيع السلع محلياً بدلاً من استيرادها أو بتصدير سلع إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج .

ومن ثم يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية مثل البطالة والفقر وكذلك توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من ناحية أخرى، حيث أن الاقتصاد التناصي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يكون قائم فقط على وجود الشركات الكبيرة والعملاقة ولكن بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبنوافر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة ، وهذه الأنشطة التكميلية تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يزيد من فرص التنمية) موسى و ناصر ، 2010 ، 191-192 (

ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد إن المؤسسات المتوسطة والصغرى الخاصة هي العمود الفقري لجميع الأعمال الخدمية الإنتاجية في المجتمع، فمن خلالها يستطيع المواطن الحصول على المتطلبات والاحتياجات اليومية المستمرة، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كماً ونوعاً سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع بشكل أبود وأسرع . فضلاً عن ذلك فإن تشجيع هذه المشروعات

سيؤدي إلى خلق فرص أفضل للإبداع والابتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل الإبداعي . وعليه يعد العمل في هذه المؤسسات في كثير من الأحيان أفضل من العمل في مؤسسات الدولة التي تكون فرص الإبداع فيها أقل ، فضلاً عن حجم البطالة المقنعة التي تعاني منها أروقة الدولة . وفضلاً عن ذلك فإن دعم هذه المؤسسات ستكون تكلفته أقل بكثير بالنسبة للدولة من تكلفة التعيين في دوائر الدولة ، فإذا افترضنا إننا قمنا بتعيين موظف بسيط على سبيل المثال في إحدى مؤسسات الدولة براتب (\$200) شهرياً ، وإن هذا الراتب ثابت بمرور الوقت فإذا كانت مدة خدمة هذا الموظف (20 عاماً) ونفترض إضافة راتب تقاعدي شهري لمدة خمس سنوات وبالقيمة نفسها هذا يعني إن هذا الموظف سيكلف الدولة :

( $\$200 \times 12 \text{ شهر} \times 25 \text{ سنة} = \$60 \text{ ألف } \$$ ) يعني هذا إن تكلفة تشغيل هذا الموظف بهذا الراتب البسيط سيكلف موازنة الدولة 60 الف دولار على الأقل ، أما في حالة إعطاء هذا العامل فرصه لإقامة مشروع صغير فإن المنحة المعطاة لا تكلف وبحسب طبيعة المشروع أكثر من (10-20 ألف \$). وستدر عائدًا أكثر من ذلك بكثير بصيغة قيمة مضافة أو أرباح أو ضرائب عائد إلى ميزانية الدولة (موسى وناصر ، 2012: 25) كما تؤدي المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، إذ تساعد تلك المؤسسات في تحقيق التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وكذلك تساعد في نشر التقنيات والتقدم التكنولوجي، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص عمل لكلا الجنسين ،والمساعدة في تخفيض نسبة الفقر من خلال فتح مجالات واسعة للعمل وزيادة الدخل . من خلال ذلك تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع في الاقتصاد الوطني من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

### خامسًا : برامج الإصلاح الاقتصادي ومتابعتها

تظهر حاجة الإصلاح الاقتصادي نتيجة الاختلالات والتشوهات في إداء المتغيرات الاقتصادية المتراكمة وذلك خلال مدة من الزمن سواء بفضل السياسات الداخلية أم الصدمات الخارجية ، وبالرغم من أن التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي بدأ أساسا في الدول الصناعية ذلك بعد الحرب العالمية الثانية إذ ان محاولات توفير الموارد التي استلزمتها ظروف ما بعد الحرب وبدء عملية التنمية طلبتا إجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن مصطلح الإصلاح الاقتصادي ارتبط تحديدا بالإشارة الى الإجراءات والأساليب المتبعة من قبل مؤسسات برتن سودز(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) في معالجة

الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية والتي تتطلب حزمة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى إيجاد حالة من التوازن الاقتصادي العام وذلك من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتسريع وتأثيرها.

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي "( بأنه الجهد القومي الذي يهدف الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه من خلال تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها ) . (شعيب ودلي ،2017،224) وكذلك يقصد به بأنه " مجموعة من السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من الموارد من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف وذلك لضمان وجود طلب كلي يتواافق وتركيبة العرض الكلي من خلال اعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاع السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات الهدف منها تحسين الكفاءة في استخدام الموارد عبر إزالة تشوهات الأسعار، وتعزيز المنافسة والتخفيف من السيطرة الإدارية ومن ثم استعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً والحد من الضغوط التضخمية وتقوية وضع ميزان المدفوعات ، فضلاً عن سياسات الاستقرار والاصلاحات التي تهدف الى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل ).(عبد العزيز،2002،17)

وهناك مدخلان للإصلاح الاقتصادي:(الجوراني ،2011 ،3)

المدخل الأول : هو الإصلاح الذي تقوم به الدولة اعتماداً على مواردها الذاتية أو الاعتماد على مصدر تمويلي غير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ يجري الإصلاح الاقتصادي دون الحاجة الى التمويل الخارجي من خلال الاستعانة بالسياسات المالية والنقدية وكذلك بعض إجراءات الرقابة المباشرة وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة إذ يتم تطبيق هذا النوع في الدول الرأسمالية والدول المصدرة للنفط . المدخل الثاني : الإصلاح الاقتصادي الذي يتم بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين والذي يبدأ فيه برنامج الإصلاح الاقتصادي بما يعرف بخطاب "النوايا" وأن لجوء دولة ما الى سياسات الصندوق عندما يصل اقتصادها الى حالة نضوب الموارد فهي أما أن تخثار اللجوء الى صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من الدول أو المؤسسات المالية والتي لديها شروط سياسية واقتصادية لا تختلف عن تلك الشروط الواردة في وصفات صندوق النقد الدولي أن سياسات الإصلاح التي تبنتها مؤسسات برلن - وودز (الصندوق والبنك الدوليين ) تهدف في جوهرها الى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من الداخل (داخل اقتصادات البلدان النامية) من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليل دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص (الم المحلي والأجنبي) والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي ولقد تضمنت

سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها كل من الصندوق والبنك الدوليين نوعين من البرامج الأولى : برامج التثبيت الاقتصادي والتي تعد من اختصاص صندوق النقد الدولي والتي تسعى الى الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (سنة – ثلاثة سنوات) من خلال تقليل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور ومن ثم فهي سياسات تهدف الى إزالة الاختلال بين إجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يتربى على ذلك الاختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار.( بشير ، 2001، 1)

اما النوع الثاني فهو برامج التكيف الهيكلـي: والتي تعد من اختصاص البنك الدولي وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي والتي يقدمها البنك للدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية او الصدمات الخارجية وتهتم برامج التكيف الهيكلـي بالمديات المتوسطة وطويلة الاجل (ثلاث سنوات- عشر سنوات) ومن أهدافها الرئيسة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اختيار المشروعات ذات المردود المرتفع وال سريع ، كذلك تهدف الى زيادة الانتاج المحلي وبالذات من السلع الموجهة نحو التصدير من خلال تحسين ظروف إنتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو التنويع الاقتصادي ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة.

ولكن ما يعبأ على برامج صندوق النقد والبنك الدوليين انها تصب في مصلحة الدول المتقدمة في مقابل دورهما المحدود في تقديم التسهيلات والمساعدات للدول النامية ، وتعـد برامج صندوق النقد الدولي هي في الأساس اختارت بتقديم المساعدات قصيرة الأجل والتي تتلاءم مع احتياجات الدول المتقدمة وتقصر تماما عن تلبية احتياجات الدول النامية، وتفسير ذلك أن العجز في موازـين مدفوعـات الدول المتقدمة يكون في العادة ذات طبيعة مؤقتة نتيجة لوجود أرصـدة من السلـع والخدمـات الراكـدة و تعطـيل لـقدرات الإنتاجـة وذلك بـسبب اتجـاه هذه الدول إلى تـطبيق سيـاست توسيـعـة تـقلـل من قدرـتها على المنافـسة في الأسـواق الـخارجـية الأمرـ الذي يـستلزم تـدخل صـندـوق النقدـ الدولي لـمعالـجة هذا العـجزـ. ولكنـ الأمرـ يـخـتلفـ كثيرـاً بـالنـسبةـ لـلـبلـادـ النـامـيـةـ وـالـذـيـ يـرـجـعـ الاـختـلافـ إـلـىـ كـونـ العـجزـ فـيـ مواـزـينـ مـدـفـوعـاتـ هـذـهـ الـبـلـادـ ذـاتـ طـبـيـعـةـ مـزـمـنـةـ وـهـيـكـلـيـةـ نـتـيـجـةـ لاـضـطـارـ هـذـهـ الـبـلـادـ إـلـىـ التـوـسـعـ فـيـ اـسـتـيرـادـ السـلـعـ الرـأـسـمـالـيـةـ لـتـفـيـذـ بـرـامـجـ التـنـمـيـةـ لـفـرـاتـ طـوـيـلـةـ كـذـلـكـ يـشـترـطـ الصـنـدـوقـ وجـوبـ سـدـادـ هـذـهـ السـحـوبـاتـ بـيـنـ ثـلـاثـ وـخـمـسـ سـنـوـاتـ، وـهـوـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـصـعـبـ تـحـقـيقـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـدـوـلـ النـامـيـةـ، إـذـ يـسـتـلزمـ السـدـادـ بـهـذـاـ الـأـسـلـوبـ بـأـنـ تـصـلـ الـبـلـادـ السـاحـبةـ لـيـسـ فـقـطـ إـلـىـ الـقـضـاءـ عـلـىـ العـجزـ فـيـ مواـزـينـ مـدـفـوعـاتـ هـذـهـ الـمـواـزـينـ.

(الـرـبـيـعـيـ ، 2010، 33) اـمـاـ قـرـوـضـ التـكـيفـ الهـيـكـلـيـ لـلـبـنـكـ الدـولـيـ لـلـأـشـاءـ وـالـتـعـمـيرـ وـالـتـيـ هـيـ

مرادفة لصندوق النقد الدولي والتي الهدف منها تعزيز التنمية في البلدان النامية من خلال تقديم القروض طويلة الأجل للبلدان النامية التي تتمتع بالأهلية الائتمانية ، إذ تقتصر هذه القروض على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية معتمدين في ذلك على آليات السوق وتدنى دور الدولة في الشأن الاقتصادي. ومن ثم عجز البنك الدولي على النظر بعين الاعتبار لمتطلبات التنمية في البلدان النامية، حيث قصرت البلدان المتقدمة عن الوفاء بتعهدياتها بخصوص المعونات والقروض الأجنبية، والتي غالبا ما ارتبطت هذه المعونات في شكلها الحكومي بشروط صريحة وضمنية كالشراء من البلد المانح أو إعطاء تسهيلات عسكرية أو كسب الولاء السياسي.

- وتأسيا على ما تقدم : فان تنوع مصادر الدخل الوطني في الدول النامية عموما والدول النفطية ومنها العراق على وجهة الخصوص يتم عبر تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية يأتي في مقدمتها التحول الى اقتصاد السوق وتصحيح دور الدولة في الاقتصاد وفسح المجال امام القطاع الخاص المحلي والأجنبى من خلال خصخصة بعض المشروعات المملوكة للدولة وتحويلها للقطاع الخاص من جهة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة اخرى وذلك بوصفها ركيزة الابداع والابتكار والمحرك للنمو الاقتصادي والتنوع في مصادر الدخل الوطني .

## **الفصل الثاني**

### **تنوع مصادر الدخل الوطني بين الاختلالات الهيكيلية وخطط التنمية الوطنية**

#### **المبحث الأول**

##### **الملامح الرئيسية للاقتصاد العراقي**

#### **المبحث الثاني**

##### **الاختلالات الهيكيلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)**

#### **المبحث الثالث**

##### **تنوع مصادر الدخل الوطني في ضوء خطط وبرامج التنمية الوطنية**

**تمهيد:**

يتميز الاقتصاد العراقي بمجموعة من الخصائص والسمات كان في مقدمتها هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما اتسم الاقتصاد العراقي بسيطرة الدولة في إدارة الاقتصاد وضعف مساهمة القطاع الخاص وذلك بسبب ضعف البيئة الاستثمارية المحفزة للنمو والتنمية ، فضلاً عن مشكلتي التضخم والبطالة.

- نتيجة ذلك يعني الاقتصاد العراقي جملة من الاختلالات شكلت دافعاً أساسياً ومبرراً رئيسياً لتبني مجموعة من الخطط الوطنية لتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني .

- وعلى الرغم من تلك الخطط الاقتصادية الطموحة لازال العراق اقتصاداً ريعياً يعتمد بالدرجة الأساسية على القطاع النفطي .

ويمكن بيان ذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد العراقي .

- المبحث الثاني : الاختلالات الهيكلية ومبررات التنوع في مصادر الدخل الوطني .

- المبحث الثالث : تنوع مصادر الدخل الوطني في ضوء خطط وبرامج التنمية الوطنية .

## المبحث الأول

### الملامح الرئيسية للاقتصاد العراقي

يمتاز الاقتصاد العراقي بخصائص أساسية منها ما يتعلق بحجم الريع الخارجي وحجم المشاركة في توليده وأولوية العائدات الريعية، وبعد هذا التوصيف حديثاً أطلق لتوسيف الدول ذات الوفرة النفطية إذ أن معظم هذه الدول كانت قبل ذلك تشتراك في الكثير من سمات التخلف والتي يعد العراق أحدي هذه الدول التي تحمل سمات ريعية، والتي تمثل انعكاساً للسياسات والبرامج التي تعتمد على ايراد النفط في تسخير فعالياته ونشاطاته ،الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي يتصنف بالعديد من السمات وهي كالتالي:-

#### اولا : هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي

تؤكد المؤشرات عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من مشكلة الريعية التي لازمته اثناء العقود المنصرمة اذ شكلت العوائد النفطية بحدود(92%) من اجمالي الايرادات السنوية (كمتوسط) لمدة الدراسة ،ويمكن توصيف العلاقة بين الايرادات النفطية والايرادات العامة في اطار ما يعرف في الابحاث المالية الحديثة بـ«نظرية حوض الاستحمام (Bathtub Theory)» إذ تتعافى الايرادات العامة كلما حققت بالموارد المالية العالية التي تفرزها الصدمات الخارجية الموجبة (ارتفاع اسعار النفط)، وبالعكس تتراجع عندما تتعرض الى صدمات خارجية سالبة (انخفاض اسعار النفط)، وهو ما يؤشر حقيقة ضيق قاعدة الايرادات العامة واستمرار احداهي الاقتصاد العراقي وعدم القدرة على تنوعه، فضلاً عن انكشافه على الخارج بنسبة تقارب (99%) ومن الجدير بالإشارة إلى أن الإنفاق الاستثماري للعقد والنصف الماضي عانى من مشكلاتي تدني نسب التنفيذ وتذبذبه، وذلك بدلالة نسب الإنفاق الفعلي إلى المخطط في الموازنات العامة، إذ نلاحظ انخفاض نسب التنفيذ بسبب سوء الأوضاع الأمنية فضلاً عن سوء الادارة والفساد وقد بلغ متوسط نسب التنفيذ نحو(60%) للمدة المذكورة، الأمر الذي انعكس سلباً في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام، اذ لا تزال نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جداً، ففي الزراعة كانت النسبة (62%) والصناعة شكلت بحدود (1%). (البنك المركزي العراقي ،2020،23)، من جانب آخر فان ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية بالقيمة المطلقة خلال السنوات الماضية لا ينفي ان أهميتها النسبية الى اجمالي الايرادات العامة لا تزال ضعيفة جداً فضلاً عن كونها غير مستقرة ولا سيما بعد تعليق الضرائب الجمركية واعتماد ضريبة إعادة الاعمار عوضاً عنها في العام 2003، وعلى الرغم من ارتفاع المساهمة النسبية للضرائب الى حدود (6%) في عام 2009

(البنك المركزي العراقي،2020،23) وان ذلك لا يعود الى تحسن في الحصيلة الضريبية بقدر ما يعود الى تغير نسبي نتيجة انخفاض العوائد النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية، لتخفض فيما بعد لتصل الى حوالي(4%) خلال العام 2019 (البنك المركزي العراقي ،2020،23)، الامر الذي يؤكّد ضعف الدور التمويلي للإيرادات الضريبية في تكوين الإيرادات العامة فضلاً عن الحاجة الى الاصلاح الضريبي بما يتناسب مع هدف تنوع الإيرادات العامة.  
ان تدني الاصحاح النسبي للضرائب الى اجمالي الإيرادات العامة يمكن ان نعزّيه الى مجموعة من العوامل من بينها:(الإبراهيمي ،2020 ،8)

- ١- انعدام الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهدتها معظم السنوات الماضية والتي قوّضت القدرة على استحصال وجباية الإيرادات الضريبية في الكثير من مفاصلها، فضلاً عن التداعيات السلبية لتلك الوضاع على الاقتصاد ومن ثم على حجم الوضعية الضريبية.
٢. اهمال الضرائب والاعتماد على الإيرادات النفطية، بعد تزايد حجم الإيرادات النفطية بفعل ارتفاع الأسعار الى اكثر من مائة دولار في بعض السنوات.
٣. ضعف الرقابة وارتفاع حجم التهرب الضريبي نتيجة لتقاوم ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

#### **ثانياً: هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي**

كان لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي سبب في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي ،بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الاخرى ، إلا ان الاجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات قد فشلت وذلك نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية اما القطاعات الاخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، إذ ان القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير إلا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالبا ما تكون هذه الانشطة تحت رعاية الدولة واسرافها، أما القطاعان المختلط والتعاوني فأنشطتهما مستندة الى ايديولوجية الدولة وسياساتها التي تمثلت في الأشراف المركزي على انشطة القطاعين المذكورين (التميمي،2011،51)، وبعد عام 2003 قامت مختلف الحكومات التي حكمت العراق عبر مراحل زمنية متقاربة بدور المستلم المباشر والوحيد للريع الخارجي المتأني من تصدير النفط وهذه الحكومات هي المسؤولة عن ادخاله للاقتصاد المحلي من خلال الانفاق العام من ثم تعد هي المسؤولة عن ادارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، مما عمق من جهة مركزيتها الاقتصادية ومن جهة أخرى دعم ركيزة تسلطها السياسي، ولهذا أدت دور الوسيط بين القطاع النفطي وبقية القطاعات الاقتصادية، إذ كانت بعد استلامها للإيرادات الريعية تقوم بتخصيصها عبر الموازنة العامة من خلال برامج الإنفاق العام (حسن،2017،8) وذلك بغض النظر عن توجهاتها السياسية التي تتسم بالمرونة التامة في

تمويل نفقاتها من دون ان تكون مقيدة هذه العملية بقدرة الاقتصاد الوطني في استيعاب أو استثمار هذا المقدار من الموارد المالية إذ كانت في كل مرة الفرصة سانحة بتوزيع الريع من خلال قنوات خاصة وذلك لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بما ينسجم مع الايديولوجية التي تؤمن بها كل سلطة حكمت العراق . ومن خلال الجدول(1) يلاحظ ارتفاع نسب مساهمة القطاع العام مقارنة مع مثيلتها للقطاع الخاص والتي أخذت بالتبذبب والانخفاض منذ عام 2003 إذ أسهم القطاع الخاص خلال المدة(2004-2018) بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي (33.8) فيما بلغ أعلى إسهام له في سنة 2016 بلغ (42.7 % ) وبلغ أدنى إسهام له عام 2006 بلغ(29.7 % ) كما في الجدول (1) وخلال السنوات اللاحقة بسبب توجه الحكومة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار، نلاحظ أيضاً أن اسهام القطاع الخاص أخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي ولكنه بقي منخفضاً مقارنة مع القطاع العام بسبب كون القطاع الخاص العراقي يتميز بسيطرة الشركات الفردية الصغيرة ، اما القطاع العام وفي ظل الاقتصاد الريعي يسهم القطاع النفطي بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتجاوز نسبته (46%).في حال أخذت النسبة من الناتج ككل، وتتجاوز النسبة (66%) عام 2018 إذا ما احتسبت من القطاعات السلعية بعيداً عن التوزيعية والخدمية ،وبما أن القطاع النفطي تسيطر عليه الدولة، فالناتج المحلي تقوده الدولة من خلال النفط وليس القطاع الخاص لذلك بقيت نسبة مرتفعة طوال المدة المذكورة وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع العام وأيضاً قيام قطاع النفط الخام بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه أي بقاء القطاع العام هو الركيزة الأساسية في الدولة .

**الجدول(1)**

**إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2018)(%)**

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص
2004	69.1	30.9	2012	67.3	32.7	
2005	67.2	32.8	2013	65.2	34.8	
2006	70.3	29.7	2014	63.4	36.6	
2007	69.1	30.9	2015	60.8	39.2	
2008	73.3	26.7	2016	57.3	42.7	*
2009	66.3	33.7	2017	61.4	38.6	*
2010	65.2	34.8	2018	67	33	*
2011	69.5	30.5			*	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2018) بغداد : وزارة التخطيط

### ثالثاً: صعوبة البيئة الاستثمارية وضعف دور القطاع الخاص

إن حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي أن يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية، غير أن حجم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي تفوق بطبعتها قدرة الاقتصاد على توفيرها في الوقت الراهن، كما إن طبيعة الرؤية الاقتصادية وتوجهاتها نحو سياسة السوق والانتاج واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتوافر المناخ الأمني والتشريعي الملائم للاستثمار لم تكن بالمستوى الذي يجعل من قطاع الاستثمار الأداة الحقيقية لزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في معالجة البطالة، حيث أن القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وعلى مختلف المراحل الزمنية لم يعط فرصة حقيقة لكي يؤدي دوراً بارزاً في عملية إعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تعرض لأكثر من أربعين عاماً لهزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي والتغيرات التي طرأت على طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الفترات، أن تعديل واقع القطاع الخاص في العراق يجب أن يمر بالطريق العلمي الصحيح الذي يخلق واقعاً يكون فيه النشاط الخاص فاعلاً ومؤثراً متصفاً بجودة المنتج وانخفاض الكلفة وغيرها من المميزات وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الدعم المتواصل من قبل الدولة (حسن، 2017، 18) بعد التغيير الذي حدث بعد عام (2003) توجّهت السياسة الاقتصادية للدولة نحو تشجيع القطاع الخاص ضمن إطار سياسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري، مما انعكس هذا التوجّه بانتكاسات واضحة للقطاع الخاص وبخاصة الصناعي منه، نتيجة لعدم وضع استراتيجية واضحة لمستقبل هذا القطاع، ولم توضع آلية عمل من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة لتطوير أنشطة هذا القطاع، فطغى القطاع الاستيرادي الطفيلي (بدون وضع ضوابط وقيود) على طبيعة عمل هذا القطاع الذي ساعد على ذلك السوق العراقية التي كانت تفتقر لأنواع السلع والبضائع الكمالية التي كانت مفقودة في الفترة السابقة، فبدلاً من أن تلتزم الدولة في هذه الفترة بسياسة واضحة لدعم هذا القطاع والأخذ بيده لتجاوز الظروف الأمنية الصعبة والتحديات الاقتصادية التي ظهرت بعد عام (2003) إذ استمرت الدولة بتهميش هذا القطاع من خلال عدم وضع السياسات الاقتصادية الداعمة له (العزوي ،2011،1).

لقد احتل العراق المرتبة (172) من بين (190) دولة وبوالى (7.44) نقطة فقط من أصل (100) نقطة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال(Doing Business) لعام 2020 (البنك الدولي، 2020: 10) إذ تراجع تصنيف العراق في معظم محاور التقرير سواء التنفيذية مثل: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، والحصول على

الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، أم التشريعية مثل حماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، والحصول على الائتمان وتصفية النشاط التجاري . وعلى الرغم من كل المزايا التي تضمنها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعجل والتحسين الأمني إلا ان العراق لم ينجح في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا يدلل على ان المشكلة الأساسية تمثل في ادارة ملف الاستثمار من قبل الهيئة الوطنية (الاتحادية) وهيئات الاستثمار في المحافظات التي شكلت بموجب القانون المذكور ، فضلا عن عدد من العوائق الأخرى والتي من أبرزها : (حسن ،2020،11)

١- العوائق المؤسساتية : إذ تبرز مشكلة الروتين والبيروقراطية فضلا عن عدم تفهم طبيعة المشروعات الاستثمارية والتعامل معها بطريقة سلبية سواء من حيث الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة على وفق قانون الاستثمار النافذ في مرحلة ما قبل الإجازة او من حيث التسهيلات المطلوبة في مرحلة ما بعد الإجازة .

٢- انعدام الشفافية والوضوح: إن البيئة الاقتصادية تفتقر إلى الشفافية والتي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات ومالكي رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تساعد الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بالظروف الاقتصادية الداخلية والتي يمكن في ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار واتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة.

٣- مشكلة تخصيص الأرض للمشروع الاستثماري : تعاني هيئات الاستثمار عموما من هذه المشكلة ولأسباب مختلفة مثل (تغيير جنس الأرض، عدم تحديد التصميم الأساسي للمدن، وجود نزاعات ملكية على بعض الأرضي وغيرها) علما ان الأرضي مملوكة من قبل جهات أخرى وليس هيئات الاستثمار.

٤- تردي مستوى البنية التحتية في اغلب المحافظات بشكل كبير والتي تعد من اهم مركبات البيئة الاستثمارية.

٥- عدم فاعلية مديرية النافذة الواحدة: التي شكلتها هيئات الاستثمار بسبب عدم حصول ممثلي الوزارات في هذه المديرية على الصلاحيات المطلوبة من وزارتهم لتسهيل عملية منح الإجازة وهذا ادى الى تأخر الموافقات القطاعية المطلوبة من الوزارات المعنية عن المدة المحددة في القانون (قانون الاستثمار حدد مدة 15 يوما للوزارة لبيان الرأي) مما يؤخر منح الإجازة الاستثمارية .

٦- التجاذبات السياسية التي اثرت سلبا في عمل هيئات الاستثمار ولاسيما على اختيار الادارات العليا علما ان العديد من كوادر الهيئات الاستثمارية من تخصصات بعيدة عن متطلبات عمل الاستثمار ومن ثم أن عملية خلق بيئة آمنة في العراق يتطلب استثمارات مهمة وبني تحتية تشجع على جذب الاستثمارات الخارجية ، ومن ثم فان الأمر يواجه بصعوبة نتيجة الفساد الاداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة ومشروعاتها الاستثمارية ، والذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها.

#### **رابعاً: تفشي ظاهرة البطالة**

تعد مشكلة البطالة واحدة من اهم واطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصادات ومجتمعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولأسباب عديدة . كما تعد البطالة مؤشراً مهما للإداء الاقتصادي، فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ودائمة يفقد موارده المنتجة. تنشأ البطالة عادة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وعدم تكافؤهما بسرعة يقضي الى نشوء البطالة وعلى هذا الاساس يمكننا تعريف البطالة بانها : الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المطلوبة وتعرف البطالة ايضا بانها تعطل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه (عبدجاسم، 2008، 3) . فضلا عن ان البطالة تعد من الامراض الاجتماعية الخطيرة وهي تدل على تدهور النظام المهني والصناعي في البلاد ، كما ان انقطاع الدخل بسبب البطالة سيجعل الفرد يندفع للقيام بأعمال غير مأولة ، كمنع اولاده من الذهاب الى المدرسة سعيا وراء الاموال او يضطر الى الانخراط في صفوف المجرمين او في زمرة الشحاذين والسرارق، ومن الآثار الناجمة عن البطالة ، فقدان الامن الاقتصادي للفرد والمجتمع إذ يفقد العامل دخله الاساسي مما يعرضه واسرته للفقر والحرمان . كما تؤدي البطالة الى اهدر قيمة العمل البشرية وخسارة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لأنها هدر في الموارد البشرية ، وتؤدي كذلك الى عجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة ، وتؤدي الى خفض مستويات الاجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل لأجر ادنى من الاجر السائد مقابل الحصول على عمل مما يؤدي الى عدم التوازن في الاجور والاسعار وتكليف المعيشة . وتؤدي البطالة الى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية ، هذه المعاناة قد تدفع بالفرد الى تعاطي المخدرات وممارسة انواع العنف والجريمة او الهجرة، ويكون العاطل عن العمل متذمرا وفي حالة يأس وخوف شديد . ويعد العراق اليوم في مقدمة الدول في الشرق الاوسط من ارتفاع نسبة البطالة (الربيعي ، 2007 ، 56). أذ قدر صندوق النقد الدولي ان معدل البطالة لدى الشباب في العراق تبلغ اكثر من ٤٠٪ لعام ٢٠١٨ من اصل تعداد السكان البالغ (٣٧) مليون نسمة وفي جميع المحافظات

وهنالك بحدود (5) ملايين من خريجي الكليات والمعاهد عاطلين عن العمل، ووفقاً لإحصاءات رسمية فإن أكثر من (45) ألف شخص يتخرجون سنوياً من الجامعات والمعاهد العراقية وفي سنة (2019) وحدها تخرج نحو 50 ألف طالب، تم تعيين نحو (2000) خريج فقط من هذا العدد (تقرير البنك الدولي ،2020، 132)، وهذا يمثل عدد ضخم جداً مما يزيد ويضاعف من نسبة البطالة ومن ثم نسبة الفقر وبالخصوص بين الشباب كما أن البطالة المقنعة هي الأخرى ارتفعت إلى اضعاف ما هو معلن ، علماً أن عدد موظفي الدولة العراقية يقدر بـ(4.5) ملايين موظف عام 2019 ذلك حسب تصريح وزير المالية منهم ربع مليون موظف وهما، أي أولئك الذين يتلقون أكثر من راتب أو مسجلون كموظفين من دون عمل. ولقد ظهر في العراق نوع جديد من البطالة بعد الاحتلال غير مألوف سابقاً وهو ما يطلق عليه (البطالة القسرية ) أو التعطيل القسري للطاقات العاملة ، حيث الشخص العامل هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها أما (المعطل) فهو الذي فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها وتعطل بشكل قسري مفروض عليه، وهو بهذه الطريقة يكون معطلاً قسراً سواء عن طريق العنف أو التهجير أو الغاء الوزارة، ومن ثم عدت هذه الحالة شكل جديد وغير مألوف للبطالة في العراق ومن الممكن أن نطلق عليها تسمية (البطالة القسرية المفروضة ) (مرزا ،2014،18).

ومن بين أهم أسباب تفاقم البطالة في العراق : (سالم ،2012، 56-57)

١- حل بعض التشكيلات الحكومية السابقة والجيش العراقي السابق مما زاد من اعداد العاطلين عن العمل .

٢- غلق الكثير من المصانع والاعمال التجارية الكبيرة أو خصخصتها وهجرة رؤوس الاموال المحلية إلى الخارج بسبب الظروف الأمنية السيئة وعدم الاستقرار السياسي، ومن ثم عدم مناسبة الظروف الاقتصادية للعمل في العراق ، (الربيعي ،2010، 5) الامر الذي ينعكس بتأثيره على تسريح العديد من العاملين واضافتهم إلى العاطلين عن العمل.

٣- الاختلاف الحقيقي في هيكل القوى العاملة حيث أن بعض مخرجات التعليم العالي على سبيل المثال لا تتناسب مع حاجة سوق العمل، حيث هناك عشرات الآلاف من يحملون الشهادات العليا ضمن اختصاصات علمية أو أكاديمية انسانية لا يجدون الاعمال والفرص المناسبة لاختصاصاتهم، وربما عدم العمل اطلاقاً وهم في كلا الحالتين يمثلون بطالة اضافية لقوة العمل.

٤- كما بينا سابقاً أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات بيع الموارد الطبيعية أساساً (النفط ) وعادة لا يحتاج هذا القطاع ومشروعاته إلى توظيف اعداد كبيرة من

العاملين ، لأن هذه المشروعات تعتمد على أسلوب الانتاج كثيف رأس المال وقليل العمل، الامر الذي نتج عنه ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في تشكيل الأيدي العاملة.

٥- اتجاه الحكومة نحو توظيف الافراد بطريقة ادت الى شيع البطالة المقنعة ،إذ لايزال القطاع الخاص في العراق دوره ضعيفاً ولا يوفر فرص عمل الا بحدود (20- 30 %) وذلك من مجموع العاملين في العراق في حين يعمل الآخرون في القطاع العام.

٦- اقتران فرص العمل بالموازنة العامة السنوية وبموجب حالة الموازنة والتخصيصات المتاحة وتوزيع بنود الموازنة.

ومما تقدم فان جميع الأسباب التي ذكرناها والتي تقف وراء بروز ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، يصبح من الضروري معالجتها من خلال اتخاذ الخطوات الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة على وفق النظرة العلمية والشمولية لواقع الاقتصاد العراقي الذي يتطلب حلًا متكاملًا وليس مجزأً، والتي تحاكي واقع الاقتصاد العراقي ومن أهم هذه المعالجات، العمل وبكل الوسائل على إعادة التوازن بين العرض الكلي للعمل والطلب عليه، بحيث يمكن الطلب الكلي أن يحاكي العرض الكلي في المجتمع ويتم ذلك بتبني استراتيجية تتسم بالشمولية والموضوعية والواقعية من أجل تنوع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستفادة القصوى مما يملكه العراق من ثروة النفط من أجل تحقيق رفع معدلات التنويع الاقتصادي . ولابد من معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبالاخص التي تهدف إلى تحقيق التنويع المتوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني كالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات ، و إعادة النظر في مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي دون الاعتماد على واردات النفط فقط وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في هذه القطاعات حتى تتمكن من خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب قوة العمل الهائلة والتي تبحث عن فرص عمل .

#### **خامسًا: عدم استقرار معدلات التضخم**

على الرغم مما شهدته مرحلة ما بعد عام 2003 في العراق من تطورات اقتصادية عديدة وفي مقدمتها رفع العقوبات الدولية عنه والتخلص من نسبة كبيرة من الديون الرسمية والتوقف عن سياسة طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة الحكومية الا ان هناك عوامل عديدة اسهمت في عدم استقرار معدلات التضخم (بشير، 2013، 5) اذ يلاحظ من الجدول (2) أن معدل التضخم قد بلغ (33.6%) عام 2003، بعد ان دمرت القوات الامريكية كل البنى التحتية والمنشآت الخدمية وحلت الآلاف من ابناء القوات المسلحة والاجهزه الامنية الاخرى إذ اصبح في العراق جيش من

العاطلين عن العمل ، وقد اصبح الفرد العراقي بعد عام 2003 يعاني من تراجع الاقتصاد بشكل كبير في ظل تضخم مفرط لم يشهده من قبل وعلى آثره احتقى اصحاب الطبقة الوسطى وبروز طبقتين هما طبقة الاثرياء وطبقة الفقراء المدعومين وهم يمثلون النسبة الاعظم من المجتمع العراقي اذ يشكلون حوالي (70%) (البنك المركزي العراقي ،2020،60) من مجموع السكان على الرغم من الإيرادات الكبيرة التي يحصل عليها العراق ولكن انفاقها يسوده الغموض ويلاحظ من الجدول ان التضخم بلغ أعلى معدل له في عام 2006 إذ بلغ (53.2%) ويعود ذلك الارتفاع بالدرجة الاساسية الى رفع اسعار المشتقات النفطية، الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام 2006 لتصل الى (2.4%) في عام 2010 وكان هذا بسبب توافر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية فضلاً عن عدم وجود رسوم كمركبة تؤثر في السلع المستوردة. ان التضخم يأتي بصورة اساسية من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين اهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي. ونظراً للازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ بداية عام 2015 والأوضاع الأمنية غير المستقرة شهد معدل التضخم خلال المدة (2015-2020) انخفاضاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) في عام 2015، استمر بالانخفاض ليسجل (1.2%) لعام 2016، ويعود السبب إلى ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، كذلك أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية في تراجع معدل التضخم منها أزمة الركود العالمي وتراجع نمو الأنشطة الاقتصادية كافة تمثلت بعدم استقرار الأسواق والأسعار العالمية ولاسيما أسعار السلع الغذائية بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO ) وذلك على خلفية وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار.(البنك المركزي العراقي ،2020،67) اما في عام 2017 فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام إذ سجل معدل التضخم (0.2%) ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساسية إلى السياسة النقدية للبنك المركزي باعتماد آلية جديدة أفضحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام تأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في قيم التضخم .اما في عام 2018 فقد شهد معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً ليسجل (0.4%) ويرجع هذا الارتفاع الى التوسع في الإنفاق العام الناجم عن اعمار المناطق المحررة ، ثم انخفض الى ادنى مستوى له (0.2-) عام 2019 ويعود ذلك الى جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأكمله وكان تأثيرها كبير جدا في مجل الاصناد العالمي

ومتغيراته . في حين شهد تحسناً طفيفاً في عام 2020 بسبب التعافي النسبي لل الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على النفط الخام . الامر الذي ينعكس على زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الانفاق العام في الدول النفطية وفي مقدمتها العراق .

## الجدول (2)

### معدلات التضخم في العراق للفترة (2003-2020) (%)

معدلات التضخم %	السنة	معدلات التضخم %	السنة
6.2	2012	33.6	2003
1.9	2013	26.9	2004
2.2	2014	36.9	2005
1.4	2015	53.2	2006
1.2	2016	30.8	2007
0.2	2017	2.7	2008
0.4	2018	2.8-	2009
0.2-	2019	2.4	2010
0.8	2020	5.5	2011

المصدر- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، النشرة السنوية للسنوات (2003-2014) بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .  
- دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2015-2018) بغداد : البنك المركزي العراقي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن ايجاز ملامح الاقتصاد العراقي بالآتي :

1. ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأساسية سواء من حيث الإيرادات العامة للدولة او الصادرات الموجهة للخارج او نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
2. دور كبير للقطاع العام في النشاط الاقتصادي ومزاحمه للقطاع الخاص .
3. البيئة الاستثمارية غير المحفزة والمشجعة لعمل القطاع الخاص .
4. ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي .
5. عدم استقرار المستوى العام للأسعار وتذبذب معدلات التضخم .
6. انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة ...) في النشاط الاقتصادي مقارنة مع مساهمة القطاع النفطي ، مما جعل الاقتصاد العراقي غير مستقر ويتسم بمجموعة من الاختلالات البنوية ، وهذا ما سنحاول تشخيصه في المبحث اللاحق .

## المبحث الثاني

### الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)

ان مفهوم الاختلال الهيكل يشير الى اختلال العلاقات التناصية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي، ومدى عمق تلك الاختلالات وتكرارها أو تغيير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي وكذلك تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية ،ومن ثم فأن حالة التوازن العام تعد الحالة المثلثة للاقتصاد، إذ يتسم الاقتصاد في ظل حالة التوازن العام باستقرار في العلاقات بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية وذلك على وفق معطيات النظرية الاقتصادية والذي يؤدي الى استمرارية النمو والتطور الاقتصادي، ولكن لا يعني بالتوازن هنا السكون الثابت والمطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وإنما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية (العذاري ،2002،106) .وعليه يمكن تعريف الاختلالات الهيكلية " بأنه اضطراب في نسب علاقات الهياكل الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي وذلك خلافاً لما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناصية بينها. أي ان القصد بالاختلال الهيكل هو الاختلال في علاقات التوازن العام بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يؤثر في استقرار الاقتصاد ومن ثم فقدانه حالة التوازن العام، ومن ثم فأن الاختلال الهيكل يعتمد الى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي وعلى مكوناته الاساسية وعلى درجة الاختلال الحاصلة فيها ( Altenburg 2011,74)، ويمكن ملاحظة درجة اختلال الهيكل الاقتصادي ذلك عندما تكون مساهمة قطاعات أو انشطة معينة بنسبة كبيرة في تكوين الناتج او الدخل القومي في حين تقل مساهمة قطاعات أخرى، حيث أن معظم القوة العاملة تتركز في قطاعات وانشطة معينة في حين لا تستوعب بقية القطاعات الأخرى سوى نسبة منخفضة من القوة العاملة، وأن ظهور الاختلالات الهيكلية في اقتصاد بلد ما يعد مؤشراً مهمّاً بالنسبة لواضعى السياسات الاقتصادية وذلك من أجل القيام بتصحيحات وتعديلات اقتصادية مناسبة وذلك لمعالجة هذه الاختلالات سواء كانت على المستوى القطاعي او المستوى الكلي.

فعلى سبيل المثال ،عند تحقق نسبة سالبة في الفرق بين الصادرات والاستيرادات يؤشر اختلالاً هيكلياً في الميزان التجاري، وتحقيق عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية يؤشر اختلالاً هيكلياً في موازين هذه الدول، ومن ثم تعد الاختلالات الهيكلية من الاسباب الرئيسة التي تستدعي التوجه بشكل كامل نحو ايجاد الحلول لتصحيح هذه الاختلالات ولقد عانى الاقتصاد العراقي من اختلال هيكل واضح أثر في مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني نتيجة تعاظم دور القطاع

الريعي وضعف تربية قطاعات الانتاج الحقيقة الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة قطاعاته في ان تتدخل فيما بينها على الرغم من تأكيد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية على مبدأ التداخل بين قطاعات الاقتصاد ومدى الاعتماد المتبادل بينها .

ومن ثم لابد من تحليل مسار الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) بوصفها كمبرارات لتوعي مصادر الدخل الوطني.

#### **اولاً- اختلال هيكل الانتاج**

أن السمة الأساسية التي تميز بها البلدان النامية هي اختلال الهيكل الانتاجي ( Structure ) ( Disruptionof Production primary ) ويعني هذا بالتأكيد انها تعتمد على الانتاج الاولى وهذا يعني ان نسبة الانتاج تعتمد بشكل اساسي على المراحل الأولية من العملية الانتاجية مثل الصناعة الاستخراجية والزراعة من دون ان يكون هناك توسيع في عملية الانتاج لتشمل مراحل انتاجية اخرى تتمثل بتحويل الانتاج الأولي الى منتجات متعددة من خلال الصناعة التحويلية ، ويبين هذا اهمية هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية في حين يكون في البلدان المتقدمة الدور المهم والرئيس لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج والدخل او في الاستخدام وذلك عكس الدول النامية . ومن ثم يتبيّن من ذلك ان البلدان النامية تتميز بسيطرة ظاهرة الانتاج الأولى وهو ميل الانتاج والعمالة نحو التركيز على الانشطة الاولية وانخفاض نصيب قطاع الصناعة سواء من جانب الانتاج او من جانب الاستخدام (الوادي والعسف ، 2009، 14)، وبعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات النامية التي تعاني من اختلال الهيكل الانتاجي حيث معظم اجمالي الانتاج المحلي يتكون من مساهمة قطاع النفط فقط ، ويعبر الناتج المحلي الاجمالي عن مستوى تطور ونمو الاقتصاد القومي وهو يعد المؤشر الأكثر أهمية في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي .

ويمكن تحليل هيكل قطاع الإنتاج في العراق من خلال الآتي:

**١- اختلال اسهام القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج الحقيقى في العراق**  
من الممكن ملاحظة هيمنة القطاع النفطي على الانتاج من خلال اسهام القطاع الإستخراجي في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ( 2007=100 ) الذي يطغى عليه استخراج النفط ، كما هو مبين بالنسبة للمؤدية لإسهامات القطاعات الانتاجية خلال المدة ( 2004-2018 ) كما في الجدول (3)، بلغ متوسط اسهامات القطاع الإستخراجي بالناتج الحقيقى خلال مدة الدراسة ما نسبته ( 49.2% ) وكانت نسب اسهامات متذبذبة نسبيا ففي سنوات تدني إسهام القطاع الإستخراجي بالناتج بنسب منخفضة لتتخفض من ( 47.7% ) عام 2004 الى ( 40.6% ) على التوالي لعامي 2005 و 2006 ، كذلك انخفضت نسب

الاسهام في العامين 2010 و 2013 فبلغت (41.9% و 42%) على التوالي، و يعود التراجع لهذه النسب بسبب تأثر القطاع الإستخراجي بالأوضاع الأمنية اذاك. أما الارتفاع النسبي لإسهام القطاع النفطي الإستخراجي في الناتج الحقيقي الملاحظ حدوثه بعد عام 2013 فبلغت النسب (6.6% و 59.3% و 52% و 64.8%) للأعوام 2014 و 2015 و 2016 ، بعد ذلك حدث انخفاض طفيف نسبياً إلى (64.6% و 64.3%) على التوالي في العامين 2017 و 2018، وذلك لتأثير القطاع النفطي بتغيرات اسعار النفط العالمية، وعلى العكس بدلاً من انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي يلاحظ الارتفاع من (64.3%) عام 2004 إلى (47.7%) عام 2018، وليكون بذلك الباقى من النسب من حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية التي تعد من القطاعات غير المساهمة بشكل مباشر في العملية الانتاجية السلعية .وان هيمنة القطاع النفطي على الانتاج الحقيقي في الاقتصاد العراقي لم ينعكس بالإيجاب على باقى القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة)، إذ لم تحدث أي تغيرات حقيقة في الانتاج السلعي بسبب عدم وضوح الخطط والاستراتيجيات التنموية وعدم جدية المؤسسات والجهات المنفذة لهذه الخطط، وعدم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية بما يحقق التنوع الاقتصادي في العراق، ليعالج الاقتصاد الاحادي كذلك الموارد المالية الضخمة المتحصلة من بيع النفط الخام لم تعالج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كالفقر والبطالة والسكن والخدمات العامة، فلم يتوازن حجم الإيرادات النفطية مع حجم الإنفاق على الاستثمارات المستدامة.

ومن ثم فان اسهامات القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية في تكوين الناتج الحقيقي عانت من اختلال بسبب الاهتمام الحكومي بتنمية القطاع النفطي، فكان متوسط اسهام القطاعين في الناتج ما نسبته(6.8% و 2%) على التوالي، انخفضت اسهامات القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة من (10.9%) عام 2004 الى (1.4%) عام 2018 وذلك يعود الى انخفاض المنتجات الزراعية بسبب الوضع الأمني في البلد، والافتتاح التجاري لاستيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة التي نافست المنتجات المحلية ، كما ان العراق عانى من التغيرات المناخية فتصاعدت درجات الحرارة وتذبذب لكميات تساقط الامطار لتنعكس بذلك على القطاع الزراعي (عجلان، 2013: 75) .وبالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي فقد سجلت ادنى نسب مساهمة للقطاعات الانتاجية بتكوين الناتج الحقيقي، لتتخفض النسبة خلال المدة (2004- 2018 ) من أعلى نسبة سجلت في عام 2012 بلغت(3.1%) الى أدنى نسبة سجلت في الاعوام ( 2015 و 2016 و 2018 ) اذ بلغت(0.9%)، ويعود تدني نسب اسهام القطاع الصناعي بالناتج الى تعرضه لتوقف اغلب المنشآت الانتاجية العامة بعد عام 2003 وذلك نتيجة التخريب والنهب كالصناعات البتروكيميائية والنسيجية والغذائية، ومن ثم لم تقم الحكومة بإعادة تأهيلها وتشغيلها،

فضلاً عن ان المشروعات الصناعية الصغيرة الممتلكة من قبل القطاع الخاص قد تعرضت الى منافسة شديدة من قبل المنتجات الاجنبية المستوردة من الخارج، مما ادى الى خروج هذه المشروعات من الاسواق بسبب الخسائر وارتفاع الكلف الانتاجية .

### **الجدول (3)**

**اسهامات القطاعات الانتاجية كنسبة بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2018 – 2004) (%)**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	متوسط المدة 2018-(2004)
القطاع الزراعي	10.9	13.7	12.9	9.2	7.5	5.2	8.1	7.7	7	6.6	2.5	2.7	1.9	1.4	6.76
القطاع الاستخراجي	47.7	42.4	40.6	43	45.4	42.8	41.9	43.5	43.8	42	59.3	64.8	64.6	64.3	49.2
قطاع الصناعة التحويلية	2.3	2.2	2.2	2.2	2.3	2.6	3.1	2.7	2.9	0.9	0.9	0.9	1.2	0.9	2.02

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنوات ( 2003 – 2006 ) بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

- - الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية والفصليّة للناتج المحلي الاجمالي للأعوام ( 2017 و 2018 ) بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

### **٢- اختلال اسهام القطاعات الانتاجية حسب مستوى التشغيل في العراق**

بعد تشغيل القوى العاملة النشطة اقتصادياً من أهم العناصر الأساسية في أي عملية انتاجية ، إذ يعد المؤشرات المهمة لتحديد مستويات التقدم الاقتصادي في الدول، لأن اي اختلال في عملية التشغيل بين القطاعات الاقتصادية سينعكس على انتاجية القطاع الواحد ومن ثم على عملية التنمية المراد تحقيقها على مستوى الاقتصاد ( حيدر، 2008، 252)، وأن دراسة بنية توزيع القوى العاملة النشطة اقتصادياً تمكنا من التعرف على الاختلال لمستوى التشغيل وتوزيعاته على هذه القطاعات وقياس مستويات الانتاجية فيها ، وخاصة أن اغلب سكان الدول النامية ومن ضمنها العراق يشتغلون في القطاع الزراعي وذلك على الرغم من المشكلات العديدة التي يعاني منها هذا القطاع منها التخلف التكنولوجي وانخفاض مستويات الانتاج والانتاجية ويضاف الى ذلك تردي مستويات المعيشة بين العاملين فيه وبعد هذا العامل الاخير من الاسباب الرئيسية التي دفعت القوى العاملة الى الانتقال من القطاع الزراعي نحو الاستغال في القطاعات الأخرى وذلك لتحسين المستوى المعاشي للعاملين. ويضاف لذلك أن العراق قد عانى من تدمير القطاع الصناعي ومواجهته للمنافسة الخارجية والتي أدت الى تدمير العديد من المنشآت والمشروعات الصناعية الخاصة والعامة ، ومن ثم من أجل تحليل مساهمة القطاعات الانتاجية في تشغيل القوى العاملة النشطة اقتصادياً تم اعداد الجدول (4) وذلك خلال المدة

(2004-2018) وكالاتي :

#### الجدول (4)

#### مساهمة القطاعات الانتاجية كنسبة مئوية بمستويات التشغيل في العراق للمدة ( 2004 - 2017 ) (%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
القطاع الزراعي	8.76	5.33	6.6	7.86	8.16	4.21	7.09	7.63	8.06	8.29	8.52	9.04	9.95	10.20	7.9
القطاع الاستخراجي	2.08	2.13	2.19	2.39	2.58	2.56	2.59	2.56	2.68	2.99	3.4	3.18	3.91	3.98	2.8
قطاع الصناعة التحويلية	15.9	10.8	9.55	13.08	15.3	8.5	9.94	10.8	10.3	10.7	11.3	11.6	11.9	12.0	11.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2018) ، بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

يلاحظ من الجدول (4) انخفاض مستوى اسهام القطاعات الانتاجية في تشغيل الابدي العاملة، فبلغ متوسط اسهام كل من القطاعات الزراعي والاستخراجي والصناعي خلال مدة الدراسة ما نسبته (7.2% و 2.7% و 11%) على التوالي، وليكون بذلك الباقي من النسب من حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية التي تعد من القطاعات غير المساهمة بشكل مباشر في العملية الانتاجية السلعية . إذ سجل القطاع الصناعي التحويلي اعلى النسب، فاتجهت النسب خلال مدة الدراسة توجهاً متذبذباً باتجاه متناقض نسبياً، ففي الأعوام (2004-2017) ، سجلت ارتفاعاً في النسب بلغت على التوالي (15.9% - 10.5%) ،اما الأعوام (2005 - 2015) إذ سجلت انخفاضاً في مستوى اسهام القطاع الصناعي في مستوى التشغيل بلغت النسب على التوالي (9.1%- 10.8%)، وذلك يعود نتيجة تأثر القطاع بالأوضاع الداخلية التي مر بها العراق آنذاك. ويأتي بعد القطاع الصناعي قطاع الزراعة الذي كانت نسب اسهامه نسباً متذبذبة في مستوى تشغيل الابدي العاملة وذلك بالاتجاه التناقصي، فاتجهت النسبة من اعلى مستوى لها وبالغة(8.8%) في بداية مدة الدراسة أي في عام 2004 وذلك الى ادنى مستوى لنسبة الاسهام البالغة (4.2%) في عام 2009، وذلك نتيجة تأثر البلد بالأوضاع الأمنية التي أدت الى هجرة بعض الفلاحين والمزارعين لإراضيهم، ومعاناة مناخ العراق للتذبذب المناخي. بعد هذا العام اتجهت نسب الاسهام للقطاع الزراعي في مستوى التشغيل اتجاهاً تصاعدياً حتى عام 2013 إذ ارتفعت النسبة من (7%) عام 2010 الى نسبة (8.2%) عام 2013،نتيجة الاستقرار الأمني نسبياً في تلك الاعوام ، ولكن بعد ذلك انخفضت نسبة القطاع الزراعي وتراجعت نسب اسهامه بمستويات التشغيل من (7.6% 2014) الى (6.8% 2017) وذلك بسبب سيطرة (العصابات الارهابية) على بعض المحافظات العراقية وكذلك بسب الاستيراد غير المدروس للمنتجات الزراعية بما يؤدي الى تراجع الطلب على المنتجات المحلية وبذلك تتعكس على مستوى التشغيل . في حين القطاع الاستخراجي اتجهت نسب مساهمته بتشغيل القوى النشطة اقتصادياً

باتجاه تصاعدي خلال مدة الدراسة إذ بلغت نسبته ادنى مستوى لها وذلك عام 2004 بلغت (%)2)، وبسبب الاهتمام الحكومي بالإنتاج النفطي تصاعدت نسبته لتبلغ أعلى مستوى لها (%)3.7) في عام 2017.

ومن خلال ما قدمه الاقتصادي kuzents s. بأنه يتم تشخيص درجة الاختلال الهيكلي في القطاعات الانتاجية من خلال الفرق بين المساهمة النسبية في الناتج لكل قطاع ودرجة الاسهام النسبي في تشغيل القوى العاملة لكل قطاع ، ومن ثم سيتم استخراج الاختلال الهيكلي للقطاعات الانتاجية العراقية للمدة ( 2004- 2017 ) كما هو موضح في الجدول التالي (5) :

### **الجدول (5)**

**درجة الاختلال الهيكلي للقطاعات الانتاجية كسبة مئوية في العراق خلال المدة (2004- 2018)**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الزراعي	2.14	8.37	6.3	1.34	-0.66	0.99	1.01	0.07	-1.06	-1.69	-6.54	-7.25	-8.3	-8.12	-8.57
القطاع الاستخراجي	45.62	40.27	38.41	40.61	42.82	40.24	39.31	40.94	41.12	39.01	40.09	56.12	60.89	60.62	60.42
قطاع الصناعة التحويلية	-13.6	-8.6	-7.35	-10.7	-10.78	-13	-5.9	-8.1	-7.2	-8.1	-10.4	-10.7	-11	-10.8	-11

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الجداولين (٤) و(٣).

ويلاحظ من الجدول(5) ان القطاعات الانتاجية الثلاثة قد سجلت درجات للاختلال متباعدة نسبياً إذ توجد نسب موجبة وسلبية ، وكانت اعلى النسب في القطاع الاستخراجي وبنسب اغلبها موجبة على طول مدة الدراسة، إذ تراوحت درجات الاختلال ما بين ( 45.62% - 60.42% ) وهذا يشير الى هيمنة هذا القطاع على الهيكل الانتاجي في البلد، نتيجة هيمنته على الناتج الحقيقي. اما ما يخص القطاع الصناعي فقد سجل نسباً سالبة على طول مدة الدراسة ، قد تراوحت ما بين ( 13.6% - 11% ) للمدة (2004-2018) وهذا يشير الى وجود الاختلال في كونه من القطاعات كثيفة العمل عكس ما هو المفروض ان يكون كثيف رأس المال، كذلك يشير الى انخفاض القدرة الانتاجية لهذا القطاع، ليؤدي ذلك الى تراجع الدور التنموي لهذا القطاع. اما بالنسبة للقطاع الزراعي إذ تشير درجات الاختلال الى نسب سالبة من جهة ومن جهة اخرى تشير الى نسب موجبة، حيث خلال المدة ( 2004- 2007 ) سجلت درجة الاختلال نسب موجبة تراوحت ما بين ( 2.14% - 1.34% )، ولتنبذب بعد ذلك بالاتجاه التناقصي إذ تراوحت ما بين ( 1.0% - 8.57% ) ، وان ذلك يشير الى تدني مستوى القطاع الزراعي في امتصاص القوى

النشطة اقتصادياً من العاملين، أي كون هذا القطاع ذات كثافة منخفضة للتشغيل نتيجة هجرة الفلاحين نحو المدن لعدم وجود الدعم الحكومي لهم ولتعرضهم للأخطار الأمنية من قبل الجماعات الإرهابية وسياسات الاستيراد المفتوحة ،واتساع رقعة الأراضي الزراعية المتصرحة فازدادت رقعة هذه الاراضي من (69757) دونماً إلى (160588) دونماً وذلك خلال المدة (2014-2017) وبمعدل نمو مركب (%)32 (النجيفي، 2002:78)

### **ثانياً : اختلال هيكل الميزان التجاري العراقي**

تعد التجارة مع الخارج مهمة لأي بلد لأنها تعزى الاقتصاد باحتياجاته السلعية الناتجة نسبياً بسبب القصور الإنتاجي لقطاعاته الاقتصادية، ويتعذر العالم الخارجي من الفائض السلعي عن حاجة ذلك البلد، والتي تكون ناتجة عن المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاجية بتكوين الناتج السلعي، ليعكس كل ذلك على النمو الداخلي وتقدم اقتصاد البلد، إذ لا يمكن تصور العالم الحالي دون وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي لوجود مصالح اقتصادية وسياسية متداخلة ومشتركة بين الدول، لتسهم بذلك التجارة الخارجية في النهوض بالواقع الاقتصادي عبر قطاعاته الإنتاجية فإنه بحاجة إلى وضع سياسي وأمني مستقر وهذا ما يفتقره الواقع العراقي لحقبات طويلة من الزمن، إذ شهد العراق العديد من الحروب والعقوبات الاقتصادية والهجمات الإرهابية التي انعكست على قطاعات الإنتاجية وتردي واقعها الإنتاجي وعدم توازن العلاقة بين هذه القطاعات، حيث أن اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع إنتاجي واحد وهو القطاع النفطي في تغذية اقتصاده بالإيرادات من العملات الأجنبية انعكس على اهمال باقي القطاعات الإنتاجية، وذلك ليعكس سلباً على اسهام باقي القطاعات في تنميته، وبالاخص قطاعي (الزراعة والصناعة التحويلية)، إذ تفقد القطاعات الإنتاجية القدرة على المنافسة مع المنتوجات السلعية الأجنبية، ولتنعكس بذلك سلباً على الميزان التجاري العراقي. من أجل ذلك لابد من دراسة اختلالات جانبي الصادرات والاستيرادات السلعية كالتالي : ( زيا ، 2020:78 )

**1- الصادرات السلعية:** تتوزع الصادرات على عدد من السلع المنظورة التي تنتجهها دولة ما وتعدها للتصدير وذلك كونها فائضاً عن حاجتها المحلية، وذات طلب خارجي عليها، فتشكل هذه السلع أهمية كبيرة في الدول المتقدمة نتيجة الجهاز الإنتاجي المرن، ومن ناحية الدول النامية ضمنها العراق فهي معتمدة على نوع واحد من الصادرات السلعية، وذلك بما يعرض اقتصاداتها لهزات وصدمات خارجية قوية تؤثر في حجم هذه الصادرات نتيجة انخفاض اسعار السلعة المصدرة. فيمكن تشخيص الاختلال في توزيع الصادرات السلعية بين القطاعات الإنتاجية

المساهمة بإجمالي الصادرات وذلك من خلال استخراج أهمية كل سلعة مصدرة بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية خلال مدة الدراسة.

**٢- الاستيرادات السلعية:** تتوزع هذه الاستيرادات على عدد من السلع المنظورة التي تنتجهما القطاعات الانتاجية العاملة في اقتصادات دول العالم والتي يتم استيرادها من قبل الدولة المستوردة لتعطية العجز في الانتاج المحلي من هذه السلع او يتم استيرادها وذلك لتلبية الطلب المحلي، حيث أنه كلما ازداد تنوع اصناف السلع المستوردة دل ذلك على وجود اختلال في قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية الحاجة المحلية من هذه السلع، ويمكن تشخيص هذا الاختلال من خلال استخراج الاممية النسبية لأصناف كل سلعة من السلع المستوردة بالنسبة لأجمالي الاستيرادات السلعية. لذا تم اعداد الجدول (6) الذي يبين المتوسطات كنسب مئوية لتوزيع اصناف الصادرات الاستيرادات السلعية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) وذلك خلال المدة ( 2004- 2018 ) :

**الجدول (6)**  
متوسطات توزيع القيم الخاصة بأصناف الصادرات والاستيرادات السلعية كنسبة مئوية في العراق للفترة ( 2004-2018 ) (%)

(متوسط) الاستيرادات السلعية	(متوسط) الصادرات السلعية	الأصناف السلعية
5	0.3	المواد الغذائية والحيوانية الحية
1.3	0	المشروبات والتبغ
1.8	0.3	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود
9.8	99.0	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم
6.4	0	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية
6.7	0	المواد الكيميائية
10.8	0.1	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة
39.5	0.3	مكائن ومعدات نقل
15.8	0	مصنوعات متعددة
2.9	0	السلع غير المصنف حسب النوع

المصدر: دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ( 2004 - 2018 ) بغداد: البنك المركزي العراقي.

من خلال الجدول(6) يلاحظ وجود الاختلال الذي تعانيه الصادرات السلعية في عدم وجود تنوع سلعي واعتماد الاقتصاد العراقي على صنف واحد من السلع المصدرة خلال المدة المذكورة، ويلاحظ من الجدول استحواذ الصادرات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم التي تضم

ال الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية (هيمنة القطاع الاستخراجي على الجانب التصديرى ) إذ أحتل النسبة الأكبر من الصادرات السلعية فقد بلغ متوسط الصادرات من صنف الوقود المعدنية نسبة(99%) من اجمالي الصادرات، ويدل ذلك على أحاديه الاقتصاد العراقي و اعتماده على سلعة واحدة معدة للتصدير، والحصول من خلالها على الإيرادات من العملات الأجنبية، الامر الذي يستوجب القيام بإجراءات تضمن دخول منتجات السلع لباقي القطاعات الانتاجية ضمن اصناف السلع المعدة للتصدير، في حين أسهمت باقي القطاعات الانتاجية خلال المدة المذكورة (1%) من الصادرات السلعية الاجمالية.

اما بالنسبة للاستيرادات السلعية من خلال الجدول (6)المذكور آنفاً يلاحظ اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع الخارجي وذلك لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات ، وهذا يدل على وجود اختلال هيكلي على قدرة القطاعات الانتاجية العراقية على تلبية الاحتياجات من هذه السلع وذلك خلال مدة الدراسة ، إذ كان اعلى متوسط للنسب من نصيب المكائن ومعدات النقل بنسبة(39.5%) من اجمالي الاستيرادات، وذلك لوجود عجز وقصور في انتاج هذا الصنف من السلع من قبل القطاعات الانتاجية في العراق خلال المدة المذكورة اما بالنسبة لأقل متوسط من النسب فهو من نصيب المشروبات والتبغ وذلك بنسبة (1.3%) من الاستيرادات الاجمالية ، وهذا يعود الى رفع الرسوم الكمركية على هذا النوع من الاستيرادات من السلع ، في حين بلغت نسبة المصنوعات المتنوعة(15.8%) ، وكذلك بلغت نسبة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم (%)9.8 وبلغت السلع غير المصنفة حسب النوع نسبة (2.9%).

**٣- الانكشاف التجاري :** إن مؤشر الانكشاف التجاري من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي، الذي يمثل قياس نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،والذي من خلال الانكشاف التجاري يمكن تشخيص اختلال اسهام القطاعات الانتاجية في تلبية الاحتياجات المحلية للسلع المحلية المنتجة، ودورها في توفير السلع المعدة للتصدير من أجل ايراد العملات الأجنبية اللازمة لتغطية احتياجات الاقتصاد من هذه العملات عبر مؤشر (اختلال التجارة الخارجية ) (قبسة، ٢٠١٢) ، ويتم قياس هذا المؤشر كنسبة مئوية من قسمة مجموع الصادرات مع الاستيرادات على الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي التأثير في مسيرة البلد ومن ثم اختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد وذلك ليعكس هذا المؤشر درجة اعتماد المنتجين العاملين في القطاعات الانتاجية المحلية على الطلب الأجنبي واعتماد المستهلكين المحليين على المعروض الاجنبي من السلع، ومن ثم التأثير في مسيرة البلد وبعدها اختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد. وبالتالي تم اعداد جدول ليبين درجة انكشاف

الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وكذلك درجة اعتماده على ما تنتجه القطاعات الانتاجية الأجنبية من السلع وحساسية اقتصاده تجاه تغير المتغيرات كالأسعار المحددة في الأسواق العالمية .

### **الجدول (7)**

**درجة الانكشاف التجاري للمدة (2004-2018) (%)**

السنوات	درجة الانكشاف	السنوات	درجة الانكشاف
2004	106.8	2012	70.3
2005	94.5	2013	63.6
2006	78.9	2014	60
2007	67.2	2015	54.4
2008	76.2	2016	49.2
2009	70	2017	50.2
2010	67	2018	62.5
2011	68.6		
(٢٠١٨-٢٠٠٤) متوسط المدة	69.3		

المصدر- الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2009-2004) بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

- دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2010-2018) بغداد : البنك المركزي العراقي . يلاحظ من جدول الانكشاف التجاري العراقي (7) أن أعلى مستوى كانت في عام 2004 خلال

مدة الدراسة التي بلغت (106.8%) بسبب الانفتاح التجاري نتيجة تغيير النظام السياسي عام (2003) وتبني سياسة التحول نحو آلية السوق و فضلاً عن رفع العقوبات التي فرضت على العراق خلال فترة تسعينيات القرن الماضي ، فازداد استيراد السلع التي كان العراق يعاني من عدم توافرها، بعد عام 2004 اتجه مؤشر الانكشاف نحو الانخفاض النسبي إذ بلغت خلال الاعوام (2005,2006,2007) النسب الأتية (67.2,78.9,94.5) على التوالي وذلك نتيجة تأثر قيمة الناتج المحلي بارتفاع اسعار النفط وكذلك الصادرات النفطية ، ثم شهد تذبذباً خلال بقية الاعوام ففي السنوات (2008-2018) ارتفع مؤشر الانكشاف الى (76.2) في حين انخفض في باقي الاعوام ، حيث كانت ادنى مستوى له في عام 2016 بنسبة (49.2%) ويرجع للتراجع النسبي لأسعار النفط الامر الذي انعكس سلباً على الصادرات النفطية في العام نفسه في حين بلغ متوسط درجة الانكشاف التجاري خلال مدة الدراسة(69.3%) وهي تعبر عن درجة الاعتماد الكبيرة للاقتصاد العراقي على ما تنتجه القطاعات الاجنبية من سلع ، وهذا يعني تأثر الاقتصاد المحلي بأي صدمة او أزمة خارجية .

**ثالثاً: الاختلال المالي ( هيكل الموازنة العامة )**

اصبحت الموازنة العامة في الوقت المعاصر ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادية السائدة، وبدونها لا تستطيع الدولة تسخير اعمال ومصالح وزاراتها والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً والقيام بالوظائف الموكلة إليها، كما تصعب ادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له، لذا تعد الموازنة العامة المحور الذي تدور حوله جميع اعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف اوضاعها، وبناء على ذلك فقد تعرف الموازنة العامة بأنها «خطة تتضمن تقديرأً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية (والى وكاظم ،2020،10)، وتعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي الى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين. وهي بمثابة المرأة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي بوصف السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكن إن تنفق دون الحصول على الموارد الازمة، لذا فإن بنود الموازنة تعكس أنشطة الدولة وتبيّن أهدافها، وأن الموازنة تتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي بوصف الإيرادات كما ونوعاً ترتبط بهذا النشاط، فحصيلة الضرائب أو عوائد أملاك الدولة إنما ترتبط بالهيكل الاقتصادي وتتأثر بدرجة تنوع الاقتصاد وطريقة تنظيمه، وهذا هو الحال بالنسبة للنفقات حيث إنها ترتبط بهذا الهيكل وذلك التنويع (عليوي ،2018،7) ، وان الهيكل المالي أو الموازنة العامة تتكون بشكل أساسى من جانبيين هما : جانب الإيرادات العامة وهو ما تحصل عليه الدولة من دخول، إذ يعتمد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل في حين تراجعت أهمية الموارد المالية الأخرى وهذا الاعتماد يعكس حالة التخلف في الهيكل الاقتصادي كما أنها تثير حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد وكما حدث في حالة تعرضه لمخاطر خارجية كما في انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع حجم الصادرات فضلاً عن العامل الامني الذي ينعكس أثره بشكل مباشر على الانتاج النفطي، ويتم تحديد حجم الإيرادات العامة استنادا الى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الأسعار المتوقعة خلال السنة المالية، فضلاً عن إمكانية الحصول على القروض العامة.

إن العراق يعاني من الفقر إلى سياسة مالية حقيقة إذ أن عمل وزارة المالية أقرب ما يكون إلى عمل أمين الصندوق الذي يتبنى مهمة تقيد الإيرادات العامة في السجلات المحاسبية وإعادة توزيع الإنفاق حسب تخصيصات الوزارات وغيرها من المؤسسات ، ويتم تقدير الإنفاق عادة على أساس حصة الوزارة في السنة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجديدة في

الإيرادات العامة والتي تكون اغلبها من تصدير النفط ومن ثم تدخل الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون آلية .

واعتمدت وزارة المالية منذ عشرينات القرن الماضي الأسلوب التقليدي أو ما يسمى بموازنة البنود في تحطيط موازنة الدولة وإعدادها واستمرت عليه حتى وقتنا الحاضر، وعلى الرغم من كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق ولكنه لايزال يعتمد على الرؤية التقليدية للموازنة العامة، ويمثل هذا قصوراً للأهداف الوظائف التي يمكن أن تؤديها الموازنة كونها تركز على حجم الانفاق وليس الهدف منه ، في حين أن المفهوم الحديث للموازنة العامة لم يعد يعني بتوازن الإيرادات والنفقات بقدر ما أصبحت منصة على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ككل و لأن الموازنة ليست مجرد أرقام حسابية ولكن هي عبارة عن وسائل متعددة تهدف إلى تعظيم رفاهية المجتمع فضلاً عن كونها عملاً سياسياً ومؤشرًا لبرنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي (رشيد ، 2012، 118-119)، وبإمكان دراسة واقع تطور بيانات الموازنة العامة في العراق من خلال تحليل بيانات الجدول (8).

#### **الجدول (8)**

#### **مؤشرات الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة (2003-2019)**

**(مليون دينار)**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(1)	الإيرادات العامة (2)	النفقات العامة (3)	الفانض والعجز في الموازنة(4)	نسبة الإنفاق المحلي / الناتج المحلي (5)%	نسبة الإيرادات العامة / الناتج المحلي (6)%
2003	29585788.6	2146346	1982548	163798	7.25	0.55
2004	53235358.7	32982739	32117491	865248	61.95	1.62
2005	73,533,599	40502890	26375175	14127715	55.08	19.21
2006	95,587,955	49055545	33487877	15567668	51.31	16.28
2007	111,455,813	54599451	33545144	21054307	48.98	18.89
2008	157,026,062	80252182	59403375	20848807	51.1	13.27
2009	130,643,200	55243526	52567025	2676501	42.28	2.04
2010	162,064,566	70178223	64351984	5826239	43.3	3.59
2011	217,327,107	108807392	69639523	39167869	50.06	18.02
2012	254,225,491	119817224	90374783	29442441	47.13	11.58
2013	273,587,529	113767395	106873027	6894368	41.58	2.51
2014	266,332,655	105386623	83556226	83556226	39.55	31.36
2015	194,680,972	66470252	70397515	-3927263	31.97	-1.88
2016	196,924,142	54409270	67067437	-12658167	27.68	-6.44
2017	225,722,376	77335955	75490115	1845840	34.22	0.81
2018	251,064,480	106569834	80873189	25696645	42.44	10.2
2019	266,190,571	107566995	111723522	-4156527	40.40	-1.56
متوسط المدة	174,069,863	73,240,696.6	62,342,703.3	14,528,924.4	42.13	7.64

المصدر- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2018). بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2019). بغداد : البنك المركزي العراقي .

- الاعمدة (6,5,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الثلاث الاولى .

يلاحظ من الجدول (8) الإيرادات والنفقات للمدة (2003-2019) في الميزانية العراقية وحجم العجز او الفائض ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول أن قيمة الإيرادات العامة كانت في عام 2003 (2146346) مليون دينار عراقي ونسبة من الناتج بلغت (7.25%)، وقد انخفضت الإيرادات العامة وبشكل كبير في عام 2009 مقارنة مع العام الذي سبقها لتصل قيمتها إلى (55243526) مليون دينار عراقي وشكلت نسبة (42.28%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت نسبتها عام 2008 (51.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية وما ترتب عليها من انخفاض أسعار النفط العالمية.

اما خلال الاعوام من (2010-2012) فقد عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط خلال هذه الاعوام إذ كانت الأسعار خلال هذه الاعوام (107,103,76) على الترتيب (تقرير البنك المركزي العراقي ،2012:25)، وفي عام 2013 انخفضت الإيرادات العامة عن السنوات التي سبقتها بسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى 103 \$ والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية، كما استمرت الإيرادات العامة بالانخفاض خلال الاعوام (2014,2015,2016) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وكون العراق يعتمد وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية تأثير وبشكل كبير بهذا الانخفاض . ومع تزامن حدوث الحرب مع (العصابات الإرهابية) وما تطلبت من زيادة الإنفاق ومع قصور الإيرادات العامة حدث عجز في الميزانية خلال العامين (2015,2016). ويوضح مما تقدم أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها اقتصاد العراق خلال المدة(2015-2020 ) كان لها الأثر الكبير في تراجع الإيرادات العامة ولاسيما تراجع أسعار النفط وما تركته من تداعيات كبيرة على الميزانية العامة والتي انعكست على محمل الأداء الاقتصادي ومن ثم انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكيلية وكلفة التعامل مع الأزمة، وبغية تصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية للبلد بشكل أفضل قامت السلطة المالية بمواجهة الأزمات التي مرت بها خلال السنوات السابقة بمجموعة من الإجراءات لضبط الميزانية مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات إلى الناتج في عام 2018 لتصل إلى (42.4%) مقارنةً بالعام السابق الذي سجل (34.2%) ولكن عاودت بالانخفاض في عام 2019 حيث بلغت (40.4%) ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا وتأثيرها في محمل الاقتصاد العالمي وبالذات هبوط أسعار النفط العالمية.

اما الفائض والعجز في الميزانية العامة للدولة فكما موضح في الجدول (8) نلاحظ ان هنالك فائضا في الميزانية للدولة الممتدة من 2003 ولغاية عام 2007 إذ بدأت هذه النسبة بالارتفاع وبشكل تدريجي وخلال الاعوام 2008 ،2009 حققت الميزانية العامة فوائضا ولكن بنسبة منخفضة ولاسيما خلال عام 2009 إذ كانت هذه النسبة على الترتيب (13.27%) (2.04%) ويرجع سبب ذلك الى الازمة العالمية وأثارها في الاسواق النفطية، ثم عاودت نسبة الفائض في الميزانية العامة لارتفاعها خلال الاعوام اللاحقة، ثم انخفضت مرة أخرى خلال عام 2013 لتبلغ (2.51%) وذلك بسبب انخفاض سعر برميل النفط كما تم توضيحة مسبقا . وخلال عام 2014 ارتفعت نسبة الفائض وبشكل كبير فكانت (31.36%) ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى عدم اقرار ميزانية عام 2014 وتقييد نسبة الانفاق بعام 2013 ، خلال الاعوام 2015,2016 سجلت الميزانية العامة عجزاً والتي كانت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (-1.88%) (6.44%) وفي عام 2017 حققت الميزانية العامة فائضاً مقداره(1845840) مليون دينار وبلغت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (0.8%) ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة والتحسين التدريجي في أسعار النفط، فضلاً عن توقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق من العصابات الإرهابية (داعش) واستمرت الميزانية بتحقيق فائضاً في عام 2018 بلغ (25696645) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (10.2%) إلى الناتج المحلي بسبب الزيادة التي حصلت في الإيرادات العامة .ثم سجلت الميزانية عجزاً واضحاً لعام 2019 الذي بلغ (-1.56%) إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب ما يشهده العالم من نقش فايروس (Covid-19)

#### **١- اختلال هيكل الإنفاق العام**

تبعد أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسيع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذه النفقات كونها الأداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق اهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس الحاجات العامة كافة وسبل تمويلها. وتوزع النفقات العامة على اساس نفقات استهلاكية لغرض تسخير المرافق العامة للدولة مثل (الرواتب للموظفين ،والكافيات التقاعدية، والمستلزمات السلعية والخدمية، والنفقات التحويلية، وصيانة الموجودات والالتزامات والمساعدات) في حين تمثل الغرض من النفقات الاستثمارية زيادة ثروة الأمة ورأس مالها وتمثل النفقات الاستثمارية التنموية (طويلة الأجل ومتوسطة الأجل) مثل مشروعات البناء والتعمير واستصلاح الاراضي وامتلاك الأصول الرأسمالية (Ministry of Finance,2014,15)

2003 بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت وبشكل كبير بحيث أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيراً، إذ تعود أسباب زيادة الإنفاق الاستهلاكي بعد عام 2003 إلى دخول بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة اعمار العراق وأن هذه البنود ولاسيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيداً على التوسع في الإنفاق الاستثماري (لطيف، 2018، 280).

ويوضح الجدول (9) هيكل النفقات العامة التي وزعت ما بين النفقات الجارية والاستثمارية ونسبتها إلى النفقات العامة، إذ شكل الإنفاق الاستهلاكي نسبة (89.99%) من الإنفاق العام، في حين شكل الإنفاق الاستثماري نسبة (9.99%) من الإنفاق العام في عام 2003، ونلاحظ أن قيمة الإنفاق العام بعد عام 2004 أخذت بالتزاييد وبشكل كبير، إذ شكل الإنفاق الاستهلاكي نسبة (90.61%) من الإنفاق العام أما الإنفاق الاستثماري فكانت نسبة من الإنفاق العام (9.38%)، وأن سبب هذا التدني في نسبة الإنفاق الاستثماري لعامي (2003, 2004) يعود إلى وجود القوات الأمريكية في العراق وما تبعه من تغيير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق.

اما في عام 2005 فقد بلغت قيمة الإنفاق العام (26375175) مليون دينار عراقي، في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الإنفاق العام (82.66%) وكانت نسبة الإنفاق الاستثماري (17.33%) ، وبالتالي نلاحظ أن نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام ارتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003 إذ ذهبت أغلب هذه النفقات لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء .(البنك المركزي العراقي ،2014،26) وفي عام 2006 نلاحظ ارتفاع قيمة الإنفاق العام لتبلغ (33487877) مليون دينار عراقي وكذلك الحال ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي (82) مليون دينار في حين كانت نسبة الإنفاق الاستثماري (17.99) مليون دينار و هذا الارتفاع في قيمة الإنفاق الاستهلاكي يرجع إلى إعادة المسؤولين السياسيين إلى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني .(الجبوري، 2015،53) ومن ثم واصل الإنفاق العام الارتفاع خلال الأعوام 2007,2008 لتبليغ قيمة على التوالي (59403375) ، (33545194) ، (%) 23.02 (76.23) (%) 20 عام 2007 وأن سبب بلغت نسبتهم (%) 76.97 هذا الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي يعود إلى تزايد الإيرادات النفطية التي تشكل الممول

الرئيس للإنفاق العام ، وفي عام 2009 انخفضت قيم الإنفاق العام بشقيها الاستهلاكية والاستثمارية إذ بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الإنفاق العام(80%) فيما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري (20%)، ويعد سبب الانخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة العالمية والتي تمثلت بصدمة عرض سلبية ما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للإنفاق الحكومي، ولكن انخفضت قيمة الإنفاق العام في عام 2014 لتبلغ (83556226) مليون دينار والإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الإنفاق العام (70.16%) أما الإنفاق الاستثماري فقد بلغت نسبته (29.83%) ويعد سبب انخفاض قيمة الإنفاق العام ولاسيما النفقات الاستهلاكية مقارنة مع مثيلتها في عام 2013 إلى عدم اقرار موازنة عام 2014 الامر الذي اجبر وزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (12%) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام2013(البنك المركزي العراقي ،2014،23) واستمرت قيم الإنفاق العام بالانخفاض خلال الأعوام 2015,2016 بلغت (70397515) (67067437) مليون دينار على التوالي بينما كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي (73.62%) على التوالي أما الإنفاق الاستثماري فكانت نسبته (23.69%) على الترتيب، وتعود اسباب هذا الانخفاض إلى حدوث صدمات في الاقتصاد العراقي إذ أثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من ( \$91.63 ) للبرميل الواحد عام 2014 إلى (44.729)،(\$33,976) في عامي 2015,2016 على الترتيب، وبالرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016 إلا أنه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره، أما الصدمة الثانية فإنها تتمثل بتدهور الاوضاع الامنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والمتمثلة بوقوع ثلات محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية .(وزارة التخطيط ،2016،8) ، وما رافق هذه الاصدارات من زيادة الإنفاق على الامور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب. ثم شهدت النفقات العامة تحسناً في عامي 2017 و 2018 لتبلغ (75490115)،(80873189) مليون دينار، وذلك بسبب زيادة الإيرادات وذلك نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط الذي ساعد في توجيهه أكثر للموارد المالية نحو الإنفاق. وكانت نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي قد شهدت ارتفاعاً في عامي 2017 و 2018 (78.81%)، (670529) مليون دينار على التوالي، أما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فقد سجلت انخفاضاً خلال عام 2018 إذ بلغت نسبة مساهمتها (17.1%) إلى اجمالي النفقات العامة ) ومن ثم يلاحظ من خلال بيانات الإنفاق لمدة الدراسة أن نسب الإنفاق متذبذبة، إذ ترتفع في سنة معينة وتتحفظ في سنة أخرى وسبب هذا التذبذب هو كون العراق بلدًا ريعياً يعتمد فيه الاقتصاد وبشكل كلي على الإيرادات النفطية التي ترتبط بالعرض والطلب

العالمي كما نلاحظ ايضا هيمنة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية طوال مدة الدراسة.

**الجدول (9)**  
**هيكل النفقات في العراق للمدة (2003-2018)**

(مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة (1)	الإنفاق العام الاستهلاكي (2)	الإنفاق العام الاستثماري (3)	نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي / النفقات العامة % (4)	نسبة الإنفاق الاستثماري / النفقات العامة % (5)
2003	1982548	1784293	198254.8	89.99	9.99
2004	32117491	29102758	3014733	90.61	9.38
2005	26375175	21803175	4572018	82.66	17.33
2006	33487877	27460197	6027680	82	17.99
2007	33545144	25822100	7723044	76.97	23.02
2008	59403375	45522700	11880675	76.63	20
2009	52567025	42053620	10513405	80	20
2010	64351984	44879984	19472000	69.74	30.25
2011	69639523	56016523	13623000	80.43	19.56
2012	90374783	69618783	20756000	77.03	22.96
2013	106873027	72226027	34647000	67.58	32.41
2014	83556226	58625226	24931000	70.16	29.83
2015	70397515	51832845	18564670	73.62	26.37
2016	67067437	51173437	15894000	76.3	23.69
2017	75490115	59025654	16464461	78.81	21.81
2018	80873189	670529	01841.1	82.9	17.1
متوسط المدة	55,483,858	41,101,115.7	13,017,736.4	78.46	21.35

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2003-2018). بغداد: البنك المركزي العراقي.

- الاعمدة (4)،(5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الثلاث الاولى .

## ٢- اختلال هيكل الإيرادات العامة

يشير الواقع العراقي الى هيمنة احد المصادر على حساب تدني ايرادات المصادر الاخرى وهو ما يعني ان التباين في الاسهام والتمويل بين مصادر الإيرادات يعد من السمات الاساسية التي تصف تشكيلة الإيرادات العامة، حيث غياب السياسات والاستراتيجيات لتنويع مصادر الإيرادات وضعف التنسيق والربط بين الموازنة العامة وخطط التنمية من جانب آخر، تشكل الإيرادات الضريبية نسبة قليلة من اجمالي الإيرادات وسبب انخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات الاخرى جمود النظام الضريبي في الغش والتهرب الضريبي الذي لحق الاضرار بالخزينة العامة للدولة والاعفاءات الضريبية التي منحت الى القطاعات الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار الخاص ولكن لم يتم تحقيق الاهداف المطلوبة بسبب عدم توافر البيئة الاستثمارية الملائمة. (Waili,2017,8)

نلاحظ من الجدول (11) ان اجمالي الإيرادات بلغت (2146346) مليون دينار في عام 2003 ثم اتجهت للزيادة حتى بلغت (80252182) مليون دينار عام 2008 وذلك بسبب الارتفاع في اسعار النفط، وفي عام 2009 انخفض اجمالي الإيرادات الى (55243520) مليون دينار ويعود السبب في ذلك الى تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق النفطية، وبعد ذلك بدأت الإيرادات بالتحسين التدريجي اذ ارتفعت من (70178223) مليون دينار عام 2010 الى (105386623) مليون دينار عام 2014، وخلال العامين 2015-2016 انخفضت الإيرادات الى (66470252)(54409270) على التوالي وذلك بسبب انخفاض كميات النفط المصدر وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وفي العامين 2017-2018 ارتفع اجمالي الإيرادات الى (77335955)(106569834) على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية .

اما فيما يتعلق بالإيرادات النفطية فهي مقاربة الى اجمالي الإيرادات بسبب اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية ، إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات (85.79%) في عام 2003 وقد ازدادت نسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات في السنوات اللاحقة إذ بلغت (93.9%) في عام 2008 2007، وفي عام 2009 انخفضت نسبة مساهمتها بسبب الأزمة العالمية حيث بلغت (88.52%)، ثم بدأت تزداد في السنوات اللاحقة حتى عام 2013 فقد بلغت نسبة مساهمتها (97.28%)، وفي عام 2014 وبسبب سيطرة داعش على بعض حقول النفط في محافظة صلاح الدين والموصل والانبار انخفضت كمية تصدير النفط فبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (92.11%) ،ثم انخفضت اكثر في عام 2015 إذ بلغت (77.19%) وبعد ذلك بدأت الإيرادات النفطية بالارتفاع التدريجي حتى بلغت(89.13%) عام 2018. ومن خلال بيانات اجمالي الإيرادات والإيرادات النفطية يمكن القول ان الموازنة العراقية تعتمد بشكل كلي على الإيرادات النفطية وفي حالة حدوث اي ازمة في العالم تؤثر في اسعار النفط او حدوث ازمة داخل البلد فإن الإيرادات سوف تتأثر بشكل كبير وعلى الرغم من الارتفاع في الإيرادات النفطية لكن العراق لم يستفد من الإيرادات فلا يزال يعاني من سوء الخدمات وارتفاع نسبة البطالة وزيادة مستوى الفقر.

اما بالنسبة لإيرادات الضريبية فإن نسبة مساهمتها في اجمالي الإيرادات قليلة جدا وذلك بسبب ضعف القانون الضريبي في العراق إذ نسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات بلغت في عام 2003(0.01)،وفي عام 2009 وبسبب انخفاض الإيرادات النفطية لجأت الدولة الى زيادة الإيرادات الضريبية إذ بلغت نسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات (6.04%) ثم اخذت بالانخفاض في السنوات اللاحقة بسبب ضعف الحصيلة الضريبية حتى عام 2013 إذ بلغت

نسبة مساهمتها (2.5%) وفي عام 2014 بلغت نسبة مساهمتها (1.78%) وفي السنوات اللاحقة بدأت بالتحسن التدريجي حتى بلغت أعلى مستوى لها خلال العامين 2017-2018 على التوالي (%8.14)(%8.06) .

اما ما يتعلق بالإيرادات الأخرى فقد بلغت نسبة مساهمتها الى إجمالي الإيرادات(0.14%) في عام 2003 أيضاً نسبتها قليلة جداً بسبب ضعف القوانين الحكومية في فرض رسوم على السلع المستوردة، ثم بدأت بالارتفاع بنسبة قليلة في السنوات اللاحقة إذ بلغت نسبة مساهمتها في عام 2008 (%4.86) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة بسبب فرض الحكومة رسوم كمركية على السلع المستوردة، وانخفضت في عام 2013 إذ بلغت نسبة مساهمتها الى إجمالي الإيرادات (%0.18) وفي عام 2014 انخفضت اسعار النفط وزيادة تكاليف الحرب لجأت الدولة الى زيادة الإيرادات الأخرى فبلغت نسبة مساهمتها (%8)، واستمرت بالارتفاع الى (%11.5)(%9.8) خلال العامين 2015-2016 ثم انخفضت في السنوات الأخيرة حتى وصلت الى ادنى مستوى لها (%0.65) وذلك عام 2018. ومن ثم يمكن القول ان انخفاض الإيرادات الأخرى ناتج من الاعتماد على الإيرادات النفطية بسبب سوء ادارة الدولة وكذلك الضعف في تطبيق القوانين الضريبية وكذلك هيمنة القطاع العام وضعف مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية الأساسية .

**الجدول (10)  
هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2018-2004)**

**(مليون دينار)**

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات النفطية (2)	الإيرادات الضريبية (3)	الإيرادات الأخرى (4)	نسبة الإيرادات الأخرى / الإيرادات العامة (%) (5)%	نسبة الإيرادات الضريبية / الإيرادات العامة (%) (6)%	نسبة الإيرادات / الإيرادات العامة (%) (7)
2003	2146346	15728387	349	304539	85.79	0.01	0.14
2004	32982739	15725478	159644	195892	98.9	0.48	0.59
2005	40502890	32585085	495282	527539	97.47	1.22	1.3
2006	49055545	39363454	591229	1930006	94.86	1.2	3.9
2007	54599451	46534311	1228336	1669815	92.69	2.24	3.05
2008	80252182	51701301	985837	3908054	93.9	1.22	4.8
2009	55243526	75358291	3334809	3002836	88.52	6.04	4.4
2010	70178223	48871708	1532438	1826115	95.21	2.18	2.6
2011	108807392	63594168	1783593	8933585	90.15	1.63	8.2
2012	119817224	98241562	2633357	586791	97.31	2.19	0.48
2013	113767395	109808784	2876856	212997	97.28	2.5	0.18
2014	105386623	104671111	1885127	6429086	92.11	1.78	8
2015	66470252	97072400	2015010	13142621	77.19	3.03	9.8
2016	54409270	51790118	3861890	6280320	81.35	7.09	11.5
2017	77335955	69773400	6298272	5965754	84.14	8.14	7.7
2018	106,569834	668934500	7,210.6	5799.8	89.13	8.06	0.65

المصدر- المديرية العامة للإحصاء والباحث ، التقرير الاقتصادي السنوي (2003-2015). بغداد : البنك المركزي العراقي .

- المديرية العامة للإحصاء والباحث ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2016-2018). بغداد : البنك المركزي العراقي .

- الاعمدة (7,6,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاربعة الاولى .

- وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكيلية متعددة وذلك نتيجة لأسباب عديدة منها، أن القطاع الاستخراجي في العراق يهيمن على الانشطة الانتاجية، فيسود الانتاج النفطي في هذا القطاع ويصدر بشكله الخام، فلا يتم اجراء عمليات التكرير إلا في جزء بسيط من هذا الانتاج، كما لا تتم الاستفادة منه في العمليات الصناعية التحويلية، ليتم تحويله في مرحلة لاحقة في عمليات الانتاج الزراعي هذا الامر يؤدي الى زيادة الاختلال في القطاعات الانتاجية، وتردي وضع التشابكات ما بين هذه القطاعات فيعكس ذلك على مستوى تقدم الاقتصاد العراقي وتنميته. أما من ناحية القطاع الزراعي فإنه يعني من اختلالات هيكيلية في انتاجه خلال مدة الدراسة، وبالنسبة للاختلال الهيكيلي في القطاع الصناعي التحويلي فقد عانى منها على طول المدة المشار لها، فقد تزايدت نسب التشغيل للقوى العاملة النشطة اقتصاديا بنسب اعلى من نسب الناتج لهذا القطاع، ليشير ما سبق الى انخفاض انتاجية العامل في هذين القطاعين. كما أن الاختلال في الميزان التجاري يعكس عدم قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية احتياجات المجتمع العراقي في الجانب الاستهلاكي، كذلك الصادرات السلعية يطغى عليها صادرات القطاع الاستخراجي الامر الذي يعزز من انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، فيعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الاقتصادية الخارجية التي تتبع على المؤشرات والمتغيرات الحقيقة والنقدية المحلية، كما ان المستوردات السلعية تنقل ارتفاع معدلات الاسعار لهذه السلع داخل الاقتصاد العراقي، مما يرفع معدل التضخم المحلي ليزيد من الاختلال النقدي في العراق. ومن ثم فإن الاختلال في القطاعات الانتاجية يشير الى عدم الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية التي يملكونها العراق بصورة كفؤة ومثلث، فيتم هدر وضياع هذه الموارد وعدم تحقيق قيمة مضافة حقيقة يستفيد منها الاقتصاد العراقي.

كل ذلك شكل مبررات حقيقة لإصلاح الاقتصاد العراقي وتنوعه من خلال تقليل مساهمة القطاع النفطي ورفع مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص جنبا الى جنب مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

الامر الذي دعا المهتمين والمختصين ومتخذي القرار الى تبني سلسلة من الخطط الاقتصادية الوطنية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني.

### المبحث الثالث

#### تنوع مصادر الدخل الوطني في ضوء خطط وبرامج التنمية الوطنية

لعل من الأمور القليلة جداً التي تحظى بتوافق من قبل المعنيين بالشأن العراقي هو أن اوضاعه وظروفه معقدة جداً، وأن الخراب والدمار الذي شهدته كان نتيجة لعقود من التسلط والاستبداد والتخبّط الاقتصادي وكذلك الحروب البعثية التي شنها النظام الدكتاتوري السابق ، وما نتج عن ذلك من حصار وفرض عقوبات أدت إلى اصابة جميع نواحي الحياة بالانهيار .وفضلاً عن ذلك أن العراق بعد 2003 قد تعرض لأعمال السلب والنهب والتي قبضت على البقية الباقيه من مقوماته الحضارية والاقتصادية، ونتيجة لهذه الظروف المعقدة بدأت كل من سلطة الاحتلال والمنظمنان الدوليتان (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بوضع السياسات الهدافه لإعادة ترميم الأوضاع في العراق وبموجب ذلك تم تشكيل الهيئة الاستراتيجية لإعادة اعمار العراق وذلك في (25/كانون الأول/2003) لغرض شطب ديون العراق المتراكمة وبنسبة(80%) وعلى مراحل ثلاث ولمدة ثمان سنوات .وفي هذا المجال سعت الحكومات المتعاقبة إلى وضع مجموعة من الخطط الوطنية سوف نتناولها تباعاً بقدر تعلقها بتنوع مصادر الدخل الوطني .

#### أولاً) استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 )

بعد عام 2003 وفي ظل الغياب شبه الكامل لدور الحكومة العراقية بدأ التفكير بوضع برنامج مالي وذلك لتقدير حاجات العراق لإعادة الإعمار وهو ما يقصد به بالاستراتيجية التي بموجبها يتم تحديد المسار الاقتصادي للدولة ، ولقد تم اصدارها من قبل المنظمات الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) الهدف منها اعادة ترميم الأوضاع في العراق، متضمنة عدداً من الأهداف والسياسات، وأقل ما يقال عنها أنها لن تراعي الواقع العراقي عام 2003، وإنما كانت منسجمة مع ما أرادته المنظمتان الدوليتان من إصلاحات تلك التي التزمت بها حكومة العراق بموجب وثيقة العهد الموقعة بتاريخ 24/9/2004 والتي بموجبها تم تحديد مسار العراق الاقتصادي،أن مفهوم الاستراتيجية في ضوء استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 ) لها المفهوم الخاص بها والذي يتمثل في ثلاثة نقاط هي: (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2006، 17 )

١) من خلالها يمكن محاسبة الحكومة العراقية اي هو مرجع طبقاً له يمكن محاسبتها .

٢) تعد أساس لتعاون وانسجام الجهات المانحة في العمل .

٣ ) هي وثيقة تحتوي على ارشادات استراتيجية لسياسة الحكومة العراقية في الاعمار والبناء .

حيث ان المقصود بهذه الاستراتيجية هو الإرشادات لسياسة الحكومة العراقية والمواضعة أصلاً من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ أن الاستراتيجية تحول عادة إلى سياسات اقتصادية ومن تلك السياسات تشق الخطط الاقتصادية ومن ثم البرامج الإنمائية أو التنموية ومن ثم تصبح السياسة الاقتصادية هي جوهر الاستراتيجية، وأن تحقيق التنمية بدوره يتوقف على مدى دقتها وواقعيتها. حيث ان السياسة الاقتصادية تعرف على أنها " مجموعة من الإجراءات والتدابير والأطر ووجهات النظر التي تستخدمها هيئة اقتصادية عليا ، إذ تمكّن البرنامج الاقتصادي للنظام السياسي في كيفية التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتي تشير الى الطريقة المثلثة في حسن الادارة الاقتصادية الرشيدة بما في ذلك الأطر القانونية المناسبة، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية تشكل أخطر مفاصيل الحياة الاقتصادية للناس وايضا للاقتصاد . الى جانب ذلك أن تطور المجتمع مرهون بمدى نجاح أو فشل هذه الاستراتيجية وملاءمتها ل الواقع من جهة، ومن جهة أخرى مدى قدرة المجتمع على تنفيذ أهداف تلك السياسات مع الأخذ بنظر الاعتبار عنصر الزمن وذلك لأنه كلفة حقيقة تعبّر عن التغيير او التقدّم التكنولوجي (الراوي وآخرون ، 2005، 18).

#### **١- أولويات استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 )**

ورد في استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 ) أن دور السياسة الاقتصادية المستقبلية يتمثل في الأولويات التالية : (الراوي وآخرون ، 2005، 19)

**أ- ترتيب الأولويات الاستثمارية:** والتي يقصد به حسب الضرورة الاقتصادية والاجتماعية.

**ب- اصلاح وتطوير القدرات وتنميتها:** وذلك من خلال تطوير بعض المحاور المتمثلة في قطاع البنى التحتية وترميم ما دمر منها.

**ج- دور الدولة في المرحلة الانتقالية:** ويعني على الدولة المحافظة على دورها في ادارة الاقتصاد مع الانسحاب التدريجي يعني اعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص، لأن تخلي الدولة عن مهامها الاساسية في الوقت الحالي يؤدي الى الحقن الضرر بالمجتمع واقتصاده .

**د- أن تعمل السياسة الاقتصادية على الارقاء بنوع المنتج في القطاع العام مع التخفيض التدريجي للمزايا المقدمة له والرفع التدريجي في أسعاره لتصل الى مستويات الأسعار المنافسة**

للقطاع الخاص او المستورد ، يعني التقبل من قبل الجميع المجتمع والدولة بنوع من نظام السوق (جهاز الثمن نظام حر للأسعار)

هـ- اعطاء دور كبير للقطاع الخاص في الاقتصاد والدعوة بأن يكون هذا القطاع قائداً للنشاط الاقتصادي.

## **٢- أهداف استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)**

يمكن ايجاز اهداف الاستراتيجية الوطنية (2005-2007) بالآتي : (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2006)

أ- الربط بين التحليل على المستوى الكلي والقطاعي للاقتصاد وذلك للوصول الى سياسة تعطي مردوداتها الكبيرة في جميع انحاء العراق .

ب- القضاء على الجهل والمرض والجوع والنزاعات الطائفية .

ج- خلق فرص العمل الذي يؤدي الى زيادة دخول الافراد .

د - القضاء على الفساد وتقوية هيئة النزاهة .

## **٣- السياسات الاقتصادية لاستراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 )**

أن من أهم السياسات الاقتصادية التي وردت في استراتيجية التنمية الوطنية ، حيث أنه عند تحديد مفهوم الاستراتيجية تمت الإشارة الى أنها تتضمن أهدافا بعيدة المدى ، تترجم بعد ذلك إلى سياسات اقتصادية ومن ثم إلى خطط أو برامج اقتصادية ، ومن هذه السياسات :

### **أ) التصور الاستراتيجي للمفاضلة بين القطاع العام والخاص في التنمية**

شهد القطاع العام والخاص في العراق توسيعا كبيرا في المجال الاقتصادي ويمكن تبرير هذا التوسيع الى زيادة العوائد النفطية منذ عام 1973 بسبب ارتفاع الاسعار بوتيرة متقدمة إذ كانت نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي (50,6%) مقابل (49,4%) للقطاع الخاص (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2006،8) وهذا دليل على بروز دور القطاع العام في الاستثمار برؤوس اموال كبيرة مقابل عجز القطاع الخاص عن تأدية دوره اندماك . بعد سقوط النظام عام (2003) يلاحظ اتساع دور القطاع العام في الناتج المحلي بنسبة (75% مقابل 25% للقطاع الخاص ) وبنسبة (97% مقابل 3% للقطاع الخاص) عام 2005 وينجم ذلك عن تصدير

النفط الخام بالنسبة للقطاع العام، وبسبب التخريب والدمار والسلب والنهب الذي لحق بمشروعات القطاع الخاص الى جانب غلق مئات المشروعات وذلك بسبب انخفاض الانتاجية في القطاع الخاص . ومن ثم لم يستطع الصمود امام الواردات السلعية الاستهلاكية التي غزت الاسواق العراقية بتكليف مخفضة.(الفتحي ، 2004،4) ومن ثم اكدت استراتيجية التنمية وفي مقدمتها (أن الرؤية الطموحة للعراق، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اقتصاد قائم على السوق المفتوح على العالم، وتقوده ببراعة وابداعية المؤسسات الخاصة ويقوم على حكم القانون وتنظمه حكومة ديمقراطية شفافة ومسؤولة)، وعلى الرغم من ان الاستراتيجية الوطنية أكدت تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إلا انه لم يؤدي الدور المطلوب منه لتحقيق التنمية وإحداث التنويع الاقتصادي وذلك لاعتبارات التالية (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006،53).

(١) من حيث المبدأ: ففي المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي نحو اعطاء الأولوية للقطاع الخاص حسب الاستراتيجية، إذ يلاحظ افتقار القطاع الى القدرات المالية والتكنولوجية والتنظيمية، فضلاً عن هجرة رؤوس الأموال للخارج ، وكذلك التدهور الأمني والسياسي الذي تشهده البلاد الامر الذي ينتج عنه أنه ليس من المصلحة إعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً في التنمية، وإنما يتطلب المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، وذلك لأن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية وليس تنافسية.

(٢) من حيث الظرف الحالي: لا يمكن اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وذلك بسبب عدم الاستقرار على الصعيدين الامني والسياسي فضلاً عن هجرة رجال الاعمال للخارج نتيجة عمليات الاغتيالات والخطف ومن ثم لابد من تدخل الحكومة ومساعدة القطاع الخاص في عملية التنمية حيث من مهامها توفير الحماية لرجال الاعمال وتشجيع القطاع الخاص وذلك بتقديمه التسهيلات والإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة لتحقيق عملية التنمية.

(٣ ) من حيث المجال: بالإمكان ولو ج القطاع الخاص في الصناعات الصغيرة كالصناعات النسيجية والإنسانية والبلاستيكية) والى جانب تدخل الدولة كشريك مع القطاع الخاص (شركات مساهمة أو مختلطة) مع بقاء القطاعات الحيوية لأنها تمس الواقع الاجتماعي للمواطن العراقي (مثل قطاع الكهرباء والماء والتعليم والصحة للقطاع العام) وذلك لأن القطاع الخاص غير مؤهل مادياً وتنظيمياً وفنياً . فضلاً عن عدم استقرار البلد الامني والسياسي يؤثر في جلب العقول الاقتصادية من الخارج ومن ثم اقناعهم بالرجوع الى ديارهم.

### ب) الخخصصة وإعادة الهيكلة لمشروعات القطاع العام

اصبحت الخخصصة أهم ظاهرة اقتصادية منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبالرغم من تطبيقاتها التي تجاوزت العقود لكنها ما زالت الأكثر نقاشاً من قبل الباحثين والكتاب ورجال الاعمال والاقتصاديين وخاصة بعد 9/4/2003 وذلك بعد تعرض الكثير من مؤسسات الدولة إلى النهب والسلب والانهيار.

وبالنسبة لل الاقتصاد العراقي فإن للخخصصة ميزة سياسية ذات حساسية متزايدة مقارنة بدول العالم ،وذلك لكونها تمثل عنصراً مهماً للشعب العراقي وهي (الثروة النفطية) ومن ثم السيادة القانونية ،إذ يعد هدف مسألة الخخصصة والتحول نحو آلية السوق من أول المهام التي ترمي إليها الاستراتيجية وهذا يدل على أن الدوافع وراء رسم هذه الاستراتيجية هي دوافع خارجية أكثر من أن تكون داخلية .ولقد بنيت استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007 ) حول فكرة مفادها ( أن مبادرة الخخصصة يجب أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي ، ويجب على الحكومة أن تحافظ بالسلطات التنظيمية الأولية وأن تمنح شبكات التأمين الاجتماعي عند الحاجة )

في حين تكمن المبررات التي استندت إليها الاستراتيجية بالأتي : (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 61،2006 )

أ- تمتلك الحكومة العراقية 192 مشروعًا، يعمل فيها (500,000) شخص ولكن مع احداث عام 2003 تعرضت الكثير من هذه المشروعات والمؤسسات لعمليات السلب والنهب والتدمير .

ب- حتى أصبحت هذه المشروعات أو المؤسسات غير نافعة اقتصادياً أي معطلة تماماً .

كذلك ترى الاستراتيجية أن من أهم المجالات التي يمكن إخضاعها للخخصصة هو القطاع الصناعي، كونه قطاعاً تمويلياً صغيراً لم تتجاوز نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 10% ويوظف مالا يتجاوز الـ4% من قوة العمل. حتى يمكن الاستفادة من وفرة المصادر الهيدروكارbone و ذلك لخلق قطاع صناعي قادر على التوسيع السريع يقوده القطاع الخاص. على الرغم من أن استراتيجية التنمية الوطنية حسمت الأمر لصالح الخخصصة ، ولكن يلاحظ عدم قدرة الحكومة العراقية على خخصصة المشروعات الاقتصادية غير المجدية ، وعلى العكس من ذلك تستمر الحكومة في دعمها للشركات الخاسرة التي بلغت تخصيصاتها (1505) مليار دينار في الميزانية وبزيادة (150,1) مليار دينار عن ميزانية عام 2006 والتي بلغت (1354,4) مليار دينار . ( وزارة المالية ، 61،2007 )

### ج) مكافحة الفساد وإشاعة قيم النزاهة والشفافية

تضمنت الاستراتيجية من بين اهدافها هدف مكافحة الفساد وذلك من خلال الافتراضات التالية :  
(وزارة المالية ، 2017 ، 76)

١. وضع ضوابط رئيسة للسلوك والأخلاق .
٢. تقوية هيئة النزاهة ونشر نشاطاتها في اغلب المحافظات .
٣. تقوية دور المفتش العام وتوسيع نشاطاته .
٤. وضع ضوابط حكومية لزيادة عنصر الشفافية .
٥. وجود نظام قضائي مستقل يعطي عدلاً متساوياً في ظل حقوق الإنسان .

على الرغم من التوجهات المقترحة من قبل استراتيجية التنمية الوطنية، واستحداث (هيئة النزاهة العامة) ولأول مرة في العراق عام 2003 ولكن لايزال الفساد متفشياً في أغلب دوائر الدولة العراقية، ويدل هذا على أن الجهود المبذولة لهذه الهيئة تحتاج بذل المزيد من الجهد.

وترى الباحثة ان استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007) ركزت على ثلاثة محاور أساسية لها علاقة مباشرة بأحداث التنمية وتحقيق التنوع لمصادر الدخل الوطني وهي تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإنتاج وشخصية المشروعات الفاشلة وتحويلها للقطاع الخاص ومن ثم رفع كفاءتها في توفير السلع والخدمات واخيراً محاربة الفساد ، إذ لا يمكن تصور نجاح أي خطة أو استراتيجية للتنوع الاقتصادي دون محاربته والقضاء على الفساد.

### **ثانياً: خطة التنمية الوطنية (2010-2014 )**

يسعى العراق أن يكون بلداً ينعم بالاستقرار والسلام وذلك في ظل أجواء من الديمقراطية الاتحادية ويسعى أن يكون بلداً فاعلاً من خلال العمل على وفق آليات السوق وأن يكون قوة اقتصادية إقليمية تندمج في الاقتصاد العالمي تجسيداً لمبدأ الشراكة الدولية ، ولتحقيق ذلك لابد من توظيف العراق لموارده الاقتصادية، البشرية والطبيعية منها بشكل كفؤ لأجل الوصول نحو اقتصاد تنافسي متتنوع يحتل القطاع الخاص فيه دوراً رائداً في توليد الثروة والوظائف في حين تمارس الحكومة دوراً تنظيمياً وتمكينياً، وذلك من أجل مواجهة احفلات السوق وضمان التوزيع العادل للدخل القومي لتتمكن فئات المجتمع الأكثر عرضة للمخاطر من ممارسة دورهم بشكل عادل في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتحقق كل هذا من خلال الاسترشاد بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وأسلوب الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة التناصصية، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحرية .اعتمدت في بناء الخطة على المنهج الواقعي في التحليل

والاستنبط، من خلال اجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بإبعاده كافة الكلية والمكانية والقطاعية خلال العقود الاربعة الماضية، كذلك تم تحليل واقع الخدمات العامة والبني الارتكازية والواقع البيئي والاجتماعي، لقد اتسمت استراتيجية التنمية الوطنية (2010-2014) بمجموعة من الأمور ميزتها عن بقية الخطط : (وزارة التخطيط ، 2009، 5)

**أ- اعتماد الأسلوب التشاركي في اعداد الخطة.**

**ب- جعلت القطاع الخاص شريكاً أساسياً مع الاستثمار الحكومي في عملية التنمية، وتتوقع أن يسهم في تأمين بحدود (46%) من الاستثمارات المطلوبة وذلك لتحقيق رؤى وأهداف هذه الخطة.**

**ج- دعت الخطة الى تعزيز الادارة الامرکزية للتنمية واعطاء ادوار اكثراً فاعلية للمحافظات، وذلك بحسب قدرتها وامكانياتها في ادارة عملية التنمية .**

**د- تضمنت الخطة محاور لم تحظ بالاهتمام من قبل الخطط السابقة ، كالتوزيع العادل لثمار التنمية على عموم العراق ، ذلك على وفق الحرمان وال الحاجة وحجم السكان في مجال الخدمات العامة والبني الارتكازية والميزة النسبية في القطاعات الانتاجية وقطاعات الموانئ والسياحة والأثار.**

## **١- فرضيات خطة التنمية الوطنية (2010-2014)**

**أ- اعتمدت في تنفيذ واطلاق الخطة على اربع فرضيات أساسية : (وزارة التخطيط، 2009، 8)**

**ب- القدرة للاقتصاد العراقي على النهوض وتنفيذ خطة تنمية شاملة ومستدامة**

**ج- تعد التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة الهدف الاساسي للنمو ونموذجها " لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع كافة .**

**د- الانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد الى الادارة الامرکزية والمتمثلة باقتصاد السوق والمنافسة واعطاء دور اكبر للحكومات المحلية ، وذلك على وفق الأسلوب التدريجي الهدف الى أرباء وتوطين آليات السوق وذلك في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات .**

**هـ- اعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل عملية التنمية وتوليد فرص العمل.**

## **٢- اهداف خطة التنمية الوطنية ( 2010-2014 )**

تسعى خطة التنمية الوطنية (2010-2014) لتحقيق جملة من الأهداف وهي : (وزارة التخطيط، 18-17،2009)

أ- العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة .

ب- العمل على تنوع الاقتصاد ، الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية الى اقتصاد يتسم بزيادة التنوع التدريجي في نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وبالذات القطاعات الانتاجية ( الصناعة ، الزراعة ، السياحة ) وذلك يتميز بمشاركة متنامية للقطاع الخاص في مسار التحول نحو اقتصاد السوق .

ج- كذلك تهدف الخطة الى تحسين وزيادة مستوى الانتاجية وتطوير مستوى المنافسة في قطاعات الاقتصاد كافة، وخاصة الانشطة التي تحتوي ميزة تنافسية، على سبيل المثال قطاع النفط والغاز، والبتروكيماويات والاسمنت ،والصناعات البلاستيكية، والصناعات الدوائية، الكهرباء، وكذلك امتداد محافظات ومناطق العراق كافة . وذلك من أجل ضمان اقتصاداً متوازناً ومتنوعاً بشكل مستمر للعراق .

د- كذلك العمل على زيادة نسبة التشغيل وبالذات لفئة الشباب من النساء والذكور من السكان ، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل الذي يضمن تخفيض معدلات البطالة العالية التي يعني المجتمع العراقي منها حالياً" والتي تبلغ نسبتها (15%) بما فيها البطالة الموسمية والبطالة المقنعة ، وما ينتج عن البطالة من مشكلات اجتماعية إذ يتوقع توليد حوالي 4.5-3 فرص العمل في حال تتنفيذ الخطة .

هـ- العمل على تحقيق تنمية متكاملة ومتراقبة والتي تضمن التفعيل او الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية في محافظات العراق كافة، على أن يكون ذلك مدعوماً من خلال تخصيصات الاستثمار المتوازن جغرافياً.

و- تسعى ايضاً الخطة نحو تحقيق توزيع متوازن للبني التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإسكان اللائق وذلك حسب الحجم السكاني وكذلك درجة محروميه المناطق.

ز- العمل على خلق قطاع خاص تفاعلي تشاركي تنافسي معززاً للنمو المستدام ويتم ذلك من خلال:

- تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص .

- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام .

- تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار.

- خصخصة مشروعات القطاع العام .

- تطوير الأنظمة المصرفية ودعم المؤسسات المالية .

تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الأقاليم .

### **٣- التحديات الاقتصادية التي واجهت خطة التنمية الوطنية (2010-2014 )**

هناك جملة من التحديات التي تقف امام تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية أهمها: ( وزارة التخطيط ،2021،10)

١- ريعية الاقتصاد العراقي إذ يسهم قطاع استخراج وتصدير النفط الخام بنسبة (44%) في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (93%) من مجموع الصادرات .

٢- درجة الانكشاف للاقتصاد العراقي عالية جدا على العالم الخارجي وهذه نتيجة طبيعية بسبب تدني مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي (عدا النفط)، بنسبة (28.6%) لأنشطة السلعية و38% لأنشطة التوزيعية و (33.4%) لأنشطة الخدمية وذلك للمدة (2004-2008).

٣- محدودية القطاع الخاص في العملية التنموية وبدلالة انخفاض مساهمته النسبية في النشاط الاقتصادي وفي توليد فرص العمل وتمويل الاستثمارات وفي تغطية الطلب المحلي ،الامر الذي جعله قطاعاً غير من لا يستجيب للتغيرات المستهدفة في الخطة الحالية، ومن ثم لم تم تهيئه بيئة اعمال جاذبة ومناسبة تمكنه من أن يكون قطاعاً تنافسياً، تفاعلياً وتشاركيأً.

### **٤- البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الوطنية (2010-2014)**

يوضح الجدول (12) البرنامج الاستثماري للخطة اذ بلغ اجمالي التخصيصات الاستثمارية (82485000) مليون دينار خلال مدة الخطة استحوذ القطاع الصناعي على النسبة الاكبر من التخصيصات الاستثمارية (3510000) مليون دينار ونسبة (42.55%) من اجمالي التخصيصات ثم استحوذ قطاع التشييد والاسكان والخدمات على (19890000) وبنسبة (24.11%) ثم استحوذ القطاع الزراعي(11115000) مليون دينار بنسبة (13.48%)، واستحوذ قطاع النقل والاتصالات على ( 10530000) مليون دينار وبنسبة (12.70%)من اجمالي التخصيصات اما قطاع التربية والتعليم فإنه لم يحظ باهتمام الخطة اذ بلغت التخصيصات لهذا القطاع (5850000) فقط من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للمدة (2014-2010)

### **الجدول (11)**

#### **البرنامج الاستثماري للخطة تخصيصات الخطة الخمسية (2010-2014) حسب القطاعات (مليون دينار)**

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	اجمالي التخصيصات	الأهمية النسبية %
القطاع الزراعي	1238071	2283993	2719838.6	2341909.9	2531186.9	11115000	13.48
القطاع الصناعي	7508687	6509815	6614803	6394231	8072464	35100000	42.44
قطاع النقل والاتصالات	1271215	1950880	2126400	2326240	2855265	10530000	12.70
قطاع التشييد والاسكان والخدمات	6119361	5963810.64	3846433.4	2145210	1815185	19890000	24.11
قطاع التربية والتعليم	877235	1372859	1304749	1212897	1082260	5850000	7.09
مجموع القطاعات	17014569	18081357.6	16612224.4	14420488	16356361	82485000	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،خطة التنمية الوطنية (2011-2014). بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .

#### **٥- التنويع الاقتصادي في إطار خطة التنمية (2014-2010)**

- ١- أشارت الخطة وبشكل صريح الى التنويع الاقتصادي كأحد أهم اهداف الخطة.
- ٢- التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص كما أشارت اليه الخطط السابقة ولكن الجديد في هذه الخطة عن الخطط السابقة التأكيد على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لما له من أهمية في تنويع الاقتصاد من خلال امتلاكه لقدرات المالية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية وغيرها من الإمكانيات.
- ٣- الامرکزية في إدارة الاقتصاد ومن شأن ذلك أن يقلل من سلبيات الامرکزية والروتين والبيروقراطية والاستفادة من ايجابيات الامرکزية في إدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.
- ٤- تنمية وتطوير بعض القطاعات المهمة لإحداث التنويع الاقتصادي وكما يلاحظ من التخصيصات الاستثمارية الموضحة في جدول (12) أذ أحتجل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث التخصيصات الاستثمارية وبنسبة (42.55%) ثم جاء قطاع البناء والتشييد والاسكان

والخدمات بالمرتبة الثانية وبنسبة (24.11%)، ثم احتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة بنسبة(13.48%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية خلال سنوات الخطة .

### **ثالثاً: خطة التنمية الوطنية (2013-2017 )**

اعتمدت خطة التنمية الوطنية (2013-2017 ) كسابقتها على الأسلوب التشاركي في اعدادها في جميع مراحلها ، وقد استند اعداد هذه الخطة إلى مجموعة من المسوغات التي يمكن توضيحها كالتالي : ( وزارة التخطيط ، 2013، 4)

أ- ترجمة القرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية (2010-2014) بأن تكون المتابعة التنموية لأهداف الخطة منتصف عام 2012 ، لرصد الانجازات وتشخيص الالعفاقات لأجل ضبط مسارات الخطة بما يتاسب واتجاهات السياسة الاقتصادية للدولة .

ب- مواكبة التطورات الاقتصادية وانعكاساتها على مجل الأوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط وصادره .

ج- كذلك طبيعة تحديات التحول الى اقتصاد السوق التي أوجدت بيئة مضطربة انتشرت افرازاتها لتعطي مفاصيل الاقتصاد العراقي كافة فضلاً عن التلاؤ في تنفيذ مراحل التحول ومنهجياته، وترحيل التشريعات القانونية الساندة له كقانون الخصخصة لأجل غير مسمى فضلاً عن تعثر هيكلة القطاع العام وغياب البيئة الداعمة للقطاع الخاص .

يواجه مشروع اعداد خطة التنمية الوطنية ( 2013-2017) ظروفًا مختلفاً كثيراً عن مجل التحديات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهت خطة التنمية الوطنية (2010-2014) .

وتمثل خطة التنمية (2013-2017) مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي، إذ يشكل الدستور وبرنامج الحكومة التشغيلي 2011-2014 والاستراتيجيات والأهداف التنموية اطارا سائدا لهذا المسار التنموي المتضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى هادفة نحو بناء اقتصاد عراقي متعدد ومتوازن تقوده قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والسياحة، ويكون القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية حيث تتكامل فيها الادوار المركزية واللامركزية في عملية إدارة التنمية، كذلك تلتزم اتجاهات الموازنة الاتحادية مع اهداف الخطة في ظل سياسات كلية متوازنة لتحقيق استقرارا مالياً ونقدياً. ان خطة التنمية الوطنية (2013-2017) أعدت لتسكمل المسار التنموي للخطة الماضية من خلال سعيها لتحديثها ومستوعبة للمتغيرات

المحلية والدولية المستجدة كافة، إذ أن التحسن النسبي في الوضع الأمني وتغير اسعار النفط في الأسواق العالمية والتغير الإيجابي في معدلات الانتاج للنفط العراقي المتاثر بجولات التراخيص، كلها عوامل من شأنها ان تؤثر في فاعلية التنمية واتجاهاتها لذا يستدعي الأمر تبني سياسات وبرامج ذات أهداف مستقبلية تستوعب مجريات الحاضر وتهيئ بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل وذلك حتى يكون العراق بلدا متقدما مستقرا مستداماً التنمية .

### **١- فرضيات خطة التنمية الوطنية (2013-2017 )**

ارتكزت خطة التنمية الوطنية (2013-2017 ) على مجموعة من الفرضيات وهي: ( وزارة التخطيط ، 2013)

أ- تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية مختارة لنمو المنهج التنموي المعتمدة في ارساء افاق الرؤية المستقبلية لتعزيز هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج وعلى المدى البعيد .

ب- تمثل مشروعات قيد التنفيذ قيداً على أولويات ومسارات التنمية القطاعية .

ج- تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي وكذلك بناء القاعدة الأساسية لاقتصاد السوق وبأقل التكاليف.

د- ارساء بيئة تمكينية تستحدث عوامل التهيئة البنائية لمفاصل الاقتصاد وذلك بأسلوب حوكمة رشيد وشفاف ليسهم في ارساء دعائم مرحلة التهيئة لانطلاق خلال سنوات الخطة حتى يكون عام 2017 بداية الدخول الفعلي لتطبيق التنمية المستدامة .

هـ- تعزيز الحصاد التنموي مع التحسن المستمر في المشهد الأمني والاستقرار السياسي .

### **٢- اهداف خطة التنمية الوطنية (2013-2017 )**

وتتضمن الخطة الأهداف الاقتصادية التالية : ( وزارة التخطيط ، 2013 ، 5 )

أ- جعل الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة ذلك بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والأجيال القادمة .

ب- تنوع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الأساسية ورفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختارة (الصناعي، الزراعي، السياحي وقطاع الطاقة) وزيادة

نسبتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من أجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنوياً في الناتج بمقادير (13.31%) مع (النفط) وبدون النفط (7.5%)

**ج- العمل على بناء أساس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها ما بين القطاعين العام والخاص، ليسهم القطاع العام بـ(79%) من (مجموع استثمارات الخطة) اي بقيمة (329) تريليون دينار في حين يسهم القطاع الخاص بنسبة (21%) اي بقيمة (88) تريليون دينار من اجمالي استثمارات الخطة.**

**د- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة ونمو مستدام بما يضمن التوزيع العادل للموارد بين المحافظات على أساس الثقل السكاني ومؤشرات المحمومة .**

**هـ إن الخطة من خلال أهدافها الكلية والقطاعية تسعى نحو تعزيز التناسق والتtagam ما بين أذرع السياسة الاقتصادية للسياسيين (المالية والنقدية)، بما يمكن من الوصول للنمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الكايج للتضخم .**

**وـ رفع مستوى الانشطة الاقتصادية وإنتاجية العامل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه.**

### **٣. التحديات التي واجهتها خطة التنمية الوطنية (2013-2017 )**

على الرغم من الانجازات التي حققتها خلال السنوات الماضية لكن الخطة تؤمن باستمرار قوة التحديات السياسية والأمنية فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الامر الذي فسر انخفاض كفاءة اهداف الخطة السابقة وإمكانية الوصول الى اهداف الخطة الحالية. ومن أهم التحديات الاقتصادية: ( وزارة التخطيط ، 2013 ، 9-2 )

**أـ صفة الريعية للاقتصاد العراقي: إذ استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي وبنسبة (43%) في عام 2011 .**

**بـ الانكشاف الاقتصادي: استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي على الخارج وذلك بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد أجمالي الناتج المحلي بنسبة (16.5%) بدون النفط وللأنشطة التوزيعية بنسبة (10.6%) في حين بلغت نسبة الانشطة الخدمية (29.8%) لتبلغ النسب الاجمالية للأنشطة كافة بدون النفط (75%).**

**جـ القطاع الخاص ودوره غير الاستراتيجي: على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية دور القطاع الخاص وتعزيزه في محمل فعاليات التنمية الاقتصادية ، لكن لم تتجاوز نسبة**

مساهمته في تكوين رأس المال الثابت عن(6.4%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2010 الأمر الذي جعله غير قادر على أرساء قاعدة اقتصاد السوق المتماسك المولد للنمو طويلاً الأمد .

د- الجهاز المصرفي ومحدودية دوره: على الرغم من جهود الإصلاح الهيكلية المبذولة لتحسين كفاءته إلا أنه لم تشكل نسبة الائتمان النقيدي المنووح إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى (5.9%) ولعل السبب لتفسير تواضع هذه النسبة ،يعود إلى انعدام التوازن ما بين متطلبات الوقاية المصرفية ( الاحتياطيات ) ومتطلبات تشغيل الاقتصاد.

هـ اختلال بنية الإنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية والتي بلغت نسبة (68.3%) من مجموع الإنفاق العام لعام 2012 ،على حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت(31.7%) لنفس العام .

و- سوق العمل العراقي التقليدي :الذي هو انعكاسٌ للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به العراق، الامر الذي جعله عديم المراقبة للتغيرات الدولية وغير مستجيب لقوة العمل المتزايدة، بدلالة ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب إذ بلغت عام 2011 من الفئة العمرية 29-15 حوالي (%24.2).

ز- اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم في الساحة الاقتصادية نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية، نتج عنها تشوّهات في السياسات الكلية والقطاعية مسببةً تشوّهات في هيكلية سوق العمل وارتفاع معدلات نقص العمالة وضعف درجة الاستقرار الاقتصادي .

ر- الفشل في جذب الاستثمار الأجنبي: وذلك بسبب عدم جدية الجهد المبذولة في إطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد، فضلاً عن ضعف الجهاز المصرفي وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لإجراءات منع عمليات غسيل الأموال والقصور في معاقبة المفسدين .

#### **٤- التنوع الاقتصادي في إطار خطة التنمية (2013-2017)**

١- رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية بما فيها قطاع الطاقة ليكون مسانداً لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تحقيق التنمية والتنوع .

٢- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للوصول إلى النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي .

٣- تعزيز القدرة التنافسية من خلال رفع انتاجية العمل .

#### رابعاً: خطة التنمية الوطنية ( 2018-2022 )

اعتمدت هذه الخطة كسابقاتها على الأسلوب التشاركي في اعدادها في جميع مراحلها بدءاً من وضع الإطار العام لها الى تشخيص الواقع والإمكانات ومن ثم تحديد المشكلات والتحديات . وتمثل خطة التنمية الوطنية ( 2018-2022 ) مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثرة بضوابط واستحكامات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية، الأمر الذي تطلب صياغة اهداف الخطة وفلسفتها التنموية ضمن إطار يستجيب لتلك المستحکمات ويعمل بضوابطها وصولاً الى مرحلة التعافي والانطلاق. يعني " إرساء أسس دولة تنمية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية ".

اعتمدت الخطة النمو غير المتوازن المحفز للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) والمرتكز على سياسات تحسين الأصول المعززة لأنشطة البنى التحتية (ماء، مجاري، كهرباء، بناء، تشييد، خزن، وصحة، وتعليم والنقل والمواصلات) وذلك من خلال توجيه الاستثمارات قطاعياً على وفق معيار الميزة النسبية الذي يستند الى التكامل في صنع القرار التنموي وتتفيد منه مختلف مستويات الادارة والقطاع الخاص، ذلك بما يستجيب للتوظيف الأمثل للإيرادات النفطية من أجل بناء قاعدة للتتوسيع الاقتصادي.

#### أولاً- أهداف خطة التنمية الوطنية ( 2018-2022 )

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتنق مع المعدلات التي حققتها الاقتصاد العراقي في السنوات الماضية مستنداً في ذلك الى الامكانات المادية والبشرية المتاحة وبالذات مع إدامة الانتاج النفطي وقدرته على تحقيق صادرات نفطية تضمن الاستدامة للإيرادات المالية الممكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى ، إذ تم وضع معدل نمو للقطاع لسنوات الخطة ( 2018-2022 ) وذلك بحدود ( 7% ) ومنه حوالي ( 7.5% ) معدل نمو للقطاع النفطي و ( 6.1% ) معدل نمو للأنشطة الأخرى غير النفطية كافة ( السلعية والتوزيعية والخدمية)، وإن كانت القناعة متوافرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مع مراعاة ظروف عدم الاستقرار في أسعار النفط من جهة وبقاء التهديدات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني من جهة أخرى التي تلقي بظلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة . في حين أن هدف الخطة أتجاه الاقتصاد الكلي يتجسد من خلال التالي: ( وزارة التخطيط، 2021، 10 )

**١- من حيث السياسة المالية تسعى الخطة الى تحقيق الاهداف التالية :**

- تصحيح هيكل الانفاق العام .

- تنوع هيكلا الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية .

- معالجة العجز الحقيقى في الموارزنة العامة .

- زيادة معدلات الادخار الخاص .

**٢- من حيث السياسة النقدية تسعى الخطة الى تحقيق الاهداف التالية :**

- المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة العشرية الواحدة

- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية .

- تعزيز مبدأي الاصلاح والشفافية وتطبيق نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي .

- العمل على خلق نشاط انتمائي محفز للنمو .

- تعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي .

- تعديل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التكامل النقدي والمالي .

**٣- من حيث السياسة التجارية تسعى الخطة الى تحقيق الاهداف التالية :**

- تحسين تنافسية مستوى السلع المنتجة محلياً .

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

- النهوض بالإنتاج الوطني .

- الارتقاء بمستوى حجم الصادرات السلعية .

- زيادة الانتاج الزراعي والصناعي .

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق .

**ثانياً- تحديات خطة التنمية الوطنية ( 2018-2020 )**

واجهت خطة ( 2018-2022 ) حالها حال سبقاتها من الخطط العديد من التحديات ولكنها اكثر توسيعا وتنوعا من تحديات الخطة السابقة ومن هذه التحديات :

**١- التحديات المؤسساتية: (وزارة التخطيط ، 2021، 5-2020)**

أ- انخفاض كفاءة الاداء المؤسساتي

**بـ- تدني إنتاجيةقوى العاملة وتضخم الجهاز الإداري**

**جـ- الفساد الإداري والمالي**

**٢- التحديات الاقتصادية: وتتضمن التحديات الآتية : (وزارة التخطيط ، 2021، 5-20 )**

**أـ- المناخ الاستثماري المتردي**

**بـ- بنية الانتاج المختل**

**جـ- بنية الميزان التجاري المختلة**

**دـ- اختلال بنية الموارزنة العامة**

**هـ- محدودية دور القطاع الخاص**

**وـ- اتساع نطاق القطاع غير المنظم**

**رـ- ارتفاع الدين العام**

**زـ- تخلف النظام المصرفى**

بناء على ما تقدم يلاحظ ان خطة التنمية الوطنية (2018-2022) ركزت على السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسة المالية والنقدية والتجارية ودورها في تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني من خلال دور السياسة المالية في تصحيح الاختلال المالي وتحديدا معالجة الاختلال في هيكل الانفاق العام من خلال ضبط الانفاق الاستهلاكي وتعزيز الانفاق الاستثماري ومن جهة اخرى معالجة الاختلال في هيكل الإيرادات العامة من خلال تقليل مساهمة الإيرادات النفطية وتفعيل الإيرادات الضريبية وغير النفطية، وبالنتيجة معالجة العجز المالي والتخلص من القروض الخارجية والداخلية، ومن ثم نجاح السياسة المالية في إدارة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية ومن ثم تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني .

اما دور وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنوع الاقتصادي فقد تمثل بالسعى لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال الحفاظ على معدلات التضخم معتدلة ومحبولة واستقرار سعر الصرف في الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وما لذلك من تأثير في المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الاجنبية وال محلية على حد سواء فضلاً عن خلق نشاط ائماني محفز للنمو الاقتصادي .

في حين تجسّد دور وفاعلية السياسة التجارية في تصحيح ومعالجة الاختلال التجاري من خلال النهوض بالإنتاج الداخلي وتحديداً الزراعي والصناعي وتحسين تنافسية السلع المنتجة محلياً، ومن ثم الارتقاء بمستوى الصادرات السلعية إلى الأسواق الخارجية.

#### **خامساً : الورقة الاصلاحية البيضاء ( 2020 )**

تتضمن الورقة البيضاء التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، والتي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ( 12 ) المتّخذ في جلسته بتاريخ ( 12 أيار 2020 )، وذلك بهدف إدارة الوضع المالي في ضوء الأزمة المالية الراهنة وتحسين إداء المؤسسات المالية و لقد اضطّلت الخلية بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نص عليه قانون الاقتراض الداخلي والخارجي ذو الرقم ( 5 ) لسنة 2020. وذلك بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات القادمة.

#### **١- أهداف الورقة البيضاء:**

ان الهدف الرئيس من الورقة البيضاء هو "إعادة التوازن للاقتصاد العراقي" ووضعه على مسار يسمح للدولة باتخاذ الخطوات المناسبة لتطويره في المستقبل الى اقتصاد ديناميكي متّوّع قادر على خلق الفرص للمواطنين للعيش حياة حرّة. وذلك من خلال اقتراح مجموعة من الإصلاحات والسياسات الشاملة ، إذ أن تطبيق هذه الإصلاحات يتطلب اتخاذ تدابير صارمة على الرغم من مرارتها وذلك لمعالجة الأزمة المالية الراهنة ، إذ يتطلب شجاعة سياسية وقبولاً من أبناء الشعب العراقي ، ويمكن إيجاز أهداف الورقة البيضاء بالآتي : ( خلية الطوارئ للازمة المالية، 2020، 8 )

١- إعادة تعريف دور الدولة ،من خلال تغيير مساره بصورة تدريجية من دور السيطرة إلى دور التنظيم وضمان فرض القانون والنظام، وإيجاد البنى التحتية العامة وضمان توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للفئات الهشة.

٢- إحياء الاقتصاد المتهالك ، والمعتمد بصورة أساسية على الدولة، وخلق اقتصاد حيوي ديناميكي تنافسي وذلك من خلا معالجة عدد من العوائق الهيكلية التي وقفت في طريق تطوره.

٣- إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي ومنهما دوراً أساسياً في تطوير الاقتصاد ،من خلال البدء في تطوير الودائع والقروض المصرفية ، كونها من المحركات الرئيسية للتّوسيع

الاقتصادي، وإدارة وسائل نظام المدفوعات بطريقة مختلفة عن الاقتصاد النقدي الحالي بجميع المشكلات المصاحبة له.

٤- الانقال من المستوى الحالي لمستوى الانتاجية و الدخل المتدني ، الى مستوى انتاجية ودخل عاليين والتي سجلت في عام 2018 أقل من نصف ما كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي ، بسبب هيمنة القطاع العام غير المنتج، فضلا عن التراجع الحاصل في قطاع السلع القابلة للتداول، والآثار السلبية للسعر غير التنافسي للدينار العراقي ، ولا سيما مقابل اسعار الصرف لعملات شركاء البلاد التجاريين .

٥- العمل على ادخال التحسينات الجذرية على إدارة الدولة لنظام المالية العامة، لتحقيق الإدارة الفاعلة لإيرادات الدولة، وضمان توفير الخدمات العامة بأقل قدر من الهدر للموارد الشحيحة الحالية. و يتحقق ذلك من خلال تفعيل "النظام العام للإدارة المالية" و "النظام العام لإدارة الاستثمارات".

## **٢- جذور أزمة الاقتصاد العراقي :**

حددت الورقة البيضاء أزمة الاقتصاد العراقي بالآتي : ( خلية الطوارئ لازمة المالية ، (10،2020

- أ- في المدة (2004-2020) ارتفعت نفقات رواتب الموظفين والمتقاعدين الى نحو (400%) بالقيمة الحقيقية وارتفع العدد الإجمالي لموظفي القطاع العام لأكثر من ثلاثة أضعاف .  
- ب- خلال المدة بين (2006-2018) ازداد متوسط مدفوعات رواتب القطاع العام بأكثر من (134%) إذ كانت هذه الزيادة أكبر بكثير من زيادة انتاجية قوة العمل (12%) أو كلفة المعيشة (%28).

- ج- تشير أحدث التوقعات إلى أن صندوق التقاعد من المتوقع أن يعاني من عجز كبير ، وذلك بدءا من عام 2025، مما يتطلب تحمل الموازنة العامة لذلك العجز على المدى المنظور .

- د- عدم تحقق الاستدامة المالية لصندوق التقاعد نتيجة لعدة أسباب تشمل (غياب التنظيم وعدم إجراء دراسات الكلفة للمزايا الممنوحة).

- هـ- أكثر الشركات العامة هي شركات خاسرة تعتمد في تمويلها على الدولة ، وذلك من خلال التحويلات غير المباشرة من الدولة والإعانات غير المباشرة .

- وـ- على الرغم من ضعف إنتاجية الامتيازات الخاصة الممنوحة للشركات العامة ودورها المتزايد ولكنها تشكل عائقاً أمام تنمية القطاع الخاص .

- ز- غالبية القطاع الخاص ينشط أساسا في مجال الاقتصاد غير المنظم، ويتمثل في الشركات الصغيرة جدا (باستثناء عدد قليل من شركات القطاع الخاص الكبيرة) .
- ح- اغلب الشركات الكبيرة في القطاع الخاص تعتمد بشكل أساسي على تقديم الخدمات للدولة وعلى أساس العقود الحكومية ، (باستثناء قطاع الاتصالات) .
- ط- أدت التعقيدات في السياسات الحكومية ، وعدم قدرة الدولة على فرض سيادة القانون ، وقوة نفوذ الجهات غير الحكومية في المؤسسات العامة الى خلق بيئة رديئة طاردة أجبرت الشركات الخاصة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على الاستمرار العمل ضمن القطاع غير المنظم .
- ي- لقد تضاعفت هذه العوائق نتيجة سعر الصرف غير التنافسي للدينار العراقي، الذي أدى إلى جعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة .

### **٣- إصلاحات الورقة البيضاء ( 2020 )**

تشعى الورقة البيضاء الى تطبيق هدفين استراتيجيين أساسين **الهدف الأول** : (هو نقل الاقتصاد العراقي من العناية المركزية الى ردهة العناية المتوسطة) المعنى هو الشروع في برنامج إصلاح جذري وفوري ، وذلك لوقف نزيف وعجز الموازنة العامة، حتى يتم توفير المساحة المالية والزمنية الكافية وعلى المدى المتوسط

**الهدف الثاني** : يسعى نحو وضع الاقتصاد والموازنة على مسار مستدام ، يمثل المسار المشترك لخيارات المستقبل ، فيمكن للبلد بعده ان يتخذ قراراته بشأن الاتجاه الاقتصادي النهائي (أي نقل الاقتصاد المريض من ردهة العناية المتوسطة إلى دور النقاوة وإعادة التأهيل).

ومن ثم فإن الورقة البيضاء تستهدف وصف العلاجات الضرورية لتطبيقها فورا وعلى المدى المتوسط ( 3-5 سنوات ) الامر الذي يوفر استراتيجية اقتصادية طويلة الامد وتطبيقاتها وظهور نتائجها الاولية. فهي اذن تستهدف معالجة الخل الهيكلي للاقتصاد العراقي وكذلك تعالج التحديات التي بينت سابقاً وذلك من خلال حزمة من الأولويات المهمة والعاجلة ويجري تطبيقها على المدى المتوسط ، والتي صنفت في خمسة محاور وعلى النحو الآتي: ( خلية الطوارئ للازمة المالية ، 2020، 46)

**(المotor الأول): تحقيق الاستقرار المالي المستدام ، وذلك بهدف ابطاء النزيف المالي أو إيقافه ومنح فرصة أطول لتحقيق الإصلاحات الهيكلية الأخرى**

**(المحور الثاني):** تحقيق اصلاحات اقتصادية كلية على وفق اسس استراتيجية ، وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير فرص عمل مستدامة . بهدف توفير بدائل اقتصادية حقيقة يمكن تحريكها بشكل سريع لتعزيز القطاعات غير النفطية إلى القطاعات المنتجة ومساهمتها في إجمالي الناتج المحلي .

**(المحور الثالث):** تحسين البنى التحتية الاساسية التي تسهم في نهوض قطاعات المستقبل . بهدف توفير الارضية المناسبة لتوسيع قاعدة الاقتصاد وتنويعه وإعادة رسم مساراته الاستراتيجية بما يحقق التنافسية المطلوبة على المدى الطويل .

**(المحور الرابع):** توفير الخدمات الأساسية وترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للشرائح الفقيرة وحمايتها في اثناء عملية الإصلاح وبعدها، وذلك بهدف تلبية الحاجات الملحة للمواطن .

**(المحور الخامس):** تطوير الحكومة والبيئة القانونية والإدارية من خلال آليات محددة تمكن المؤسسات والأفراد من تطبيق الإصلاح . وذلك بهدف اصلاح المؤسسات الأساسية ذات الدور الرائد في تطبيق الإصلاحات وضمان استدامة آثارها .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان الورقة البيضاء جاءت استجابة لمعالجة الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن ثم معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال ضبط الانفاق العام وتقليل دور الدولة من جهة وتفعيل دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد من جهة اخرى . بهدف تقليل الاعتماد على ايرادات النفط وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني .

#### **سادساً : رؤية العراق للتنمية المستدامة ( 2030 )**

ان رؤية العراق 2030 هي خريطة طريق ترسم ملامح مستقبل تنموي كما يتطلع اليه المواطنين، حيث أن العراق يمتلك عملاً حضارياً يؤهله أن يقف شامخاً يمضي بأهداف وطلعاته وطموحات أبنائه ليواكب حركة التطور العالمي في مجالات التنمية المستدامة عبر خططه وبرامجه الحكومية واستراتيجياته القطاعية وتقاريره الوطنية للتنمية البشرية المستدامة بما يمكن من حشد موارده المتاحة على نحو أمثل لتكون مستجيبة لطلعات الجميع ، حكومة وشعباً وأفراداً ، بحيث لا يختلف احد عن ركب التنمية، وبما يضمن الوصول الى الآمال المنشودة ومستقبل أفضل للأجيال المستقبلية .

## ١- منطقات رؤية (2030) وتمثل بالآتي : (وزارة التخطيط ، ٢٠١٩، ٥)

\*- النمو: من خلال الجمع بين أبعاد التنمية المستدامة الشاملة للاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية ، على المستويين المحلي والوطني في إطار من الحكم الرشيد .

\*- العدالة والانصاف: في توزيع الموارد وعوائد التنمية .

\*- الحكم الرشيد: من خلال سيادة القانون والشفافية وتقوية المؤسسات الفعالة الخاضعة لمساءلة .

\*- التوافق: بين جهود التنمية الوطنية وأولويات التنمية المحلية بما يحقق خطة التنمية المستدامة 2030 .

\*- اقتصاد متنوع : معززاً لأصول (ما فوق الأرض) وقدراً على توليد فرص العمل الائقة والمحمي.

\*- الشراكة الوطنية الدولية : بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية بما يعزز تحقيق المكاسب وصولاً نحو أهداف التنمية .

## ٢- التنوع الاقتصادي في إطار رؤية 2030

حددت رؤية 2030 مظهرين لأحادية الاقتصاد : الأول متمثل في الاحادية التقليدية والتي تعنى هيمنة القطاع النفطي على جميع الأنشطة الاقتصادية ، بحيث يكون المصدر الرئيس والمصدر الأكبر للدخل .

فيما يتمثل المظهر الثاني : هيمنة القطاع العام على توليد الدخل الوطني وذلك بوصفه المصدر الرئيس للدخل وتكون رأس المال الثابت والمستوى عب الأكبر لقوة العمل إذ يسهم القطاع العام في (79%) من رأس المال الثابت عام 2014 وعلى الرغم من وصولها إلى أكثر من (94%) عام 2010 ويشغل (40%) من قوة العمل والتي تكاد تمثل جميع قوة العمل في القطاع المنظم وتسعى رؤية (2030) إلى اقتصاد متنوع من خلال التطلع نحو اقتصاد سوق اجتماعي متنوع يولد فرص العمل الائقة، ويوفر مستوى مرتفع من الرفاه من خلال الإدارة المشتركة بين القطاع العام والخاص، وبما يمكن من تحقيق تحول إيجابي في القاعدة الاقتصادية وذلك لأن التنمية المستدامة المتوازنة ستكون مدخلاً لتعزيز هوية الاقتصاد العراقي ( ليتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع ) وذلك يتحقق من خلال التركيز على النمو الاقتصادي المستدام والمرتفع والمعتمد على قطاع خاص (محلي وأجنبي) فاعل وقوي ونشيط ، مدعم من قبل

قطاعات الصناعة والزراعة والبني التحتية والخدمات . وتشمل الاهداف التي تحقق اقتصاد متعدد ضمن رؤية (2030) ما يلي : (وزارة التخطيط ، 2019، 31-46 )

**أ- معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام :**

أن رؤية (2030) تسعى أن يكون العراق اقتصاداً متعدداً وتنافسياً يقل فيه الاعتماد على النفط في تكوين الدخل القومي ويستطيع توليد فرص العمل المثمرة والمدرة للدخل والارباح وذلك من خلال تشجيع الشركات وتنشيط القطاع الخاص القادر على توفير فرص العمل في المستقبل ولذا سيتركز الأمر على تنشيط القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة ( الزراعة ، الصناعة ) ومن جهة أخرى فإن تعزيز النمو الاقتصادي يرتبط بقوةً بزيادة المساحة المتوفّرة للقطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة الشفافية في بدء الاعمال .

ولتحقيق هذا الهدف لابد من اتباع الوسائل التالية :

- الضمان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات الاقتصاد الكلي ، وخاصة السياسة المالية وإدارة العجز والدين العام .
- حماية الاقتصاد وتقليل الأثر السلبي للاقتصاد الدولي على عملية النمو الداخلي .
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة .
- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمعدلات أسرع من مثيلاتها المتأتية من النفط وذلك بما يخدم تحقيق التوازن بين المكونين .
- زيادة إسهام القطاعين الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي .
- تعزيز روابط التشابك القطاعي وتعزيز الترابط بين القطاعات الاقتصادية .
- دعم التنمية الريفية والتوزيع المنصف للموارد .

ومن ثم يمكن تحقيق الاهداف التالية من خلال :

رفع اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من (5.7%) لالمدة (2004-2017) الى (10%) بحلول عام 2030 .

رفع اسهام قطاع الصناعة في الناتج من (2.2%) لالمدة (2004-2017) الى (15%) بحلول عام 2030 .

**ب- زيادة كفاءة قطاع النفط :**

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع الوسائل التالية :

- تطوير الحقول النفطية القائمة والاستثمار في الحقول الواuded .
- تطوير البنى التحتية الداعمة لإنتاج النفط .
- تطوير موانئ التصدير وخطوط النقل وزيادة طاقتها .
- زيادة الاستثمار في الغاز المصاحب والحر وتحسين بنية الإنتاج والمعالجة والنقل والتوزيع.
- الحفاظ على البيئة في مناطق إنتاج النفط .

ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف التالية من خلال :

- ١) انخفاض نسبة الغاز المحروق من(%)40 عام (2009) الى(%)0 بحلول عام 2030 .
- ٢) زيادة الصادرات النفطية من (3.5)ملايين برميل يومياً عام (2017) الى (9) مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 .

#### **ج- قطاع خاص وتنموي :**

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع الوسائل التالية :

- إشراك القطاع الخاص في جهود إعادة البناء والاعمار وخلق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص بجميع المجالات وخاصة تقديم السلع العامة .
- دعم القطاعات ذات الأولوية للنمو .
- وضع مجموعة مستهدفة من الإصلاحات السياسية لتنمية القطاع الخاص .
- تحسين التكامل التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية .
- توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي .
- استثمار الميزة النسبية كبوصلة لاستثمارات القطاع الخاص .
- إعادة هيكلة المشروعات العامة تدريجياً .

ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف التالية :

- ١) العمل على تحسين ترتيب العراق في سهولة ممارسة الاعمال من 168 عام 2018 الى إحدى المراتب ضمن الـ100 الأولى .
- ٢) رفع نسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي من (0.0%) الى (15%) بحلول عام 2030 .

(٣) رفع إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من (17%) لالمدة (2006-2016) إلى (50%) بحلول عام 2030

**د- تطوير القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي :**

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع الوسائل التالية :

- تحويل دور الحكومة من الجهة الفاعلة إلى الجهة الداعمة للسوق .
- تحسين وصول المزارعين وال فلاحين إلى الأسواق .
- تحديث البنية التحتية للقطاع الزراعي .
- تأمين الخزين الاستراتيجي من المحاصيل الأساسية .
- توفير ودعم استخدامات التكنولوجيا الحديثة في الري والاستصلاح بما يعزز مبدأ الكفاءة .

ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف التالية :

(١) رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من (71.3%) لالمدة (2009-2016) إلى (90%) بحلول عام 2030

(٢) خفض نسبة غير الآمنين غذائياً من (20%) إلى (0%) بحلول عام 2030 .

**هـ- البنية التحتية المتطرفة :**

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع الوسائل التالية :

- ترشيد تسعير البنية التحتية
- توسيع فرص القطاع الخاص
- مواصلة الاستثمار في البنية التحتية
- مراعاة التكامل المكاني
- تطوير قطاع الكهرباء
- تطوير قطاع النقل
- تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات

ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف التالية :

(١) رفع ساعات تجهيز الكهرباء من (18 ساعة يومياً) إلى (24 ساعة يومياً) .

(٢) زيادة خطوط السكك الحديد من (2370 كيلومتراً) إلى (4500 كيلومتر) .

(٣) رفع انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة من (0%) إلى (100%).

**و- قطاع مالي نشط ذو حوكمة مالية :**

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع الوسائل التالية :

- تشجيع الادخار وتطوير آليات جديدة لحت رؤوس الأموال والثروات على البقاء في داخل البلد.
- إنشاء صناديق استثمارية محلية لجذب المزيد من المستثمرين والأموال لتأسيس أكبر الشركات.
- تنشيط صناديق التقاعد الوطنية في الاستثمار في السوق المحلية.
- الشمول المالي.

ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف التالية :

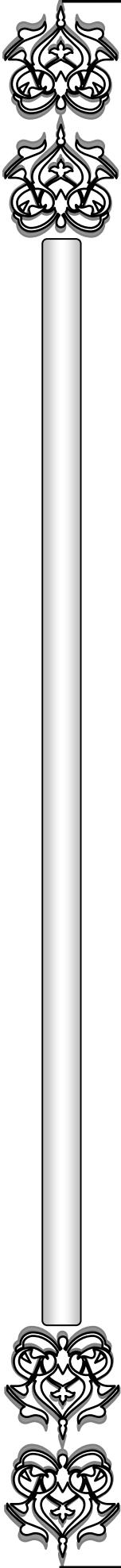
- ١) رفع نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي من (11.9%) إلى (25%).
- ٢) رفع نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي من (12.2%) إلى (35%).
- ٣) رفع ملكية حساب مصرفي من (22.7%) عام (2017) إلى (50%).

واخيراً يمكن القول ان خطط وبرامج التنمية جماعها كانت طموحة وشخصت حالات الاختلال ووضعت السياسة الملائمة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي . وعلى الرغم من اختلاف الظروف والتحديات التي واجهت كل خطة إلا ان جميعها اشارت الى أن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يغلب عليه الطابع الريعي وارتفاع مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تقتضي الضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني . ويمكن إيجاز أهم المشتركات بين خطط التنمية الوطنية فيما يتعلق بتنوع مصادر الدخل الوطني بالآتي :

- ١- جميع الخطط والبرامج السابقة أشارت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ضرورة التنويع في الاقتصاد العراقي حتى أصبح ضمن شعار رؤية 2030.
- ٢- ركزت معظم الخطط الوطنية على ضرورة تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي .
- ٣- أشارت الخطط السابقة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والطاقة وذلك لتنويع القاعدة الاقتصادية .
- ٤- إعادة النظر بدور القطاع الحكومي وترشيد الانفاق العام .
- ٥- تعزيز وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

**٦- فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية في تصحيح مسار الاقتصاد وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني.**

وبعد مرور ما يقارب عشرين عاماً منذ عام 2003 ولغاية العام الجاري (2021) السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هل استطاعت الحكومات المتعاقبة ومتخذى القرار من تخطي العقبات والتغلب على التحديات وتنفيذ الخطط الوطنية ومن ثم تحقيق النمو المستدام والتنوع في مصادر الدخل الوطني؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي ماهي الأسباب؟ وكيف يمكن العلاج؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الثالث .



## **الفصل الثالث**

### **تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق (التحديات والسياسات)**

#### **المبحث الأول**

**واقع تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق للمدة (2003-2020)**

#### **المبحث الثاني**

**تحديات تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق**

#### **المبحث الثالث**

**سياسات تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي**

## المبحث الأول

### واقع تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق للمدة (2003-2020)

نحاول في هذا المبحث التعرف على واقع التنويع في مصادر الدخل الوطني ومن ثم مدى نجاح خطط التنمية الوطنية التي تم تناولها سابقاً في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الأساسية :

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة(2004-2020):

يلاحظ من الجدول (12) الارتفاع التدريجي والمستمر في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفع من 36.6 مليار دولار عام 2004 إلى (138.5)مليار دولار عام 2010 واستمر بالارتفاع حتى وصل أعلى مستوى له (234.6) مليار دولار عام 2013 ويعود السبب في ذلك إلى تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي في حين شهد عاماً (2014,2015) انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالمياً مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب (داعش) وما ترتب عليه من تداعيات، ولكن في السنوات الأخيرة خلال مدة الدراسة بدأ بالتنبذب وذلك بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغييرات ، إذ انكمش الاقتصاد العراقي في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وتفضيجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ونتيجةً لذلك ، تزايد العجز المزدوج مما يعكس الاتجاه النزولي للدين العام ويزيد من الضغط على سعر الصرف واحتياطيات البنك المركزي. وإن ضعف أسعار النفط ، وعدم مرونة الموازنة، وكذلك تقليص البرامج المشجعة للنمو وبطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، هي جميعاً مخاطر أساسية تواجه الآفاق الاقتصادية وتشكل عائقاً في تعزيز تكوين ايجاد الوظائف.

**الجدول (12)**

**الناتج المحلي الاجمالي ومتى سط نصيب الفرد منه في العراق للمرة ( 2004-2020 )**

(مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي
2004	36,6	1391	48
2005	50,1	1849	2,8
2006	65,1	2350	6,2
2007	88,8	2125	1,5
2008	131,6	4513	9,8
2009	111,7	3725	7,7
2010	138,5	4487	5,9
2011	185,7	5839	8,6
2012	218,0	6650	2,7
2013	234,6	6882	0,1
2014	228,4	6420	1,8-
2015	164,7	4900	24,1-
2016	166,6	4940	5,3-
2017	190,6	5602	8,4
2018	212,4	6086	4
2019	219,1	6528	2,7
2020	216,7	6922	1,6
المتوسط	163,7	4777	4,7

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير سنوي سنوات مختلفة ( 2008,2013,2015,2016,2020 )، واشنطن : مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية

اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تدل على تطور او تدهور المستوى المعيشي للأفراد، وعلى الرغم من أن تطور متى سط نصيب الفرد، قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة او اختلال ميزان المدفوعات، فضلا عن عدم عدالة التوزيع، ومع ذلك فإن أدبيات التنمية تعدد مؤشرات تنمويا يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إذ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متى سط نصيب الفرد الذي يمكن أن يعبر عن مستوى التنوع الاقتصادي في العراق ( الكعبي ، 2019، 132)، ولأن بعض من المؤشرات التنموية الاقتصادية منها (مؤشرات الحاجات الأساسية التي تتحدث عن أعدادات الماء والكهرباء

والتعليم والصحة) التي هي تعد بالأصل من خدمات البنية التحتية، وهذا ما يدل على مدى أهمية هذه الخدمات، فهي تعد من مؤشرات تنوع مصادر الدخل الوطني . وعلى الرغم من الارتفاع في نصيب الفرد العراقي، إلا أنه لا ينفي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين، والفارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف، أو فوارق الدخل بين الجنسين، إذ يتلقى أفق(20%) من الأسر أقل من (7%) من إجمالي دخل الأسر العراقية، في حين يتلقى أغنى (٢٠%) ما نسبته (44 %) من إجمالي دخل الأسر العراقية، أي(6) أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،2008،130).والجدول (12) السابق يوضح نسب مساهمة نصيب الفرد من الدخل ،اذ يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من GDP من (1391)دولاراً عام 2004 الى ( 4513 ) دولاراً عام 2008 ثم انخفض في عام 2009 الى (3725) دولاراً بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط ومن ثم انخفض GDP الى (111,7) دولاراً قياسا بالسنة السابقة ، وبعد ذلك ارتفع نصيب الفرد من GDP من(4487) دولار عام 2010 حتى وصل الى اعلى مستوى له 6882 دولاراً وذلك في عام 2013، ثم بدأ بالانخفاض في السنوات (2014-2017) إذ بلغ (6420)(4900) ( ) ( 5602 )(4940 ) دولاراً على التوالي ويعود السبب الى عصابات داعش وتداعياتها ، ثم تحسن تدريجيا في السنوات الاخيرة (2018-2020) اذ بلغ (6086)(6922)(6922 ) دولار على التوالي . وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي (4777) دولاراً كمتوسط للمدة (2003-2020).

اما معدل النمو في GDP فقد شهد تذبذبا كبيرا خلال مدة الدراسة فقد تراوح بين اعلى مستوى له (48%) عام 2004 وادنى مستوى له (24%) عام 2015 ويعود السبب في ذلك الى تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ويستنتج من ذلك ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه ومتوسط نصيب الفرد منه تعتمد بالدرجة الاساسية على القطاع النفطي ويمكن تأكيد ذلك من خلال المؤشر التالي :

**ثانياً: هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2003-2020) :** تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الاجمالي من بين المؤشرات الرئيسية التي يتم عن طريقها معرفة القطاع السائد والذي يحتل الصدارة بين القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم هل أن الاقتصاد ريعي أم لا ؟ وفي العراق يمثل القطاع النفطي الركيزة الاساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني . وكما يتضح ذلك من خلال الجدول (13)

أ- القطاع النفطي : إذ يلاحظ من خلال الجدول (13) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP قد بلغت (60.22%) في عام 2003 ،ثم انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة من (2007-2004) إذ كانت النسب على التوالي (54.99%) (52.71%) (49.96%) (50.07%) ونتيجة ذلك بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة وارتفاع عمليات التخريب والتغيير لأبار النفط وخطوط النقل إلى الخارج ،ثم عاودت نسب مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي إلى الارتفاع خلال عام 2008 لتبلغ (55.98%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وارتفاع الكميات المصدرة منه خلال هذه الاعوام، وخلال الاعوام (2009-2010) انخفضت نسب مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي إذ كانت نسبته على التوالي(40.12%) (42.8%) ، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط العالمية متأثرة بأزمة الرهن العقاري التي أصابت الاقتصاد الامريكي وامتدت آثارها إلى عدة بلدان ولمدة عدة سنوات ، ثم ارتفعت نسبته عام 2011 لتبلغ (54.41%) وذلك بسبب ارتفاع الكميات المنتجة منه ، ثم استمرت خلال الاعوام من (2013-2017) بالتفاوت في النسبة أي يتضح لنا وعن طريق نسب مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الاعتماد شبه الكامل على هذا القطاع وما يترتب عليه من تذبذب بين الانخفاض والارتفاع انعكاساً للتطورات التي تحصل لأسعار النفط في الاسواق العالمية ، بالذات ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من جائحة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العالمي بشكل عام والتي انعكست على تطورات أسعار النفط بشكل خاص ، وتدل هذه النتيجة على درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على هذا القطاع وكذلك مدى تأثره بالتحولات التي تحصل فيه نتيجة التغيرات في الطلب العالمي على النفط .

## ب- القطاع الزراعي

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي إلا أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة طوال مدة الدراسة في عام 2003 كانت نسبة مساهمته (7.07%) ثم انخفضت إلى (5.42%) عام 2004 وعاودت الارتفاع إلى (7.1%) عام 2005 بعد ذلك استمر بالانخفاض وبشكل تدريجي خلال المدة (2006-2008) وكانت النسب على الترتيب (6.92%) (4.91%) (3.89%) وذلك بسبب المشكلات والعوائق التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي التي تتمثل بشحمة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي نتيجة تدهور شبكات الري والبزل عبر عقود من الزمن فضلاً عن ذلك انتشار الامراض والآوبئة وأيضاً عدم استخدام التقنيات الحديثة وفي عام 2009 ارتفعت هذه النسبة وبشكل طفيف لتبلغ (4.38%) بسبب المساهمة الجادة من لدن الحكومة في إصلاح

الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوجه وزارة الزراعة نحو زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز كما عملت وزارة الموارد المائية على دعم وزارة الزراعة في عملها عن طريق إدارة الموارد المائية المتوفرة و توفير الحصص المائية الازمة لأغلب المحافظات، إذ استمرت على هذا الارتفاع حتى عام 2011، ثم عاودت إلى الانخفاض خلال الاعوام اللاحقة، اما في عام 2016 قد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (4.1%) وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة و الشعير) بعد أن تم اطلاق البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة كما أدخلت أيضا انواعا متعددة لمحصول الحنطة مقاومة للجفاف والامراض، وأيضا التوسع في تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة أصناف متعددة من (الخضر وفي أغلب المحافظات)، ولكن في السنوات الأخيرة ايضا انخفضت وبشكل كبير وان من اهم اسباب هذا الانخفاض هو الاستيراد غير المخطط للسلع الزراعية بأسعار تنافسية لا يمكن ان ينافسها المنتج المحلي، فضلاً عن شحة المياه بشكل كبير في أغلب المناطق الزراعية في السنوات الأخيرة . وعدم وجود خطة جادة لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي .

### **ج- القطاع الصناعي**

على الرغم من أهميته بسبب الروابط الامامية والخلفية التي يمتلكها مع القطاعات الأخرى ولكن نسبة بقية منخفضة خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على منافسة السلع المستوردة وعدم وجود الدعم الحكومي اللازم لهذا القطاع، فضلاً عن عدم الاستقرار الامني والذي تسبب بانخفاض الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع، ففي عام 2004 و 2003 كانت نسبة مساهمة على التوالي (2.1% و 1.53%) بينما في عام 2005 انخفضت نسبته لتبلغ (1.33%) في الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك كون هذا القطاع يتضمن فقط بعض الصناعات الانتاجية والمتوسطة والصغرى، أما المنشآت الانتاجية الكبيرة فهي معطلة عن العمل وهذا يعد من اهم اسباب انتشار البطالة بشكل كبير. واستمرت بالتبذبز طوال المدة (2008- 2006) كما يلاحظ من نسب الجدول ،ثم عاودت النسب بالارتفاع الطفيف وذلك خلال الاعوام (2009-2010) لتبلغ (2.10%) و(2.9%)، ثم عاودت بعد ذلك إلى التبذبز بين الانخفاض والارتفاع خلال الاعوام اللاحقة، وتأتي في مقدمة اهم الأسباب في انخفاض نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي هو عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة ، وعدم وجود الدعم الحكومي لهذا القطاع فضلاً عن عدم الاستقرار الامني والذي تسبب بانخفاض الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع .

#### د- قطاع الخدمات

أن قطاع الخدمات يشكل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي تعلو نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، إذ شكل نسباً مرتقبة خلال مدة الدراسة كما يلاحظ من خلال الجدول (13) وأهم أسباب هذا الارتفاع هو ضخامة حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي فضلاً عن ذلك تضخم حجم الانفاق العام نتيجة زيادة الابيرادات النفطية ولاسيما بعد عام 2003 ، حيث أن غالبية هذه النفقات هي خدمات عامة وتشمل هذه الخدمات كلاً من الادارة العامة والدفاع والإعمال الصحية والخدمات التربوية و المعاهد (عبد الصاحب، 2014، 42).أذ بلغ أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام 2015,2016 وكذلك بقية السنوات وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى تزايد اتفاق الحكومة على الدفاع من أجل حربها ضد (داعش) وما تبع هذه الحرب من تهجير وتدمير أذ كل هذه الامور تتطلب زيادة في الانفاق لدى الحكومة وذلك من أجل توفير الخدمات العامة لعامة المواطنين.

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن القطاع النفطي هو القطاع السائد والذي يحتل المرتبة الاولى من ناحية مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ريعية الاقتصاد العراقي ، ويأتي بعده قطاع الخدمات إذ يحتل المرتبة الثانية في نسب المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامة حجم القطاع العام وتزايد الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لعامة المجتمع ، بينما القطاع الزراعي يعني من الانخفاض طوال السنوات المذكورة بسبب المشكلات التي يواجهها ، أما القطاع الصناعي وعلى الرغم من أهميته في تنمية وتطوير الاقتصاد عن طريق مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي إلا أنها تكاد لا تذكر بسبب ضآالتها.

وأما بالنسبة للتوزيعات اجمالي الناتج المحلي حسب الأنشطة ( التوزيعية ،السلعية ، الخدمية ) إذ بلغت نسبة ناتج الأنشطة السلعية ( 71.04 %) في عام 2003 وهذا يدل على أن القطاع المسيطر من الأنشطة السلعية هو قطاع النفط الخام إذ بلغت نسبته (60.22%) وذلك من مجموع الأنشطة السلعية ، في حين كان مجموع الأنشطة السلعية (11.9%) في عام(2020 وفي الوقت نفسه كانت نسبة قطاع النفط الخام من مجموع الأنشطة السلعية (51.6 %) وتمثل النسبة الأكبر بين القطاعات السلعية الأخرى .اما الأنشطة التوزيعية فبلغت نسبتها (18.75%) في عام 2003 في حين انخفضت نسبتها إلى (17.2) في عام2020. وأما ما يخص مجموع الأنشطة الخدمية فقد بلغت نسبتها (10.20%) في عام 2003 في حين بلغت نسبتها (14.2%) في عام2020. ومن بيانات الجدول (13) يبين التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي عدم التنوع في

القاعدة الإنتاجية وذلك بسبب قلة مساهمة القطاعات السلعية وبقية القطاعات الأخرى (ماعدا النفط) الأمر الذي ينعكس في عدم قدرة هذه القطاعات في سد الطلب المحلي المتنوع من السلع والخدمات، وبالذات بعد زيادة القدرة الشرائية للمواطنين بعد عام 2003 وذلك نتيجة زيادة الرواتب التي حصلت للموظفين في القطاع العام والتي أثرت في رواتب وأجور القطاع الخاص بصورة غير مباشرة ، ومن خلال هذه البيانات والتحليل لها يتضح لنا أو يعكس اختلالا واضحا في الاقتصاد العراقي واعتمادا كبيرا على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على اعتماد الاقتصاد على قطاع ضروري، ومهم لكنه لا يملك القدرة في اشباع الطلب الكلي.

**الجدول (13) أهمية القطاعات الاقتصادية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2020) (%)**

الأنشطة الاقتصادية																		
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
2.17	2.14	2.11	2.18	4.1	2.52	4.16	4.25	3.68	4.50	4.50	4.38	3.89	4.91	6.92	7.1	5.42	7.07	الزراعة والغابات والصيد
0.13	0.14	0.15	61.54	60.51	55.31	51.47	49.49	51.54	51.99	51.6	54.34	54.76	52.94	50.18	50.3	55.13	59.28	التعدين والمقالع
51.6	53.3	53.0	51.45	53.38	55.17	51.29	49.2	51.25	54.41	42.8	40.12	55.98	52.71	49.96	50.07	54.99	60.22	النفط الخام
0.12	0.09	20.3	0.09	0.12	0.14	0.19	0.29	0.28	20.3	0.34	0.34	0.27	0.23	0.22	0.22	0.14	0.06	الأنواع الأخرى من التعدين
0.98	0.95	0.92	1.03	0.83	0.94	1.17	1.51	1.79	2	2.9	2.10	1.59	1.62	1.56	1.33	1.53	2.1	الصناعة التحويلية
1.11	1.12	1.13	1.24	1.12	1.18	1.19	1.07	1.00	70.9	0.92	0.96	0.83	0.87	0.8	0.77	0.67	0.49	الكهرباء والماء
7.48	7.49	7.50	4.95	6.67	8.48	8.27	8.68	7.35	5.8	6.34	4.29	4.64	4.40	4.40	4.41	2.16	1.19	البناء والتشييد
11.9	11.9	11.8	70.94	71.41	68.43	66.26	64.99	65.37	65.1	65.12	65.61	65.71	64.74	63.86	63.97	64.92	71.04	مجموع الأنشطة السلعية
7.85	7.84	7.84	7.77	7.64	7.68	7.64	7.21	6.30	75.3	5.66	5.56	6.25	6.55	8.03	11.35	11.90	11.93	النقل والمواصلات والمخزن
8.66	8.55	7.44	7.28	7.11	8.27	8.44	8.49	8.84	7.68	7.51	6.71	6.22	6.23	6.84	6.73	6.17	4.35	تجارة الجملة والمفردة والفنادق
5.25	5.47	5.70	4.63	4.32	4.91	6.57	7.18	7.33	28.5	8.62	9.03	9.42	9.70	8.78	8.54	8.33	2.48	المال والعقارات وخدمات التأمين
			0.80	0.47	0.84	1.01	1.72	1.59	11.3	1.12	1.19	1.53	1.38	0.6	0.56	0.46	0.25	البنوك والتأمين
43.3		43.9	3.83	3.85	4.06	5.56	5.46	5.73	7.21	7.51	7.85	7.89	8.33	8.18	7.98	7.88	2.22	ملكية دور السكن
17.2	17.1	17.0	19.68	19.07	20.86	22.65	22.88	22.47	21.8	21.79	21.31	21.89	22.48	23.66	26.62	26.40	18.75	مجموع الأنشطة التوزيعية
9.19	9.29	9.28	9.38	9.51	10.70	11.09	12.13	12.16	13.9	13.09	13.08	12.4	12.77	12.48	9.41	8.68	10.20	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
7.48	7.48	8.78	7.35	7.48	8.53	8.78	9.88	10.04	11.07	11.04	11.04	10.50	10.98	10.4	7.29	6.58	8.39	الخدمات العامة
9.64	9.86	10.0	2.03	2.04	2.17	2.31	2.25	2.12	2.10	2.05	2.04	1.9	1.79	2.09	2.12	2.09	1.81	الخدمات الشخصية
14.2	14.6	15.2	9.38	9.51	10.70	11.09	12.13	12.16	13.9	13.09	13.08	12.4	12.77	12.48	9.41	8.68	10.20	المجموع الأنشطة الخدمية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع حسب الأنشطة

المصدر - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2003-2017)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ، المدة (2018-2022)

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

**ثالثاً : الهيكل السلعي لل الصادرات (2003-2019)**

تمثل الصادرات ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي، وأن هيكل الصادرات يشمل جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لل الصادرات ، إذ يوضح التركيب السلعي طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي وكلما تنوّعت مكوناته السلعية وتوزّعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلة المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية ،اما التوزيع الجغرافي لل الصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات تجاه الاسواق الخارجية وكلما تركزت ايضا في اسواق محدودة دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي والجدول (14) يوضح هيكل الصادرات العراقية والذي يتضح بان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام إذ تشكل ما نسبته (92%) من مجموع الصادرات كمتوسط لمدة الدراسة (2003-2019) أما الجزء المتبقى الذي لا يتجاوز (8%) فهو صادرات سلعية غير نفطية، إذ بلغت الصادرات النفطية (8348.8) في عام 2003 مليون دولار وبلغت اعلى قيمة لها (93778.5) مليون دولار في عام 2012، إذ نلاحظ خلال هذه المدة أن هناك ارتفاعاً وانخفاضاً في صادرات العراق النفطية ولكن بشكل عام لم يلاحظ ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة أكبر من الصادرات النفطية وهذا يرجع نتيجة اعتماد العراق على النفط بشكل أساسى في عملية التصدير، إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات (99.54%) في عام 2011 ولتشكل الصادرات غير النفطية نسبة (0.46%) والتي اغلبها منتجات زراعية مثل القمح والشعير وغيرها ، واما بعد عام (2012) فقد انخفضت الصادرات النفطية مقارنة بالأعوام التي سبقتها حتى بلغت في عام (2013) قيمة الصادرات النفطية(89349.8) مليون دولار وشكلت الصادرات غير النفطية (418.1) مليون دولار إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى مجموع الصادرات (99.53%)، (على التوالي، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الصادرات (83980.9) اما نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى مجموع الصادرات العراقية فقد بلغت (99.47%) (0.53%) ونلاحظ أنه خلال المدة من عام 2014 وما قبلها ارتفاع كبير في قيمة الصادرات النفطية ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر برميل النفط في بعض الأعوام الى ما يقارب (140) دولاراً للبرميل الواحد ويظهر هذا واضحاً من خلال قيمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات إذ بلغت نسبتها (99%) في حين نلاحظ في عام (2015) قد انخفضت قيمة الصادرات النفطية انخفاضاً شديداً عن الأعوام التي سبقتها فقد بلغت (43058.6) مليون دولار وبلغت الصادرات غير النفطية (382.9) مليون دولار لكنها بقيت تشكل النسبة الأكبر من مجموع الصادرات على الرغم من انخفاضها وبنسبة

(%) لل الصادرات النفطية مقابل (0.88) لل الصادرات غير النفطية، وفي عام (2016) فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية (8442.7) مليون دولار أي بنسبة (%) 99.65 وبلغت الصادرات غير النفطية (29.6) مليون دولار أي بنسبة (0.35) % ويعود هذا الانخفاض الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية، وكذلك نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على ثلات محافظات وتوقف تصدير النفط في الحقول الشمالية الأمر الذي أثر بشكل واضح في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد في صادراته على مورد النفط فقط . وأما في عام 2017 ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى إلى (60,022.4) مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الصادرات على التوالي (%) 99.5 و(0.5) واستمر هذا الارتفاع في إجمالي الصادرات ليصل في عام 2018 (%) 99.5 (85,181.8) مليون دولار ولكن بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من اجتياح جائحة كوفيد -19 وما نتج عنه من انخفاض أسعار النفط فلقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية في عام (2019) إذ بلغت (83,101.0). ومن ثم تظهر الهيمنة الواضحة للصادرات النفطية على النشاط التصديرى، ويلاحظ من خلال الجدول تجاوز الصادرات النفطية نسبة (%) 98 من إجمالي الصادرات، في حين تراوحت باقي الصادرات ما بين (1%) - (2%) من مجموع الصادرات وهذا يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط .

**الجدول (14) الأهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية من إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2003-2019)**

السنة	إجمالي الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	الصادرات غير النفطية (3)	نسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات (%) (4)	نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات (%) (5)
2003	9711.1	8348.8	1362.3	85.97	14.03
2004	17810	17455.7	354.3	98.01	1.99
2005	23697.4	23199.4	498	97.90	2.10
2006	30529.4	29708.1	821.3	97.31	2.69
2007	39587	37847.1	1739.9	95.60	4.40
2008	63726	61883.7	1842.3	97.11	2.89
2009	39430.4	38964.7	465.7	98.82	1.18
2010	51763.6	51453	310.6	99.40	0.60
2011	79680.5	79407.5	273	99.66	0.34
2012	94208.6	93778.5	430.1	99.54	0.46
2013	89767.9	89349.8	418.1	99.53	0.47
2014	83980.9	83538.8	442.1	99.47	0.53
2015	43441.5	43058.6	382.9	99.12	0.88
2016	8472.3	8442.7	29.6	99.65	0.35
2017	60,022.4	59,730.5	291.9	99.5	0.5
2018	85,181.8	84,156.4	1025.4	98.8	1.2
2019	83,101.0	79,836.0	3,265.0	96.0	3.9
المتوسط	53183.04	52362.31	820.73	92.04	7.06

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة السنوية للسنوات (2003-2019). بغداد : البنك المركزي العراقي  
الاعمدة (5,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الثلاثة الاولى

#### رابعاً: نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2019)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، ومن ثم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، أما لأنها تنتج بكميات غير كافية محلياً، أو تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل الأفضل يكمن في استيرادها. ويتبين من خلال الجدول (15) هناك تذبذب في مستوى الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض ولكن نتيجة لتغيير نمط الاستهلاك من قبل الأفراد بسبب تحسن الوضع المعاشى لهم وكذلك بسبب تغيير النظام بعد عام (2003) ارتفعت الاستيرادات إلى (30952241.9) مليون دينار عام 2004 وبلغت نسبتها في الناتج المحلي (58.1%) ثم انخفضت في عام (2005) (34568508) مليون دينار وبلغت نسبتها من الناتج (47.1%) ثم انخفضت في عامي (2006) (2007) (322869096) (245426545) مليون دينار على التوالي وبعدها استمرت بالارتفاع لغاية عام (2013) لتصل نسبتها إلى الناتج المحلي (25.2%) والسبب يعود في ذلك للارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط ولأن العراق يعد بلداً ذات اقتصاد احادي الجانب فهو يعتمد على القسم الأكبر في صادراته على النفط الامر الذي انعكس على زيادة الرواتب والأجور وزيادة التشغيل وهذا ادى إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الاستيرادات من السلع كافة وفي عام (2014) انخفضت قيمة الاستيرادات بشكل بسيط لتبلغ (631738008) مليون دينار اما الاعوام (-2019) فقد شهدت انخفاضاً كبيراً قياساً بالعام الذي سبقهما والسبب يعود في ذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط والذي يعني انخفاض الإيرادات الامر الذي انعكس على انخفاض الأجرور والرواتب وكذلك انخفاض فرص العمل الامر الذي أثر سلباً في قيمة الاستيرادات بشكل عام، ويرجع ذلك إلى إجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيئة الكمارك بالسيطرة على المنافذ الحدودية فضلاً عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور القيم الاستيرادية التي يقدمونها والتي في ضوئها يتم السماح لهم بالمشاركة في مزاد العملة من أجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال .

**الجدول (15)**

**نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2019) (مليون دينار)**

نسبة الاستيرادات إلى %GDP	اجمالي الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
63.6	18833916	29585788.6	2003
58.1	30952241.9	53235358.7	2004
47.1	34568508	73,533,599	2005
33.7	322869096	95,587,955	2006
22.0	245426545	111,455,813	2007
26.5	417688388	157,026,062	2008
37.1	485684550	130,643,200	2009
31.7	513809010	162,064,566	2010
25.7	559293930	217,327,107	2011
27.0	688008794	254,225,491	2012
25.2	692014004	273,587,529	2013
23.7	631738008	266,332,655	2014
25.4	495564790	194,680,972	2015
29.3	578279310	196,924,142	2016
16.6	375717510	225,722,376	2017
17.5	439,737130	251,064,480	2018
9.34	248,749,270	266,190,571	2019
519.54		174,069,863	المتوسط

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والباحث ،النشرة السنوية للسنوات (2003-2019) بغداد: البنك المركزي العراقي

**خامساً: نسبة الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية إلى إجمالي الإيرادات (2003-2020)**

يعد العراق من أكثر الدول التي يهيمن النفط على الإطار الاقتصادي والسياسي فيها، ويعد أحد مركبات الاقتصاد ومصدراً للعملة الأجنبية، والذي يسهم في تمويل التنمية، حيث يعد العراق رابع أكبر مصدر للنفط في العالم ،أن الجدول (16) يوضح الإيرادات العامة و مكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي، إذ نلاحظ هيمنة الإيرادات النفطية والتي تتسم بالتنبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الانواع الأخرى من الإيرادات، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الإيرادات العامة للدولة وبالخصوص إذا كان المصدر ريعياً كالنفط يؤدي إلى اختلالات هيكلة الاقتصاد كالاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي . إذ كانت قيمة الإيرادات العامة في عام 2003 (2146346) مليون دينار عراقي ،في حين كانت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة عام 2003 كما موضح في الجدول (16)(%)85.79(%) وأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة(0.01%) إذ أنه بالنسبة لمساهمة الضرائب

فإنه بعد 2003 لم يختلف الأمر عما سبقه، فكانت نسب المساهمة في إجمالي إيرادات الدولة العامة تعد متذبذبة، وأن مساهمة الإيرادات الضريبية كانت متذبذبة جداً بعد عام 2003 ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في الموازنة العامة، الأمر الذي دفع إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات الضريبية، وكذلك السبب يعود إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي أثر في ضعف القدرة المستحصلة في جباية الضرائب، وكذلك القوانين والتشريعات الجديدة التي كانت تتضمن المزيد من الاعفاءات الضريبية لبعض المكلفين وتخفيف معدل الضريبة لدخول المكلفين، وانتشار التهرب الضريبي وضعف الرقابة الضريبية ، الأمر الذي جعل مسارات هذا القطاع وانجازاته التنموية تتسم بالتبذذب أما الإيرادات الأخرى فكانت نسبتها إلى الإيرادات العامة (14.18%) وهي نسبة مرتفعة قياساً بأنواع أخرى من الإيرادات ويمكن أن يعزا سبب ذلك إلى دخول الاعانات والمنح إلى العراق من الدول الأخرى بسبب ما لاقاه من دمار بسبب الحرب واستمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع وبنسبة تتجاوز (90%) خلال الأعوام اللاحقة بينما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى ما زالت نسبها متذبذبة ولم تتجاوز (5%) بمعنى الإيرادات النفطية هي الإيرادات المهيمنة على أنواع أخرى من الإيرادات.

ويلاحظ انخفاض الإيرادات العامة وبشكل كبير في عام 2009 لتصل قيمتها إلى (55243526) مليون دينار عراقي وقد شكلت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (42.28 %) كما موضح في الجدول (16) بعد أن كانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 (51.10 %) ، ويعد سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية وما نتج عنها من انخفاض أسعار النفط العالمية إذ بلغت قيمة الإيرادات النفطية (48871708) مليون دينار عراقي وهي كنسبة إلى الإيراد العام (%) 88.52). أما خلال الأعوام من (2010 و 2011 و 2012) فقد عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط خلال هذه الأعوام حيث كانت الأسعار خلال هذه الأعوام على الترتيب (107, 103, 103) \$ الأمر الذي تسبب بارتفاع الإيرادات النفطية خلال هذه الأعوام والتي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، إذ بلغت نسبتها من الإيرادات العامة على التوالي (90.15 %, 95.21 %, 97.31 %)، في حين بقيت الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى منخفضة وتشكل جزءاً قليلاً من الإيرادات العامة، وفي عام 2013 انخفضت الإيرادات العامة عن السنوات التي سبقتها بسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى \$103 والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية. ومن ثم استمرت الإيرادات العامة بالانخفاض خلال الأعوام (2014, 2015, 2016) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ولأن العراق يعتمد

وبشكل رئيس على الايرادات النفطية وتتأثر بشكل كبير بهذا الانخفاض إذ بلغت نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة على الترتيب (92.11)، (77.11)، (81.19)، ومن ثم مع تزامن حدوث الحرب مع (العصابات الارهابية) وما تطلبت من زيادة الانفاق ومع عدم كفاية الايرادات العامة حدث عجز في الميزانية خلال العامين (2015, 2016). وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن الايرادات النفطية بقيت هي المهيمنة على الانواع الأخرى من الايرادات ، ومن الملاحظ أيضاً أن الايرادات الأخرى وخلال هذه السنوات أخذت بالارتفاع في عام 2015 بلغت نسبتها من الايرادات العامة (19.77%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى لجوء الدولة إلى اتخاذ العديد من الاجراءات لزيادة إيراداتها بسبب الانخفاض الشديد في الايرادات النفطية ومن ثم عملت على زيادة حصيلتها من الايرادات الضريبية والرسوم الجمركية وغيرها من الانواع الأخرى من الايرادات.

ثم ارتفعت الايرادات العامة في عام 2017 ومن ضمنها الايرادات النفطية وكذلك الايرادات الضريبية إذ بلغت على التوالي (84.14%) (8.14%) مع انخفاض في قيمة الايرادات الأخرى إذ بلغت نسبتها (7.71%) في حين السنوات الباقية شهدت تفاوتاً وذلک بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات واضحة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) وقد تسببت التخفيضات في إنتاج النفط وتراجع أسعاره بسبب انخفاض الطلب العالمي في انخفاض إيرادات الميزانية العامة وكما في الجدول التالي (16)

**الجدول (16)**

**الأهمية النسبية للإيرادات العامة الى إجمالي الإيرادات في العراق للمدة (2003-2020) (مليون دينار)**

نسبة الإيرادات الخرى / الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية / الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية / الإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى	الإيرادات الضريبية	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	السنة
14.18	0.01	85.79	304539	349	15728387	2146346	2003
0.59	0.48	98.9	195892	159644	15725478	32982739	2004
1.3	1.22	97.47	527539	495282	32585085	40502890	2005
3.93	1.2	94.86	1930006	591229	39363454	49055545	2006
3.05	2.24	94.69	1669815	1228336	46534311	54599451	2007
4.86	1.22	93.9	3908054	985837	51701301	80252182	2008
4.43	6.04	88.52	3002836	3334809	75358291	55243526	2009
2.6	2.18	95.21	1826115	1532438	48871708	70178223	2010
8.21	1.63	90.15	8933585	1783593	63594168	108807392	2011
0.48	2.19	97.31	586791	2633357	98241562	119817224	2012
0.18	2.52	97.28	212997	2876856	109808784	113767395	2013
6.1	1.78	92.11	6429086	1885127	104671111	105386623	2014
19.77	3.03	77.19	13142621	2015010	97072400	66470252	2015
11.54	7.09	81.35	6280320	3861890	51790118	54409270	2016
7.71	8.14	84.14	5965754	6298272	69773400	77335955	2017
0.65	8.06	89.13	5799.8	7,210.6	668934500	106,569834	2018
8.10	8.01	84.18	6038.4	7,459.2	134787.7	107566995	2019
8.23	1.78	90.1	6262.4	7,694.1	144896.9	87077250	2020

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي،(البنك المركزي العراقي)،(2003-2017) بغداد: البنك المركزي العراقي.

- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2018-2020) بغداد: البنك المركزي العراقي  
الاعمدة (7,6,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاربعة الاولى .

**سادساً: نسبة مساهمة الإنفاق العام ومكوناته الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي .**

يعد العراق من بين الدول التي ساد فيها القطاع العام على مر السنين ،وكان الإنفاق العام الحكومي بعد 2003 مرتبطاً بشكل أساسياً بالإيرادات النفطية وبمستوى عالٍ جداً، وهذا يعني أن سياسة الإنفاق العام تكون أو تتميز بسياسة توسيعية، وتميز هنا بأن تكون ليس بالاتجاه المعين أو غير النوعي ،وهذا يكون مع الترجيح لكتفة النفقات التشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، وعن طريق بيانات الجدول (17) بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (%) 27.23 (2003-2018) مقارنة مع نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) 7.5 ،وفي عام 2003 بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) 0.67 وهي أدنى

نسبة يمكن ملاحظتها خلال مدة الدراسة وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتغير نظام الحكم وما أدى إليه من تدمير للمشروعات الإنتاجية والبني التحتية وتوقف خطط التنمية (حسن ،2014، 57)، في حين كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (16%) في حين كانت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري بالناتج المحلي الإجمالي (6.92%) ، لقد ارتفعت نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2008,2009 على التوالي (%)37.83) كما ارتفعت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ على التوالي (40.23%)، وكذلك نسب مساهمة الإنفاق الاستثماري بالناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (%)28.99)،(32.18%) في حين كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الإجمالي (%)39.7) في حين كانت نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي (27.69%) في حين كانت نسبة الإنفاق الاستثماري على الترتيب (%)35.54)، (32.04)، بينما كانت نسب الإنفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب (%) 25.77 (27.38%) أما الإنفاق الاستثماري العام فكانت نسبته (%)6.26)، (8.16)، وفي عام 2013 ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (%)39.06) في حين كانت نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تأخذ بالانخفاض خلال المدة من (2008-2018) ليبلغ (%)31.36)، (33.86)، (34.12)، (33.33)، (32.2) على التوالي إذ حدث هذا الانخفاض بسبب التراجع بأسعار النفط العالمية، لكن نلاحظ أيضاً خلال هذه الأعوام أن نسب الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بصورة تدريجية لتبلغ (%)22) (24.93)، (26.03)، (26.11)، (26.7) على الترتيب، في حين انخفضت نسب الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية لتبلغ (%)9.35)، (8.93)، (8.08)، (7.28)، (7.03) وأن هذا الارتفاع بنسب الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض نسب الإنفاق الاستثماري جاء بسبب دخول (العصابات الإرهابية) وما تبعه من زيادة الإنفاق على الجوانب العسكرية فضلاً عن الاعانات والمساعدات التي تقدم للنازحين وغيرها من هذه التبعات أي أن النفقات اتجهت للتزايد لصالح الجانب الاستهلاكي عن الجانب الاستثماري.

**الجدول (17)**

**نسب الإنفاق العام ومكوناته الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية  
للمدة (2003-2018)**

(مليون دينار)

نسبة الإنفاق الاستثماري (%)GDP/ (7)	الإنفاق العام الاستثماري (6)	نسبة الإنفاق الاستهلاكي (%)GDP/ (5)	الإنفاق العام الاستهلاكي (4)	نسبة النفقات العامة %GDP/ (3)	النفقات العامة (2)	الناتج المحلي الإجمالي (1)(GDP)	السنوات
0.67	198254.8	6.03	1784293	6.7	1982548	29585788.6	2003
5.66	3014733	54.66	29102758	60.33	32117491	53235358.7	2004
6.21	4572018	29.65	21803175	35.86	26375175	73,533,599	2005
6.3	6027680	28.72	27460197	35.03	33487877	95,587,955	2006
6.92	7723044	23.16	25822100	30.09	33545144	111,455,813	2007
7.56	11880675	28.99	45522700	37.83	59403375	157,026,062	2008
8.04	10513405	32.18	42053620	40.23	52567025	130,643,200	2009
12.01	19472000	27.69	44879984	39.7	64351984	162,064,566	2010
6.26	13623000	25.77	56016523	32.04	69639523	217,327,107	2011
8.16	20756000	27.38	69618783	35.54	90374783	254,225,491	2012
12.66	34647000	26.39	72226027	39.06	106873027	273,587,529	2013
9.35	24931000	22	58625226	31.36	83556226	266,332,655	2014
8.93	18564670	24.93	51832845	33.86	70397515	194,680,972	2015
8.08	15894000	26.03	51173437	34.12	67067437	196,924,142	2016
7.28	16464461	26.11	59025654	33.33	75490115	225,722,376	2017
7.03	01841.1	26.07	670529	32.2	80873189	251,064,480	2018

المصدر- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي للسنوات (٢٠١٤-٢٠٠٣). بغداد : البنك

المركزي العراقي

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥) بغداد :

البنك المركزي العراقي .

- الاعمدة (٣,٥,٧) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاخرى الواردة في الجدول

ويتضح لنا بصورة عامة وعن طريق بيانات الجدول (17) ارتفاع نسب الإنفاق الاستهلاكي العام عن نسب الإنفاق الاستثماري العام في الناتج المحلي الإجمالي ،على الرغم من أهمية الإنفاق الاستثماري العام في تحقيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي وكذلك تصحيح حالة الاقتصاد العراقي كونه أحدى الجانب يعتمد فقط على الإيرادات النفطية .وكذلك يلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفًا وبحسب النسب الواردة فيه هو التنامي المتواصل في حجم الإنفاق الحكومي ،ومع الحساسية الواضحة للإيرادات النفطية ، ويكون ذلك عن طريق الانخفاض، الذي تزامن مع الأزمة العالمية والانخفاض في أسعار النفط ،وان هذا الارتفاع والانخفاض بالإنفاق بسبب اسعار النفط بين لنا ويفك أن التدخل الحكومي هو كمي وليس نوعي ،وهذا يعني أنه لا يكون أولاً

ويملك أتجاهًا محدوداً، ومن ثم حسب الارقام الواردة آنفًا، يلاحظ أن التفوق يكون واضحًا جداً للجانب التشغيلي على الاستثماري، وأنه عندما يكون الطلب الحكومي هو ما يشكل جزءاً من الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي ، وأن هذا مؤشر على التنامي المستمر في الطلب الكلي الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية لها تأثير كبير في الاقتصاد ، وهذا يعرقل عملية التنمية، وأن تقدم الانفاق التشغيلي على الانفاق الاستثماري ومن خلال مستوى التخصص والتنفيذ الفعلى، أعطينا صورة واضحة عن الأسباب التي تؤدي الى التراجع في البنية التحتية للاقتصاد العراقي، ويؤدي هذا بعد ذلك ،إلى التراجع المتواصل في ركيزة الاقتصاد، ومن ثم يعد مبرراً واقعياً لما يتميز به من الضعف في القبال للاستثمار في البلد ،وكذلك القطاع الخاص العراقي أو الاجنبي وهذا يعد معرفلاً للتنوع الاقتصادي .فضلاً عن عدم القدرة على تحقيق استدامة مالية، وذلك لكون النفقات لا تعود بشيء للحكومة ،وذلك لأن جوانب الاستثمار فيها ليس في بناء البنية التحتية أو لدعم القطاع الخاص فأن هذا يتربّ عليه عائد للحكومة، ومن ثم فأنه هنا يعد عائقاً لتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني .

سابعاً : تراكم رأس المال الثابت (اسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي ) يعرف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساسية على القطاع النفطي ،ولأن عملية إدارة هذا القطاع بجميع عملياته تقع بيد الدولة وبهذا فإن القطاع العام هو القطاع المسيطر في الاقتصاد العراقي مقارنة مع القطاع الخاص ، ويمكن توضيح ذلك عن طريق استعراض نسب مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول (18) إذ يلاحظ ارتفاع نسب مساهمة القطاع العام مقارنة مع مثيلتها للقطاع الخاص والتي أخذت بالتبذبب والانخفاض منذ عام 2003 ويرجع السبب في ذلك الى تعرض القطاع الخاص إلى انتكasa بسبب الحرب التي قامت في هذا العام والتي أدت إلى تعرض أغلب المشروعات الخاصة إلى التدمير وتوقفها عن العمل وأيضاً رافق ذلك انعدام الطلب المحلي على المنتجات المحلية وذلك بسبب إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة، وبسبب انعدام الامن واستهداف أصحاب رؤوس الاموال، الأمر الذي نتج عن ذلك هروب المنظمين ورؤوس الاموال الى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوطين الأموال (عبد ،2017،44)، إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي أقل نسبة عام 2008 والتي بلغت (3.37%)، وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الحكومة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار نلاحظ أيضاً أن تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص أخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي إذ أخذت نسبته بالتزاييد بعد عام (2011) وقد بلغت (7.92%) عام 2010 ثم ارتفعت الى (45.8%) عام 2017 وهي أعلى قيمة حققتها القطاع الخاص في اجمالي

تكوين رأس المال الثابت . ولكن بقي منخفضاً مقارنة مع القطاع العام بسبب كون القطاع الخاص العراقي يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغرى ، واما القطاع العام فقد بقيت نسبته مرتفعة طوال مدة الدراسة وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع العام وأيضا قيام قطاع النفط الخام بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه أي بقاء القطاع العام هو الركيزة الأساسية في الدولة، كذلك يمكن القول إن الزيادة في أجمالي تكوين رأس المال للقطاع العام لا تمثل زيادة حقيقة وإنما هي تمثل وبقسم كبير منها عمليات تعويضية وإعادة اعمار لأغلب القطاعات التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي يمر بها العراق ، كما ان الدولة العراقية فشلت في دعم واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في التنمية وادارة الاقتصاد ، كما ان القطاع الخاص في العراق يبحث عن فرص الاستثمار المضمونة الربحية ، اي انه لا يجاذف في الدخول إلى المجالات الاستثمارية ذات العائد طويل الأجل (الربحية على الامد البعيد) كما أن الاستثمارات الأجنبية بقيت هي الأخرى متراجعة جداً ، نظراً لغياب الأمن والاستقرار الأمني والسياسي و من ثم الاقتصادي .

### **الجدول(18)**

#### **الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق (2018-2004)**

(مليون دينار)

نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص / أجمالي التكوين	نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام / أجمالي التكوين	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	السنة
15.93	84.06	4909650.1	782498.1	4127152	2003
15.93	87.04	2857807.1	370088.9	2487718.2	2004
4.31	95.68	10182362.2	438885.1	9743477.1	2005
5.3	94.69	16911154.7	897759.2	16013395.5	2006
8.88	91.11	7530404.5	669364.6	6861039.9	2007
3.37	96.62	23240539.1	785436	22455103.1	2008
10.3	89.69	13471242.3	1387679.7	12083562.6	2009
7.92	92.07	26252776.8	2079290.5	24173486.3	2010
8.89	91.1	28234992.6	2511907.9	25723084.7	2011
12.75	87.24	38139871	4865507.5	33274363.5	2012
18.07	81.92	55036676.2	9950129.9	45086546.3	2013
24.97	75.02	55837402.9	13947787.4	41889615.5	2014
35.97	64.02	46708716	16803774.6	29904941.4	2015
27.04	72.95	65898763.7	17820335.2	48078428.5	2016
45.8	54.1	323302.7	148267.3	175035.4	2017
40.7	59.2	319445.7	130296.3	189149.3	2018

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2003-2018). بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن الاقتصاد العراقي اقتصاد استهلاكي استيرادي غير منتج ، فهو يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية مع تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع

الزراعي والصناعي والسياحي والنفط والتعدين وغيرها، وكذلك فإن النمو المشار له في الناتج المحلي الإجمالي هو نموا في الإيرادات النفطية، وان وراء ذلك دلالات اقتصادية كبيرة اهمها أن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط وانعكس هذا فعلاً منذ منتصف 2014 بعد انخفاض اسعار النفط وعندما دخول العراق في نفق الأزمة المالية. وأن غياب الموارد المالية الازمة لتمويل الاقتصاد العراقي بكل فعالياته ونشاطاته ماعدا قطاع النفط قاد ذلك الى ارتباط هذه النشاطات والفعاليات الاقتصادية العراقية بسعر النفط ، وهذا يعني تذبذب الإيرادات وتقلباتها في كل الأجال القصيرة والمتوسطة والطويلة وذلك لأن اسعار النفط هي دالة لمتغيرات السوق والتقلبات اليومية ، ويعني ذلك ان العراق يكون امام حالتين : الاولى ايرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة وهذا يقود الى عجز في الموازنة ، اما الحالة الثانية : فهي عجز متراكم ليقود بذلك لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته.

## **المبحث الثاني**

## تحديات تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق

إن ريعية الاقتصاد العراقي جعلت منه هدفاً لمطامع الدول الكبرى للتحكم بهذا المورد ، إذ زجت به بالعديد من الحروب، ثم التغيير السياسي في (2003) حيث استولت الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الاقتصاد العراقي وانتشرت الفوضى السياسية التي نتج عنها انعدام الاستقرار الاقتصادي ومن ثم بروز مشكلات اقتصادية أصبحت تمثل تحديات حقيقة تواجه عملية البناء الاقتصادي وبالإمكان إجمال اهم التحديات بالشكل الآتي :

### أولاً : تحدي عدم الاستقرار الأمني والسياسي

ان تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبية والانقلابات المضادة الأمر الذي جعل معظم التغيرات في الحكومات والقيادات المتعاقبة تكون على شكل صدمات عنيفة ومفاجئة ، الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرار الضروريتين، فنجم عن ذلك فشل المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة في برامج خطط التنمية وفي جميع قطاعاتها. ويتمثل هذا التحدي بضعف مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني، وبعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة في عام (2003) ، وما رافق عملية الاحتلال من فرضي في إدارة المؤسسات وفشل في حماية حدود العراق الممتدة قرابة (3650) كيلومتراً مع كل من إيران والسعودية وسوريا وتركيا والكويت والأردن ، كل هذه الظروف خلقت المناخ المناسب لظهور حركات التمرد والإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها وسمياتها وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين ووصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من الخارج، ولكن ما زاد المشهد الأمني تعقيداً هو بروز ظاهرة المحاصصة والاستقطاب الطائفي وممارسة التمييز والتنافر على السلطة التي هيمنت على المشهد السياسي بعد أحداث (2003) إذ الحقت كل هذه التطورات أشد الخسائر بالبنية التحتية والإنمائية ، بعد أن تركزت عمليات التخريب على خطوط أنابيب النفط وتخريب خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء والمياه ، فضلاً عن الاستهداف المباشر لحياة المواطنين العزل، أذ يشهد أو يصاب بجروح عشرات الناس الأبرياء يومياً، ومن الطبيعي أن يقود استمرار هذا التحدي اليومي إلى منح الأولوية في التخصيصات للجانب الأمني وعلى حساب الإصلاح والتنوع الاقتصادي وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعة عشر سنة من التجربة الصعبة وباهظة التكاليف لكن لا يزال الملف الأمني يشكل تحدياً خطيراً يواجه عملية التنمية والانتقال في العراق، إذ ما يزال عدد من المحافظات العراقية تفتقر لحالة الاستقرار الأمني، فضلاً عن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وكذلك ما زالت هناك صعوبات تواجه عمليات فرض سلطة

القانون والنظام العام والعدالة بين المواطنين .(عبد اللطيف وخمس ،2020، 6-7) . وعلى الرغم من الآمال التي عقدت على عملية التغيير السياسي في (2003) وذلك بوصفها ستكون مدخلاً لإنهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكرис مبدأ التداول السلمي للسلطة ، إلا أن تلك العملية جاءت بنتائج مخيبة للأمال، فضعف دور الأحزاب و المنظمات المجتمع المدني جعل من عملية المشاركة في السلطة تقوم على أساس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليس على أساس مدنية وسياسية التي منحت الأولوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار، الامر الذي جعل من هذا التحدي مساهماً خطيراً في تعميق حالة الصراع والعنف وتعطيله لعملية تنوع مصادر الدخل الوطني.

### **ثانياً : تحدي الفساد الإداري والمالي**

إن ظاهرة الفساد في العراق تعد من أبرز التحديات في العراق والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التغيير السياسي (2003) إذ انتشرت بعد ذلك بشكل كبير وبالذات الفساد المالي والإداري والذي تمثل بوضع شخصيات لا يمتلكون القدرة أو المؤهلات العلمية بموقع قيادية في الجهاز الحكومي (التشريعي والتنفيذي ) الأمر الذي نجم عن ذلك فشل العمل الحكومي في تحقيق نتائج مقاربة للقدرات البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفاتها كما ظهر الفساد السياسي الذي يعد الحاضنة لكل أنواع الفساد إذ يوفر لمرتكبي حالات الفساد الحماية من الإجراءات القانونية ويغلق أفعالهم بتشريعات قانونية وهو ما يسمى بشرعنة الفساد الذي ي Kelvin يد القضاء ويقوض استقلاله حتى يكون فيما بعد أحد ضحايا الفساد (الابراهيمي، 2020، 7) إذ تنشر منظمة الشفافية (TI)

( Transparency International ) تقريرا سنوياً عن حالة الفساد في العالم ومستوى انتشاره في المجتمعات والمؤسسات وذلك ضمن معايير معروفة إذ يمنح خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح بين (10-1) إذ كلما اقتربت الدرجة من 10 دل ذلك على ضعف الفساد والعكس صحيح. إذ تشير نتائج المنظمة إلى أن البلدان التي تعاني من نزاعات طويلة الأمد وتصدع آليات الحكم الرشيد هي البلدان ذاتها التي ينتشر فيها الفساد على نطاق واسع حيث يخرج الفساد عن نطاق السيطرة عندما تضعف مؤسسات الدولة أو تنعدم من الأساس ، ومن ثم تهدى الموارد العامة وينتج عن هذا الوضع حالة من عدم الاستقرار وشيوخ ثقافة الإفلات من العقاب ، وهذا ما حدث للعراق بعد عام 2003 الذي يقع في نهاية مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً ،وكما موضح في الجدول الآتي:

### **الجدول (19)**

**مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه على مستوى الدول المشاركة للمدة (2003-2019)**

السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	عدد الدول المشاركة
2003	2.2	115	133
2004	2.1	130	145
2005	2.2	141	159
2006	1.9	160	163
2007	1.5	178	180
2008	1.3	178	180
2009	1.5	176	180
2010	1.5	175	178
2011	1.8	175	183
2012	1.8	169	174
2013	1.6	171	174
2014	1.6	170	174
2015	1.6	161	168
2016	1.7	166	168
2017	1.8	169	167
2018	1.8	168	170
2019	1.8	162	180

Sours : Transparency International, Corruption Perceptions Index (2003-2018)  
<https://www.transparency.org>

ويتضح من الجدول المذكور آنفًا حصول العراق على درجة (2.2) ضمن قيم مؤشر مدركات الفساد في عامي (2003&2005) والتي تعد أعلى قيمة خلال مدة الدراسة والتي تعطي الانطباع على معدلات الفساد المرتفعة آنذاك ، واحتل المركز (115) عالمياً من بين (133) دولة، وذلك في عام 2003 وما رافقها من بوادر فساد مالي واداري كبير تمثلت بالإجراءات التي قادتها سلطة الاحتلال الأمريكي وتراجع أداء السلطة الرقابية الذي أسفى عن فقدان العراق (9) مليارات من إيرادات النفط ، فضلاً عن تعاظم عمليات تهريب النفط العراقي وبيعه بصورة غير رسمية . وقد تعاظمت ظاهرة الفساد المالي والإداري مع تراوح قيم مؤشرات الفساد وتذبذبها صعوداً وزنو لا حتى شهد عاما 2014 و2015 اللذان شهدا احتلال العصابات الارهابية لأكثر من ثلث العراق وما رافقه من تهجير وترويع للمواطنين ملفاً شائكاً وبالغ التعقيد وهو ملف النازحين والشخصيات اللازمة لإغاثتهم والتي اعتبرها الكثير من شبكات الفساد ، وفي ظل عدم وجود جهود حقيقة تحارب تلك الآفة واستمرار تقاعس الأجهزة الرقابية والسلطات التي تولت الحكم في الأعوام الأخيرة الأمر الذي أسفى عنه شيوخ الفساد المالي والإداري بشكل رئيس إذ استقرت قيمة مؤشر الفساد عند (1,8) ليستقر مركز العراق عالمياً عند المرتبة (168) من مجموع

(170) دولة في السنوات الثلاث الاخيرة، وهو ما يمكن إيجازه في أن العراق قد احتل المراكز الأخيرة من حيث حجم الفساد الاداري والمالي ضمن نطاق مؤشر مدركات الفساد للمدة الزمنية (2003-2019) وذلك نتيجة التقصير في محاسبة سراق المال العام والمفسدين وعدم إيلاء الأهمية القصوى للهيكل الرقابي وأجهزته المتنوعة متمثلة بـ هيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام في مختلف الوزارات فضلاً عن ديوان الرقابة المالية، وذلك عن طريق اعتماد ضوابط وأسس حقيقة وبوابة واسعة يتم عبرها اللوگ الى خريطة طريق ناجعة تكافح الفساد بأشكاله كافة وردع الفاسدين وتقديمهم للمحاكم، فضلاً عن إعطاء دور و مجال لتمارس مؤسسات الاعلام ومنظمات المجتمع المدني جهودها في توجيهه و توعية الرأي العام من خلال اشاعة ثقافة فضح الفاسدين والتصدي لهم وكبح جماحهم (الربيعي ، 2018، 28)

ولم يقتصر الامر على حجم الفساد فحسب بل ان للفساد الاداري والمالي جملة من الآثار الاقتصادية التي ينعكس تأثيرها على عملية تنوع مصادر الدخل الوطني وتتمثل هذه الآثار بما يلي : (يونس وجسم وإسماعيل ، 2020، 454)

١ - اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر: طالما تؤثر نوعية ادارة الحكم العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي ،إذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ،الذي يجلب إلى البلد المضييف تكنولوجيا جديدة ومهارات ادارية حديثة واستنتاج البنك أيضا انه كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة (1%) ازداد جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة (4%) وأدى هذا الازدياد في نسبة الاستثمارات إلى انعكاسه على خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار. (راهي ،2018، 203)

٢ - اثر الفساد في النمو الاقتصادي : إن الحصول على الريع يؤثر سلبا في النمو سواء بالنسبة لأصحاب المشروعات المحلية أو الأجنبية ،إذ توجد هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما تكون أثارها السلبية في النمو الاقتصادي ،ويخفيض الموارد المتاحة للهيكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر ، والفساد هو العائق الرئيس للتنمية الاقتصادية وعادة ما تؤدي الرشوة إلى نتائج اقتصادية لا تتسم بالكافأة فضلاً عن إعاقة الاستثمارات الأجنبية والمحلي طويلاً الأجل ، مما يحد الفساد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات الضريبية، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير المنافع العامة الأساسية بما في ذلك سيادة القانون.

٣- أثر الفساد في القطاع الضريبي : عندما ينتشر الفساد في مجال الضريبة فيدفع بعضهم الى تقديم قرارات ضريبية تظهر وعاءً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يمكنون وبطريقة زائفة من اظهار مقدمة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقة ، ولكن بعضهم الآخر لا يُخفض هذه المقدرة بالطريقة نفسها، ومن هذا يظهر من يقدم قرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقة على الدفع ، وأخرى مزيفة فان هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع ، ومن الناحية الثانية يعد اخلالا بمبدأ العدالة الرئيسية التي تقضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع ، مما يترب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة ، وينتج عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل ، فان السياسة الاقتصادية لن تحقق أهدافها بما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية بسبب أن صانع السياسة المالية لا يستطيع ان يضع حجم الإيرادات الحكومية مقابل الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة .(محمود، 2004)

٤- أثر الفساد في الإنفاق الحكومي: أن شيوع الفساد وانتشاره في البلد سيترتب عليه سوء تخصيص موارده اذ سيتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع وسيكون التوجه إلى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام على سبيل المثال، وتجاهل الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة ،كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي وعلى تحسين مستوى المناطق النائية وان إعادة أعمار المشروعات العامة والمناقصات تكون إلى الأقربين وذوي النفوذ في السلطة والتميز بدرجة عالية أو استيراد المواد الخام والمواد الاستهلاكية من شركات ذات جودة منخفضة لأنها رخيصة، إن الفساد بصفته ظاهرة مجتمعية يضعف الدور الحكومي في توزيع الدخل لأن منافع الفساد تذهب إلى شريحة اجتماعية معينة وتشوه تخصيص الموارد وزيادة أعباء الإنفاق العام، اي كلما كان حجم الإنفاق كبيراً ارتفعت مستويات الفساد .( Samuel,2001,20 )

٥- أثر الفساد في سوق الصرف الأجنبي : من المهام التي تقوم بها الدول على إرساء السياسة النقدية تحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وان يتمس هذا السعر بالثبات على الأقل لمدة معينة حتى تتمكن من اجراء الإصلاحات الاقتصادية المعنية التي ترغب في تحقيقها، ولكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق الى سوقين، سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي وتميز هذا السوق بندرة في الصرف

الأجنبي مقارنة بالطلب ، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيهه هذا النقد أما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة وغير مرغوب فيها من وجهة المجتمع او يتم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي الى تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهربة من الخارج، وفي نتيجة يؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريتها في العجز مما يقود الى عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج .(منذر،2020،455)

وعلى الرغم من اجراءات الإصلاح فان واقع حال الاقتصاد العراقي وما وصل اليه من مستويات كبيرة في الفساد يتطلب مواجهة هذه المشكلة وذلك من خلال اسلوب الرقابة الشعبية وزيادة كشف حالات الفساد الى جانب تظافر الجهد الدولي للحد من الهدر المالي وهذا ما أكدته صندوق النقد الدولي في عام 2016 وذلك كأحد الشروط لاستمرار منح العراق القروض لكي يتجاوز ازمته الاقتصادية، ومن ثم فإن استمرار حالة الفساد في مؤسسات الدولة يعني بقاء العراق تابعاً لمؤسسات الاقراض الدولية في حل المشكلات الاقتصادية ولهذا يتطلب من الحكومة توافق إرادة سياسية ذات طابع وطني للتغلب على عمليات الهدر في المال العام من قبل الفاسدين ومن ثم التركيز على اتباع سياسة مالية فاعلة مع ضرورة تنوع الموارد المالية عبر تشغيل القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم الاعتماد على المورد الربيعي وذلك من أجل انجام عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق .

ونتيجة للآثار الخطيرة ازاء الفساد أتجه العراق كوسيلة لتخفيض الفساد الى رفع معدل تخصيص الموارد وذلك من خلال : (عبد الرضا وعاد،2012،17)

- تطوير النظام الضريبي وإصلاحه كون العراق يعتمد على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة، إلا أن انخفاض أسعار النفط أجبره على إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل وغيرها من المصادر كالرسوم بأنواعها .
- من أجل ضمان عمل السيطرة النوعية على السلع والخدمات يجب إصلاح النظام الكمركي وتفعيل إجراءات مكافحة التهرب الكمركي .
- اصلاح نظام العقود والمناقصات والمشتريات الحكومية الذي كان يسمح بظهور حالات فساد خصوصاً في المرحلة اللاحقة لعام (2003) والتاكيد على الوزارات بالتعاقد مع شركات عالمية مختصة ومعروفة بقصد منع الغش والاحتيال والمحسوبيّة.

- مكافحة غسيل الاموال الذي بدأ العمل بقانونه عام (2004) واعطى للبنك المركزي سلطة مراقبة جميع المؤسسات المالية وصلاحية التحقيق بمصدر الاموال.
- مكافحة تهريب النفط التي نشطت بعد (2003) لتمويل انشطة الاحزاب السياسية.

### **ثالثاً : تحدي المديونية الخارجية**

إن مشكلة الديون الخارجية كانت ولا تزال من اكبر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي وذلك بعد مشكلة الوضع الأمني والسياسي ومشكلة الفساد الإداري والمالي في الوقت الراهن، فضلاً عن كونها مشكلة اقتصادية وسياسية شكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي ومعرقاً لجهود اعمار العراق واصلاح ما دمرته الحروب والفصائل المسلحة لمحافظات العراق، أما من حيث الأرقام المعلنة لحجم الديون على العراق لغاية 2003، فتتضمن تبايناً كبيراً بين الجهات الدولية والدائنين من جهة والارقام التي تعترف بها الحكومة العراقية إذ يعترف العراق بالأرقام المقدمة إلى الأمم المتحدة عام 1990 والبالغة (41) مليار دولار ، بينما تقديرات نادي باريس تشير إلى أنها تتراوح بين (115-120) مليار دولار في حين بلغت تقديرات شركة ايكترو تيكس المتخصصة بتجارة الديون مبلغاً يتراوح بين (103.4 و 129.4) مليار دولار شاملة اصل الديون وفوائدها المتأخرة (البنك الدولي ، 2015، 17) وتنقسم ديون العراق الخارجية الى قسمين :

(عرببة ، 2008 ، 25)

القسم الأول : الذي تتحمله سياسات النظام السابق والذي تمت استدانته من دول وشركات وبيئات دولية مختلفة وبعد ان كان العراق يمتلك فائضاً مالياً يقدر بحدود (37) مليار دولار خرج مكبلاً بالديون واغلبها من الديون الكريهة وذلك بعد انتهاء حربه مع إيران .

القسم الثاني : وهو ما فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة عام 1991 وذلك بعد غزو الكويت لتعويض الدول والشركات والأفراد المتضررين من تبعات النظام السابق ، إذ تم الاتفاق على استقطاع (30%) من مبيعات النفط العراقي وذلك لدفع التعويضات المقررة من قبل اللجنة . ويمكن توضيح حجم الدين العام من خلال الجدول الآتي الذي يوضح الدين العام الداخلي والخارجي واجمالي الدين العام ونسبة إجمالي الدين الى الناتج المحلي الاجمالي.

**جدول(20)**

**حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) ونسبة اجمالي الدين الى GDP للفترة (2004-2020)**  
**(مليون دينار)**

السنوات	اجمالي الدين الداخلي (1)	اجمالي الدين الخارجي (1)	اجمالي الدين العام (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الدين الى %GDP
2004	6,061,688	129630480	135,692,168	53235358.7	25.48
2005	6,593,960	105066720	111,660,680	73,533,599	151.8
2006	5645390	81418012	87,063,402	95,587,955	91.7
2007	5193705	72109684	77,303,389	111,455,813	69.2
2008	4455569	54658564	59,114,133	157,026,062	38.6
2009	8434049	52667550	61,101,599	130,643,200	46.7
2010	9180806	55597230	64,778,036	162,064,566	29.8
2011	7446859	52836030	60,282,889	217,327,107	27.7
2012	6547519	51536034	58,083,553	254,225,491	23.8
2013	4255549	49908298	54,163,847	273,587,529	20.7
2014	9520019	50375864	59,895,883	266,332,655	23.4
2015	32142805	52638006	84,780,811	194,680,972	43.9
2016	47362251	52234944	99,597,195	196,924,142	50.5
2017	47678796	73153440	120,832,236	225,722,376	54.5
2018	41822918	48625780	90,448,698	251,064,480	36.0
2019	38331548	87108000	125,439,548	266,190,571	47.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،اجمالي الدين العام الداخلي للسنوات (2004-2019) . بغداد : البنك المركزي العراقي .

العمود (3) و(4) من اعداد الباحثة

يتضح من خلال بيانات الجدول (20) إن الدين العام الداخلي في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2004-2019) إذ بلغ اجمالي الدين العام الداخلي (6,061,688) مليون دينار لعام 2004 ثم ارتفع الى (6,593,960) مليون دينار عام 2005 وحيث أن نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (151.8%)، ثم انخفض الدين الداخلي للمدة (2006-2014) وذلك بسبب زيادة صادرات النفط الخام وارتفاع اسعارها مما ادى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة ،فضلا عن انخفاض الديون المتراكمة بذمة الحكومة او اطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية التي بحوزة البنك المركزي الى جانب القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الدوائر الحكومية (التقرير الاقتصادي ، 2012، 23) في حين شهد الدين العام الداخلي ارتفاعا خلال المدة (2015-2017) إذ بلغ (32142805) مليون دينار عام 2015 الى (47678796) مليون دينار عام 2017، ويعود السبب في ذلك الى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من العام 2014 ، والتي تمثلت بكل من: انخفاض اسعار النفط وما رافقها من تراجع في مستويات هذه الأسعار ،فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم (العصابات الارهابية)، اما باقية السنوات فقد انخفض حجم الدين

إذ بلغ حجم الدين العام الداخلي (41822918) مليون دينار عام 2018، والسبب في ذلك يعود إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق وارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية.

اما ديون العراق الخارجية ومن خلال الجدول (20) فيتبين ان الدين الخارجي كان مرتفعاً جداً خلال السنوات الأولى من الدراسة وذلك نتيجة لترامك الدين وفوائدها ما قبل 2003 ولكن اخذ هذا الدين بالانخفاض خلال المدة (2006-2009) اذ انخفض اجمالي الدين الخارجي عام 2009 ليبلغ (52667550) مليون دينار مقارنة بعام 2006 والبالغ (81418012) مليون دينار، وان سبب ذلك الانخفاض يعود الى تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة للدولة ،ولكن نلاحظ ارتفاع حجم الدين الخارجي ايضاً خلال عام 2010 إذ بلغ (55597230) مليون دينار ويعود بسبب ذلك الى زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، فضلاً عن قروض تمويل وزارة الكهرباء ثم عاود الانخفاض للمدة (2011-2014) وفيما يتعلق بالمدة (2014-2017) يلاحظ ان حجم الدين الخارجي اخذ بالارتفاع خلال تلك المدة إذ بلغ عام 2014 (50375864) مليون دينار واستمر الارتفاع بحجم الدين الخارجي إلى ان بلغ عام 2017 (73153440) مليون دينار وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة ( كقرض صندوق النقد الدولي ) فضلاً عن زيادة النفقات ولاسيما العسكرية منها بسبب ظروف الحرب مع الارهاب من ناحية، وتراجع العوائد المالية لل الصادرات النفطية التي تعد السمة الرئيسة التي يعتمد عليها العراق للحصول على الإيرادات من ناحية أخرى، فضلاً عن النفقات الكبيرة المترتبة على تدمير الممتلكات والبني التحتية للمناطق المحروقة الأمر الذي تسبب في اختلالات داخلية وخارجية وعجز كبير ومتزايد في الموازنة العامة، مما اضطر بالحكومة إلى اللجوء مرة أخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من أجل تغطية العجز المالي، وفي عام 2018 انخفض الدين العام الخارجي إذ بلغ (48625780) مليون دينار، وذلك بسبب انخفاض القروض الجديدة وقروض اعادة الدولة، فضلاً عن زيادة اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية اما في عام 2019 فقد ارتفع حجم الدين الخارجي إلى (87108000) مليون دينار. لذلك تجدر الإشارة إلى إنه على الرغم مما تم تحقيقه من الغاء او تخفيضات لبعض الديون ، إلا أن هناك مصادر من داخل البنك المركزي العراقي تشير إلى أن هذه الديون والتعويضات الكبيرة مازالت تشكل عائقاً أمام اعادة اعمار العراق من جديد وذلك لكون الاقتصاد العراقي لا زال يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات الفقر والبني التحتية المدمرة، الأمر الذي يتطلب مناشدة الدول على شطب ديونها وعد هذه الديون مساهمة من

قبلها في اعادة بناء العراق ، لأن معظم هذه الديون واقعة تحت وصف الديون الكريهة والتي يفترض الغاؤها كونها وظفت في تمويل الحروب بدلاً من استخدامها في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تصب في صالح الاقتصاد العراقي.(حسن ، 2010 ، 18)

أما بالنسبة لعبء المديونية : فتعتمد الدول في إدارة الدين العام على أساليب واستراتيجيات مختلفة للتعرف على مستويات الدين وتداعيات ارتفاعه وانخفاضه ، ومن ثم امكانية التنبؤ بخطورته وحدوده المعقولة ومن خلال نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية إذ يعكس هذا المؤشر حجم الموارد المالية المتاحة لدولة ما لتكوين الرصيد الذي سيتم استخدامه في خدمة الدين العام وأن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعني أن الدولة ستعاني عجزاً في موازنتها في الأجلين القريب والمتوسط والعكس صحيح(فاضل ، 2021 ، 53) ويلاحظ من الجدول (20) أن حجم هذا المؤشر في العراق كان مرتفعاً لغاية (2005) إذ بلغ (151.8%) وهي الديون المتراكمة قبل عام 2003 والتي تم اطفاؤها في نادي باريس من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مراحل، إذ تم الانتهاء منها عام 2008 كمرحلةأخيرة ، وهو العامل الذي أدى إلى انخفاض هذا المؤشر إلى (29.8%) عام 2010 وهذا الانخفاض كان بسبب عاملين رئيسيين أحدهما تخفيض ديون العراق الذي أدى إلى انخفاض بسيط لهذا المؤشر والأخر ارتفاع أسعار النفط والتزايد التدريجي لأسعار النفط ، في حين يلاحظ ارتفاع مستوى المؤشر خلال المدة (2015-2019) إذ ارتفع من (43.9%) عام 2015 وصولاً إلى (47.1%) عام 2019 وهو مؤشر سلبي يعكسه هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي.

ومن ثم فإن الآثار السلبية التي تترتب على المديونية الخارجية تجاه الاقتصاد العراقي تتمثل بعدم القدرة على تسديد خدمة مدفوّعات الديون الخارجية من خلال عوائد الاستثمار نتيجة تطور حجم الديون الخارجية والأعباء الناجمة عنها إذ سوف يولدان عنصراً مهماً لحدوث العجز في ميزان المدفوّعات الذي يعد أحد الآثار المترتبة على الديون الخارجية ومن ثم استمرار العجز وذلك لأن هذه الديون لم تعمل على زيادة صادراتها وخفض وارداتها . كذلك من الآثار السلبية التي تترتب على المديونية الخارجية هو اختلال قطاع الاستثمار إذ ارتبط الدور الريادي للاستثمار في النشاط الاقتصادي بعده من الشروط أهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تعكس على الواقع الاقتصادي للبلد إلى جانب توافر سوق العمالة المؤهلة ، كذلك انتشار البطالة بشكل كبير وبالذات في السنوات الأخيرة وذلك بسبب عدم كفاية عناصر الانتاج ولا سيما المتعلقة برؤوس الأموال، ومن ثم كل ما تقدم أثر بشكل كبير في واقع الاقتصاد العراقي وجعل من معضلة الديون المتراكمة عبئاً كبيراً جداً وعقبة معرقلة في مسيرة تنوع مصادر الدخل الوطني.

#### رابعاً : تحدي الدولة الرخوة

ظهر مصطلح الدولة الرخوة (Soft State) في كتابات الاقتصادي السويدي Gunnar Myrdal ) في ستينيات القرن الماضي، إذ يصف الدولة الرخوة تلك التي تصدر القوانين ولا تطبقها وإنما تسعى لتعليقها الأمر الذي ينتج عنه انتشار الفساد والمحسوبيّة ومن هذا المفهوم بدأ الاهتمام بالحكم على الدولة مرتبًا بدراسات التنمية السياسية التي سعت لتفصيل عدم قدرة الدولة لقيادة المجتمع نحو التنمية، مع التركيز على بعد المؤسسي في الدول النامية (جودة 2018، 32)، وغالبًا ما يكون مرتبًا بالضعف في القدرة أو الرغبة في إداء الدولة لوظائفها الرئيسية ، وما يخص وضع العراق فيقصد بالدولة الرخوة هي الظاهرة التي تعبر عن حالة الدولة التي تعانى من ترهل جهازها الإداري نتيجة لعجزه عن القيام باختصاصاته ومهامه الرئيسية ووقوعه ضحية لعدم الكفاءة، وانتشار الفساد والمحسوبيّة، بعد عملية التغيير عام (2003) سادت معظم أجهزة الدولة في العراق حالة من الفوضى الإدارية أسهمت في تثبيتها أكثر الفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال، ثم عززها الضعف في مستوى كفاءة الوزارات والأجهزة الحكومية الوطنية التي توالت على الحكم بعد (2003) إذ أن معظم هذه الأجهزة قد انبتق عن عمليات المحاسبة وما طلبه من (تغليب لاعتبارات الطائفية) على حساب اعتبارات التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة، ومن ثم كانت النتيجة هي حرمان الكوادر والكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية المتقدمة من فرصة تولي تلك المناصب وقدرت تلك التطورات إلى تكريس ظاهرة الدولة الرخوة، كما أن المقومات الاقتصادية التي تمتلكها أي دولة تعد أحد العوامل المؤثرة بتقل الدولة السياسي وزنها الاستراتيجي ، حيث أن بناء القوة السياسية لأية دولة لابد أن يكون معتمدا على أساس اقتصادي متين يحقق لأجزائها تكاملاً (دهيرب، 2014، 76)، وفي الوقت نفسه يكون عاملًا مهمًا من عوامل قوتها الذاتية يضاف إلى ذلك أن قوة القرار السياسي تعتمد إلى حد كبير على بنائها الاقتصادي، ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تكريس ظاهرة الدولة الرخوة في العراق ما يأتي: (الربيعي ، 2010: 1)

أـ. الفشل في تحديد الأولويات بالشكل الصحيح: فلا تزال الأولوية في اختيار الوزراء وكبار موظفي الدولة تتم على أساس الاعتبارات السياسية ، وليس على حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة، مما أدى إلى تكوين كوادر وأطر إدارية عاجزة عن القيام بمهامها بالشكل الصحيح.

بـ- عدم استقرار الجهاز الإداري وتعرضه للكثير من التقلبات غير المدروسة وغير المبررة على أساسٍ موضوعية تراعي مصلحة الجهاز الإداري، فكثيراً ما تلغى وزارات أو مؤسسات أو يعاد إنشاؤها من دون أن يكون هناك سبب منطقي لذلك.

جـ- التغيرات السريعة السياسية التي شهدتها العراق مؤخراً أفقدت الجهاز الإداري توازنه، وجعلته غير قادر على إنجاز أي تطور في المجال الإداري، إذ الحكومة تؤدي عادة ما يعرف بالآخر المغناطيسي فينجدب الجهاز الإداري وراء سياساتها، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع المربي إلى عدم التركيز على برامج التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية، ومن ثم انخفاض كفاءة الأداء التنموي والإداري.

دـ- عدم وجود رؤية استراتيجية تشمل منظومة الأهداف والغايات والرؤى الإدارية الاستراتيجية لمعالجة حالة التخلف الإداري فعدم وجود هذه الرؤية دفع إلى التركيز على المعالجات الآنية وعدم الإحاطة بأبعاد المشكلات الاقتصادية والإدارية والقانونية.

هـ- عدم توافر عنصر الثقة بالنفس لدى المشاركون في العملية السياسية أثر في قابلتهم على تنفيذ ما أوكل إليهم من برامج، وبعد عنصر الخبرة والتدريب أساساً قوياً لبناء مثل هذه الثقة.

وعليه فإن آثار الدولة الرخوة تتمثل بتراجع معدلات النمو الاقتصادية ، وارتفاع نسبة الفقر مما يتسبب بعدم إمكانية الدولة في توفير إمكانية العيش الكريم وفقدان العدالة في دخل الأفراد وتحقيق متطلباتهم المعيشية الأمر الذي يؤدي إلى وقوع المشكلات بين أبناء المجتمع وكذلك انتشار الفساد الذي يعد سبباً رئيساً في تأكل الدولة وانهيار القانون ومغذيًّا للعنف والجريمة وعدم الالتزام بالعقد الاجتماعي ولاسيما مع الأقليات لأسباب عرقية أو دينية ، كما ونتج عن هشاشة الدولة الضغوطات الديمografية وذلك من خلال تزايد اعداد السكان وتراجع حجم الخدمات التي تقدمها الدولة ونزوح في حركة السكان داخلياً وهجرة الكفاءات والعمالة إلى الخارج نتيجة حدوث مظالم جراء الصراعات والعنف وفقدان الأمن والأمان .

#### **خامساً: تحدي ربط الإنفاق الاستثماري بزيادة الإيرادات النفطية**

إن جميع الحكومات المتعاقبة وبغض النظر عن ميلها الإيديولوجية ربطت الإنفاق الاستثماري بالزيادة في الإيرادات النفطية، وذلك دون مراعاة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ، أو مدى توافر المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة ، الأمر الذي جعل التخصصات الاستثمارية

الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية متغيراً تابعاً لظروف الموازنة العامة والتي هي بدورها متغير تابع أيضاً لإيرادات النفط ، ففي حالة ارتفاع نسب العجز في الموازنة الحكومية نتيجة لتراجع إيرادات النفط سيتم التركيز على تغطية متطلبات الجانب الجاري من الإنفاق والتضخيم بالجانب الاستثماري ، وهذا ما كان يحصل فعلاً في أغلب مراحل التنمية في العراق ، إذ أكدت تجربة العراق الاقتصادية منذ عام 2003 حتى الآن على فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجي، وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المقدرات الضرورية للانطلاق بالاقتصاد العراقي، كنتيجة لتبنيها سياسة الاندفاع نحو تحقيق أقصى قدر من الإيرادات النفطية من دون رؤيا وطنية واضحة، واستراتيجية اقتصادية محددة، ومن ثم أخفقت في تحقيق هدف التخصيص الرشيد للإيرادات النفطية المتاحة الكفيلة بتحقيق هدف التنوع وزيادة فرص التشغيل ومن ثم تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. (البدري،2006 ) 6-5،

وبناءً على ما تقدم فإن أكثر التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي يأتي في مقدمتها انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي ودوره في تعزيز ظاهرة المحاصصة والاستقطاب الطائفي وممارسة التمييز والتذارع على السلطة التي هيمنت على المشهد السياسي الأمر الذي جعله مساهماً خطيراً في تعزيز حالة الصراع والعنف وتعطيله لعملية تنوع مصادر الدخل الوطني ومن ثم تنوع مصادر الدخل الوطني، ومن ثم التحدي الأكبر الذي يهيمن على مجل واقع الاقتصاد العراقي وهو الفساد الإداري والمالي الذي ينمو نتيجة الانعدام السياسي والانفلات الأمني وكذلك بسبب النزاعات طويلة الأمد وتصدع آليات الحكم وهذا ما شهد واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، إذ أدى انتشار الفساد إلى انعدام ثقة افراد الشعب في مؤسسات الدولة والحكومات الناشئة وما له من تأثير كبير كما لاحظنا في ضعف النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مكونات رؤوس الأموال وفي الإنفاق الحكومي ومن ثم في فشل عملية تنوع مصادر الدخل الوطني، ومن التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي المديونية الخارجية التي تهدد مستقبله وأمنه الاقتصادي السياسي والاجتماعي والتي تشكل عبئاً مالياً على الاقتصاد العراقي وعملاً سلبياً على المناخ الاستثماري، وكذلك تحدي الدولة الرخوة، وما يزيد من خطورة هذه التحديات أنها متشابكة ومترابطة بعضها مع بعض وأخذة بالاتساع ، من دون أن يقابل ذلك تبني الدولة لاستراتيجيات واضحة والتي من شأنها وضع الحلول المناسبة والملائمة لحل تلك التحديات.

ومن ثم فإن التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي المتصف باختلال الهياكل الاقتصادية، وضعف القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي، وتحطم الهياكل والبني التحتية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحرب وما قبلها، واختلال في الإنتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد والمناطق على حد سواء، وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، وفوق ذلك هو عدم وضوح العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية كلها امور مهمة تقتضي كيفية التعامل مع هذه المشكلات والتحديات، وتبني سياسة اقتصادية يمكن تصميمها مع الواقع العراقي في المستقبل، تعتمد على حسن التصميم، وطريقة ترتيب الأوليات والموارد المحشدة، ومتغيرات الواقع وثوابته في آن واحد. وأن الاقتصاد العراقي يمتلك قاعدة غنية ومتعددة من الموارد، فهو يمثل ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام ، ولديه من الموارد المائية ما يجعله بمنأى عن مخاطر الشحنة المائية، كما أن قوته العاملة الوطنية تفوق بكثير الموارد الموجودة في أي من بلدان المنطقة. اي من الممكن لمجموع هذه الموارد النهوض بالاقتصاد العراقي من جديد واستعادة مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط، بل يمكن وضعه ضمن الدول المتقدمة وأن بلوغ مثل هذه الاهداف يقتضي الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة التأهيل، والانتقال من اقتصاد تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجه نحو النمو، وكذلك الانتقال من اعتماد مفرط على عائدات النفط إلى اقتصاد متعدد، إذ بينت التجربة العراقية حقيقة صارخة قوامها أن الاعتماد الكثيف على النفط كمصدر وحيد للدخل والنقد الأجنبي، قد كشف هشاشة بنية الاقتصاد الوطني وتأثره بأي تغيرات تطرأ على محدوده الأساسي .

واخيراً يمكن القول إن تنوع مصادر الدخل الوطني في العراق مرهون بكيفية تعامل الحكومة مع هذه التحديات من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل الوطني .

### المبحث الثالث

#### سياسات تنوع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي

نص الدستور العراقي في المادتين (46و42) عام 2005 على ان " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد على وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما تضمن استثمار كامل موارده وتنوع مصادره، وتشجع القطاع الخاص وتنميته" ، "وتকفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة" ، هاتان المادتان تبيّنان ان الفلسفة الاقتصادية في العراق توجّهت ناحية تشجيع النشاط الاقتصادي الخاص بما يساعد على نهوض الاقتصاد العراقي واصلاح اختلالاته في ضوء أسس حديثة تحت رعاية حكومية بوصفها الممثل للدولة وصاحبة السلطة لإصدار سياسات اصلاحية لواقع الاقتصاد العراقي، عبر معالجة الاختلالات التي تعاني منها القطاعات الانتاجية خاصة القطاعين الصناعي والزراعي . إذ منذ فترة طويلة هيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي الذي اثبت فشله في ادارة موارد البلد وتوجيهها ناحية المجالات الانتاجية العالية ، فهو قطاع ذو طبيعة ضعيفة الانتاج والانتاجية ، كما انه اهدر الموارد الاقتصادية، لذا هناك دعوات لفسح المجال امام القطاع الخاص وذلك لأخذ دوره في ممارسة نشاطه في المجالات كافة خاصة الانتاجية منها، لذلك أصبح من الواجب على الحكومة ان توفر الاطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عمليات الانتاج والتوزيع وتأمين حرية المنافسة في الاسواق وضمان حقوق الملكية الخاصة ، وتقليل دور الدولة في مجال الانتاج للسلع والخدمات وتوزيعها ، وان يتم على وفق اجراءات اصلاحية شاملة ومدروسة، وذات وضوح في خطواتها وتكون مناسبة للوضع العراقي وبما يؤدي بالنهوض بالاقتصاد من خلال النهوض بواقع القطاعات الإنتاجية .

وتأسِيساً على ما تقدم سوف نتناول في هذا المبحث أهم السياسات الاقتصادية التي من شأنها تصحيح الاختلالات الهيكيلية وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني .

#### أولاً: الاصلاح السياسي والقضاء على الفساد المالي والإداري

لا يمكن ان نتصور وجود اصلاح اقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية الهدافة الى تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني ، بدون اجراء اصلاح سياسي في العراق والقضاء على الفساد المالي والإداري، فالخطوة الاولى تبدأ بإجراء الاصلاح السياسي ، اذ أن الاصلاح مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد، أما اصطلاحاً فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه (تغيير او تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقصان، وخاصة في المؤسسات والممارسات الفاسدة والإصلاح يوازي فكرة التقدّم وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل) (راهي، 2000 ، 18) ويقصد بالإصلاح السياسي

الخطوات كافة المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قديماً، ومن دون إبطاء أو تردد، وبشكل ملحوظ ، في طريق بناء نظم ديمقراطية بأي أنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد وبعد الإصلاح السياسي ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الصالح ومن مظاهره ،الشفافية وسيادة القانون ،والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ،والعدل وفعالية الإنجاز ،وكفاءة الإدارة ،والمحاسبة ،والمساءلة والرؤية الاستراتيجية وهي تجديد الحياة ولصيتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافقاً عاماً للدستور وسيادة القانون وفصل للسلطات وتحديداً العلاقات فيما بينها . ونتيجة للظروف الحرجة في العراق، فإن تنوع الاقتصاد العراقي ليس بالأمر البسيط في ظل تناقضات البيئة الاقتصادية والظروف الاجتماعية والمتغيرات السياسية والأمنية التي تقيد السياسات الإصلاحية. ولكن يمكن طرح المقتراحات الممكنة لتحقيق الاصلاح السياسي التي تدعم الاصلاح الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي كما يلي : (عمرو خديجة ،2019، 75)

- ١ - إعادة هيكلة النظام السياسي في العراق وتشكيل حكومة تكنوقراط متخصصين بعمل وزاراتهم ويتمتعون بخبرة وكفاءة عالية .
- ٢ - تشكيل مجلس وطني للسياسات الاقتصادية يرتبط بمجلس الوزراء يضم هذا المجلس في عضويته :

أ- الاستعانة بمجموعة من الاقتصاديين الكفوئين والمعرفيين محلياً وعربياً .

ب- استشارة ممثلين من الخبراء المهنيين في القطاع الخاص (رجال الأعمال) ذوي الخبرة والكفاءة .

إذ تكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تنوع مصادر الدخل والتمويل ،وتعيد التوازن الاقتصادي العراقي من خلال اتجاهين مترافقين، الأول: يتمثل بتقليل الصفة الريعية للاقتصاد من خلال تنوع مصادر الدخل غير النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط . والثاني يتجسد بالسعى إلى تنمية القطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمختلط خلال مجموعة من القوانين والإجراءات المنشطة الداعمة له بصورة واضحة بموجب سياسات موضوعية عملية لكي ينهض بدوره وأخذ زمام المبادرة في مختلف المجالات ، وفي الوقت نفسه يتم ترشيد القطاع الحكومي بصورة تدريجية ودعم القطاع الزراعي وتمكينه من إقامة المزارع الكبيرة ذات الإنتاجية العالية وخاصة في محاصيل الأمن الغذائي مع اعتماد سياسة تسعير

مشجعة للفلاح وداعمة له باتجاه تقليل التكاليف ، وكذلك تطبيق سياسات اقتصادية تحمي المنتجات الزراعية الغذائية في العراق من منافسة المنتجات الغذائية المستوردة .

### **ثانياً: الاصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني**

يحظى موضوع الإصلاح الاقتصادي بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فليس هناك اقتصاد في العالم لا يشجع على الإصلاح الاقتصادي. وهناك جملة من المبررات التي شكلت حافزا قويا للإصلاح الاقتصادي العراقي نذكر ابرزها (نوير، 2003، 12)

- ١- الركود والتذبذب في معدلات النمو وضعف القاعدة الإنتاجية التي تعكس الاختلالات الهيكيلية والقصور في الاقتصاد .
- ٢- تنامي الواردات السلعية وتراجع الصادرات مما يعني عجزا مستمرا في الميزان التجاري وبعده ميزان المدفوعات.
- ٣- زيادة الدين الخارجي مع ارتفاع في أسعار الفوائد الدولية الحقيقية مما زاد من أعباء خدمة الدين وهذا قابله انخفاض في الموارد من النقد الأجنبي بسبب التدهور في شروط التبادل التجاري الناجمة عن الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع المصدرة نتيجة للاعتماد على تصدير سلعة واحدة والتي كثيرا ما تكون عرضة للتقلبات في الأسعار الدولية مقابل ارتفاع مستمر في أسعار التكنولوجيا والسلعية الصناعية .
- ٤- قصور الأداء وضعف الإنتاجية مما يؤديان إلى عدم قدرة الاقتصاد القومي على النمو المتوازن والمتوافق ومن ثم فإن الاقتصاد لن يكون قادرًا على توليد وتعبئة المدخرات المحلية الكافية لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق التنويع الاقتصادي .
- ٥- التراجع في معدلات النمو للدول الصناعية الكبرى (التابع العالمي) والذي انعكس ليشكل انخفاضاً في الطلب على سلعة النفط ، اذ اتبعت العديد من الدول الصناعية سياسات نقية متشددة كان الهدف منها مكافحة التضخم وزيادة توجهات الحماية التجارية للدول الصناعية، كما أن للعوامل المناخية والبيئية مثل التصحر واتباع سياسات زراعية غير سليمة والتلوث البيئي ادى الى تراجع الانتاج الزراعي وال الحاجة الى التعويض من خلال الاستيراد مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات.

لقد تركت السياسات الخاطئة وسوء إدارة الاقتصاد الوطني التي فرضها النظام السابق والحادي والاضطرابات الداخلية والحروب والعقوبات الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلات ومعضلات كبيرة تؤكد ان النهوض بواقع الاقتصاد العراقي لا يتم الا

من خلال الإصلاح الاقتصادي (السامرائي، 2014، 90) وذلك من خلال التركيز على خلق سياسات اقتصادية ومعايير مؤسسية مستقرة وواضحة وهذا لا يتم الا من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات الاقتصادية واهماها:

**أ- دور القطاع الخاص في ظل اقتصادات السوق وبناء الشراكة الفعالة بين القطاعين (العام والخاص)**

ان القطاع الخاص بعد العمود الفقري لاقتصاد السوق وله الدور الكبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة ،وفي العراق وانطلاقاً من التغيير الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة الى ادراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد اليه وذلك لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية ولتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيس في توليد الناتج المحلي الاجمالي الى جانب الحكومة وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير.(كاظم ،2018:9) لكن ما يزال دور القطاع الخاص في العراق ضعيفاً وذلك نتيجة لضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتوج الوطني إذ أسهم القطاع الخاص خلال المدة 2004 – 2018 بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي (33.8%) و بلغ أعلى إسهام له في سنة 2016 بنسبة (42.7%) وأقل إسهام سنة 2006 عندما بلغ (29.7%) (الجهاز المركزي للإحصاء،2018:7) ويعد القطاع الخاص العراقي من القطاعات التي كثر فيها الفساد وصعدت فيه فئات اجتماعية هامشية بشكل كبير إلى المراتب العليا بعد أن استحوذوا على أرباح طائلة مكتنفهم من الهيمنة على انشطة معينة في هذا القطاع، ومن المتعارف عليه ان تجارب التحول الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالذات في الدول المتقدمة، تمت في ظل وجود دولة قوية كانت راعية ومساندة لعملية التحول، لكن الأمر مختلف مع التحول في العراق في ظل انهيار كامل للدولة وقطاع خاص ضعيف ليس بإمكانه ان يملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة. وحتى تعطى عملية التحول النتائج المتواخة منها ولا تكون مجرد عملية فتح الأبواب على مصراعيها على شكل عملية انفتاح منفذة باتجاه الخارج، يجب الاهتمام في بداية الأمر على بناء الاقتصاد من الداخل وخصوصاً الجانب الإنتاجي، وهو ما يتطلب رعاية وحماية من الدولة ،وحتى يقوى الاقتصاد على المنافسة التي سيواجهها عند الانفتاح باتجاه الخارج. إذ من بين الدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجارب العديد من الدول، هو ان التحول الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق بدون وجود قطاع خاص قوي وفاعل وحكومة مؤمنة بعملية التحول وموفرة لشروط عمل سوق المنافسة ومزيلة لكل ما من شأنه ان يشوه عملها من خلال الأرباح الاحتكارية والتي تكون على حساب الكفاءة والمعايير

الاقتصادية وتعظيم المنافع للوحدات الاقتصادية .وحيث أن العراق يعاني من غياب قطاع خاص مؤهل ممكّن ان يقوم بدوره في عملية التحول، ومن ثم يجب ان تكون الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص شراكة فعالة الهدف منها هو نجاح عملية تنوع مصادر الدخل الوطني ،من خلال العمل على ترسیخ نظام مختلط قائم على اساس الشراكة الواسعة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية حيث أن إحداث عملية التفاعل بين القطاعين العام والخاص وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات ، خاصة وان علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة وال الخاصة الأمر الذي يقود الى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي ربطت بين أجزاء الاقتصاد القومي المختلفة ، حيث أن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي .الأمر الذي يقتضي القيام بما يلي

(البستاني ،2009،96):

**(أ)- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي**  
وذلك من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطة والبرامج التنموية من جهة ، خاصة ما يتعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية سواء اذا كانت مادية ( كالطرق والجسور والمواصلات والمياه والكهرباء وغيرها ....) أو غير مادية ( مثل التعليم والتدريب والصحة )

**(ب)- دعم ومساندة القطاع الخاص**  
وبالاخص ما يتعلق بأنواع المساعدة التي تعزز توجه هذا القطاع باتجاه الانشطة الاقتصادية المختلفة ، منها ما يرتبط بالإجراءات التحفizية كالضرائب أو الإعفاء منها او ما يتعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص .

**بـ- استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر**  
في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أصبح عليه أن يتعامل مع الاستثمارات الأجنبية بوصفها واقعاً لا بد من التفاعل معه كمصدر مهم جداً لتمويل تنفيذ خططه الإنتاجية إلى جانب أن الاستثمارات الأجنبية تمثل مصدراً لنقل التكنولوجيا والخبرة والافتتاح على السوق الدولية وامكانية النفاذ إليها، ويعد العراق من البلدان التي بحاجة ماسة وملحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم عليه تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها،(السامرائي ،2014،90) وان الحاجة الماسة للاستثمارات الأجنبية تظهر من خلال صعوبة الاعتماد على امكاناتنا الذاتية لمعالجة المشكلات والاختلالات الهيكيلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومن ثم لا بد من توجيه الاهتمام

لخلق مناخ حاضن وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال خلق سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة وهذا لا يتم الا من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات الاقتصادية واهما ما يأتي:(السعادي،2015،84)

(أ)- **خصصة المشروعات العامة** : تشير معظم الأدبيات الاقتصادية الى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فان الخصخصة هي الباب الأوسع للدخول والاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قيام المستثمر الأجنبي بشراء المنشآت التي تتم خصخصتها او المشاركة في رأس مالها، وايضاً فأن قرارات التخصيص بحد ذاتها تعطي اشارة الى المستثمرين الأجانب بان مناخاً اقتصادياً جديداً قد بدأ بعيداً عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والخصوصة تخلق سوقاً اقتصادياً حرراً تعكس الأسعار فيه حقيقة مدى ندرة الموارد المتاحة لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة تتميز بالكفاءة ،إذ ادى تضخم القطاع العام في العراق الى تهميش القطاع الخاص مما اثر سلباً في الكفاءة الحدية لرأس المال (اي معدل العائد المتوقع) من الاستثمار الإضافي وهذا يؤدي بالنتيجة الى تراجع رغبة رأس المال المحلي والأجنبي ومساهمته في الاستثمار.

(ب)- **تفعيل السياسة المالية في العراق** : ان للسياسة المالية دوراً مهماً بالتأثير في تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص وذلك من خلال دورها في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل النظم الاقتصادية المترورة، وضمن هذا الإطار يحظى ضبط العجز في الميزانية الحكومية بأولوية خاصة على أساس انه يمثل احد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار الكلي الأمر الذي ينعكس على تحسين وضع ميزان المدفوعات، والقدرة على تحقيق معدلات نمو الدخل وال الصادرات، ومن ثم انخفاض الدين المترتبة على الاقتراض العام وتحسين الجدارة الائتمانية للبلد المضيف.(المنشداوي،2006،14) ان السياسة المالية التي تعمل على تمويل العجز من موارد حقيقة باستعمال أدوات الدين العام الداخلي المرتبطة بعوامل السوق هي سياسة تهدف الى التقليص التدريجي لقطاع العام وتعزيز الاتجاه نحو الخصخصة وتسهيء في توفير الموارد المالية والمادية لقطاع الخاص ومن ثم يقلل اثر المزاحمة مما يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على السواء ايضاً فأن السياسة المالية التي تسعى الى توجيه الإنفاق العام نحو تمويل التنمية وتطوير البنية الارتكازية من شأنها ان تدعم المشروع الاستثماري الخاص المحلي والأجنبي من خلال تقليل التكاليف وزيادة الانتاجية وبما ان العائد الصافي للمستثمر الأجنبي يتاثر بالنظام الضريبي للبلد المضيف لذا فان السياسة المالية

التي تعمل على صياغة هيكل ضريبي جيد وتعمل على تجنب الازدواج الضريبي على عائد المستثمر فضلا عن نوعية الحوافر المالية المقدمة للمستثمر الأجنبي من إعفاءات ضريبية وكمركبة تعد عامل جذب إضافي إذا ما توافرت الشروط الملائمة الأخرى من استقرار اقتصادي وسياسي .

(ج)- الإصلاح المصرفي : يعد وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة وذلك لخدمة الأغراض الاستثمارية والتنموية من المتطلبات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ ان إصلاح النظام المصرفي يؤدي الى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال مكافحة التضخم الذي يعد من المشكلات الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ يشكل التضخم عائقا امام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنه يعطى آلية الأسعار وبفقدانها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كذلك يلغى وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة بما يتعلق بإمكانية الشركات الأجنبية في تتبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة ومن ثم فإن التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشروعات طويلة الأجل.

(السعادي،2015،83) كذلك من خلال تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الذي يعد محددا اقتصاديا ذا اهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وان التقلب الحاد في سعر الصرف قد يعوق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم اليقين ومن ثم يقلل من رغبة الشركات الأجنبية تقديم التزامات طويلة الأجل لتوسيع القدرة على الإنتاج، إذ أن تلك الشركات لا تدخل سوق معين الا بعد ان يكون مسار اسعار الصرف فيها مستقرا بشكل ملائم بحيث يضمن مستوى معقول من الارباح . وإنما بالنسبة لأسعار الفائدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق دائما الى الأسواق التي تكون فيها أسعار الفائدة محررة ومحدة على أساس الطلب والعرض في السوق النقدي وان هذا التحرير لأسعار الفائدة هو من سمات الاجهزة المصرفية المتطرفة والنظام المصرفي المستقل الذي يعمل ضمن اطار اقتصاد السوق .

ومن ثم فإن هذه الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنها ليست الوحيدة إذ يحتاج المناخ الاستثماري الى تنمية وتطوير البنية التحتية والمؤسساتية وكذلك تطوير الأطر التشريعية

والقانونية التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر. لأن المناخ الاستثماري يمثل مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما التي تكون إما جاذبة للاستثمار أو طاردة له، إذ أنها تؤثر وبشكل كبير في القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

### ثالثا : إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي

يشهد الاقتصاد العراقي منذ بداية السبعينيات تذبذباً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي لم يستطع خلالها القطاع غير النفطي أن يمتص تأثيرها غير المرغوب في متوسط دخل الفرد ،إذ ما تزال نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة وتوازي معدل نمو السكان مما لا يضيف إلى الازدهار الاقتصادي شيئاً ،وان العراق اليوم مطالب بالعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل ومن ثم الاتجاه نحو التنويع وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولاً إلى هيكل اقتصادي يتاسب مع المتطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي وذلك من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية:

(محمد ، 2011:18)

**1- القطاع الاستخراجي (قطاع النفط) :** ان القطاع الاستخراجي يعد ذاتاً أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي إذ يسهم في تكوين الناتج بنسب تراوحت ما بين (51.6% - 60.22%) وذلك كما بينا من الناتج الحقيقي ،إذ ان القطاع النفطي يسهم بـ(95%) من إيرادات الموازنة العامة كما يمتلك أكبر احتياطي على مستوى العالم والذي يقدر بـ(150) مليار وذلك لغاية (2020) ويشار كذلك إلى ان الاحتياطيات المثبتة للغاز الطبيعي بلغت (126.7) تريليون قدم مكعب ،لتضع العراق في المرتبة العاشرة عالميا (خطة التنمية الوطنية،2018:147) ولكن الملاحظ ان معدل حرق الغاز هو (10.3%) كمعدل نمو مركب للمدة (2004-2017) وهو أعلى من معدل النمو المركب لإنتاج الغاز خلال المدة نفسها والبالغ (8.3%) ويشير الامر إلى هدر كميات من الغاز الطبيعي الذي اغلبه يصاحب انتاج النفط من الابار النفطية العراقية. كما يمتلك العراق احتياطياً كبيراً من مادة الكبريت التي قدرت بحوالي 600 مليون طن، اغلبه موجود في حقل المشراق بالموصل، إذ تعرض الحقل للاحتراك ثلاث مرات، وتدني مستوى التقنية المستخدمة في الانتاج، مما نتج عن ذلك تدني وضياع في الطاقة الانتاجية والتصديرية لهذا الحقل، (العلاف، 2019:84). وبالنتيجة فإن الاهتمام بقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي امر ضروري وحيوي

كونه الشريان الرئيسي لتمويل باقي القطاعات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال بعض المقترنات التالية: (العاني، 2005، 58)

أ- العمل على تحقيق التوازن بين الكميات المستخرجة للمواد الخام (النفط والغاز) مع الطلب والعرض العالميين لها، من خلال التعاون مع المنظمات الاقتصادية العالمية كمنظمة OPEC والمنظمة العربية أوابك OAPEC ذلك بما يحافظ على التوازن للأسعار العالمية لهذه المواد المستخرجة.

ب- العمل على توفير الاحتياجات المحلية من المواد المستخرجة لضمان تلبية احتياجات القطاعات الانتاجية الأخرى من هذه المواد، بما يؤدي إلى زيادة الانتاج الحقيقي لجميع القطاعات العاملة في الاقتصاد العراقي.

ج- العمل على توفير الاستثمارات الكافية للنهوض بواقع القطاع الاستخراجي وبالذات جانب التكرير النفطي من أجل زيادة الانتاج المحلي، وكذلك زيادة الاستغلال للغاز الطبيعي المهدور باعتباره مورد اقتصادي مهم لإيراد العراق . ومن ثم لابد من توفير البيئة الاستثمارية المناسبة ل توفير الخدمات العامة من كهرباء وماء وشبكات الطرق والمواصلات، الامر الذي يسرع من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية على مستوى القطاعات.

د- تطوير خطوط نقل النفط العراقي بما يؤدي إلى زيادة القدرة التصديرية، الامر الذي يزيد من حجم الانتاج النفطي.

هـ- تطوير مهارات وامكانات الشركات الخاصة المحلية من خلال التعاقد مع الشركات الأجنبية وتكييفها بهذه المهمة، ومهمة نقل التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الانتاج الاستخراجي، وكذلك لتعويض المنشئ من التكنولوجيات القديمة وتطوير الواقع التكنولوجي، وكذلك لابد من قيام الشركات الناقلة للتكنولوجية بتدريب العاملين المحليين على هذه التكنولوجية وتطوير مهاراتهم.

و- العمل على دخول القطاع الخاص العراقي كشريك مع المستثمرين الاجانب، وبعقود تضمن حصول الطرف الاول على امتيازات في عمليات الاكتشاف للموقع الاستخراجية وتشغيل الوحدات الانتاجية وبمساعدة الطرف الثاني .

2- **القطاع الصناعي التحويلي:** يعني القطاع الصناعي من عدد من المشكلات التي تخوض من نسب مساهمته في الاقتصاد العراقي بمؤشراته الانتاجية والتشغيلية ،وان من اهم هذه المشكلات تدمير ونهب الشركات الصناعية العامة في عام (2004) نتيجة الاحتلال الامريكي، وكذلك تقادم وسائل الانتاج المستخدمة في هذا القطاع وعدم استخدام التكنولوجيات الحديثة في العملية الانتاجية ، وتدني المستوى الانتاجي للأيدي العاملة في القطاع الصناعي بسبب تدني مهاراتهم وخبراتهم في كل من الشركات الصناعية العامة والخاصة فضلا عن اعتماد الانتاج المحلي على

مستلزمات الانتاج المستوردة الأمر الذي يزيد من الكلف الانتاجية كذلك وجود المنافسة الخارجية ذات الجودة العالية والمنخفضة السعر وعدم الاستقرار السياسي والأمني الامر الذي يؤدي الى تراجع الاستثمار والانتاج الصناعي، فضلاً عن الإغراق السعوي بسبب الانفتاح التجاري غير المنضبط، ووجود تدخلات خارجية تعمل بشكل متعمد لقتل الصناعة العراقية ومن ثم لابد من وجود عدد من الاجراءات التي تقلل هذه المشكلات وتغير حالة الاختلال الذي يعني منه القطاع الصناعي وتزيد من نسبة مساهمته ومن ثم تحقيق التنوع لمصادر الدخل الوطني . ومن هذه الإجراءات المقترحة :

أ- العمل على توفير البيئة الملائمة (من اطار قانوني وتشريعي وسياسي) تسهم في توجيه الاستثمارات باتجاه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بما يزيد من مساهماتها الانتاجية وقدراتها بتوفير فرص العمل للأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ، فيزداد تعبيء المدخرات وتوجيهها للاستثمار فضلاً عن الاستهلاك.

ب- تشغيل المعامل والوحدات الانتاجية المتوقفة عن العمل بالذات في القطاع العام وتأهيلها من خلال اجراء دراسات ومسوحات لهذه المعامل ذات الجدوى الاقتصادية لإعادة التأهيل، في حين المعامل التي تعاني من تدهور كبير في هيكلها الانتاجية فتعرض للبيع والخصخصة، حيث ذلك يحسن من وضع الانتاج في هذا القطاع ويزيد نسبة الاسهام الانتاجي للقطاع الخاص.

ج- العمل على تطوير المهارات والقدرات البشرية العاملة في القطاع الصناعي، بما يزيد من انتاجيتهم وتحسين نوع المنتجات التي ينتجها هذا القطاع.

د- قيام البنك المركزي العراقي بتشجيع قيام المؤسسات المالية الوسيطة لتقديم القروض القصيرة والمتوسطة و طويلة الأجل للمشروعات الصناعية .

هـ- العمل على منح القطاع الصناعي الخاص الحوافز الضريبية والكمريكية وذلك من اجل استيراد افضل البديل التكنولوجية المتوافرة في الخارج بما يزيد من اسهامات القطاع في الجانب الانتاجي.

و- القيام بإنشاء المراكز العلمية المهمة بتطوير الجانب الصناعي، تكون هذه المراكز قرب التجمعات الصناعية، وضمن ما يعرف بحاضنة الاعمال ليساعد على توظيف المنتج العلمي في المجال الانتاجي.

ز- القيام بإلغاء كلي او جزئي للأرباح المتأتية من انتاج وبيع المنتجات الصناعية، والعمل على تخفيض الرسوم الكمريكية الخاصة بمستلزمات الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية.

ح- منح المستثمرين الأجانب الحق في التملك للأراضي على وفق قانون الاستثمار رقم (36) لسنة 2006 وتعديلاته من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الصناعي .

**3- القطاع الزراعي :** ان العراق يعد من الدول الزراعية الذي يمتلك الاراضي الخصبة وصاحب نهري دجلة والفرات ومن ثم فان إمكانية زيادة رقعة الاراضي المزروعة من الممكن تحقيقها ، إلا ان تعرض بعض الاراضي الزراعية لظواهر التصحر والتعرية والتلخ ، ومعاناة هذا القطاع من مشكلات متعددة، الامر الذي سبب بانخفاض نسبة مساهمته بالنتاج والتشغيل لتعكس على حدوث اختلال هيكلی سجل اعلى مستوى له وذلك في عام (2015)بلغ حوالي (5.2%) وذلك نتيجة سيطرة (العصابات الارهابية) على الاراضي الزراعية في عدد من المحافظات العراقية الامر الذي اجبر الفلاحين على الهجرة للمحافظات الأكثر استقرار ، ونتيجة لهذه المشكلات التي تعرض لها الإنتاج الزراعي تستدعي الضرورة لوضع مجموعة من المقترنات التي من شأنها تغيير الوضع الانتاجي الزراعي المتدني والتي منها : (الدبسي ، 2009، 164-165)

أ- العمل على الاستخدام الضروري للآلات الزراعية الحديثة ، وتقنيات الري التي من شأنها رفع معدلات الاستخدام الأمثل لمياه الري، وضرورة وجود مراكز علمية تنقل كل ما هو جديد في مجال زيادة الانتاج الزراعي.

ب- لابد من إيجاد السبل للحد من ظاهرة التصحر والتعرية وزيادة نسب الملوحة في الاراضي الزراعية، وكذلك زيادة رقعة الاراضي المزروعة للساحات والطرق لتشجيع وتوسيع من ثقافة الزراعة وتشجير الاراضي المتروكة.

ج- العمل على استصلاح الاراضي الزراعية وتزويدها بشبكة طرق وموصلات، ووضع الخطط والبرامج التي ترفع من معدلات الغلة للمساحات المزروعة خاصة الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب الاستراتيجية.

د- العمل على ضرورة تنشيط الشركات الزراعية المنتجة للبذور، وتشجيع تأسيس شركات جديدة من أجل تقليل الاستيرادات لهذه البذور.

هـ- القيام بدعم القطاع الزراعي بالقروض التمويلية لنشاطاته الإنتاجية مع وجود الرقابة على كيفية انفاقها من قبل الفلاحين .

و- العمل على تشجيع الاستثمار في الثروة الحيوانية من أجل زيادة الانتاج الحيواني، عبر الدعم الحكومي لإنتاج وتربية الحيوانات الداجنة من قبل الشركات المستمرة في هذا المجال، فضلا عن ضرورة توفير وتطوير عمل المستشفيات البيطرية العامة والخاصة لحماية الثروة الحيوانية من الوبئـة والامراض.

4- القطاع الخدمي: لقد مر العراق بظروف صعبة ومعقدة خلال العقود الثلاثة الماضية حتى وقتنا الحاضر والتي كان من أكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني هو الحصار الذي أدى إلى بروز الاختلالات الكبيرة كالركود الاقتصادي وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة بشكل واسع، أما التجارة الخارجية التي يعتمد عليها العراق بشكل أساسي في إدامة متطلبات التنمية فقد انحسرت، كما إن العجز المزمن أصلاً في ميزان المدفوعات قد تزايد هو الآخر ومن ثم فقد ظهر التضخم الحاد، أما تفاقم هذا الكم الهائل من الاختلالات فقد عملت الدولة على إتباع سياسة اقتصادية مرنّة للحد منها، وكان من أهم العوامل التي أسهمت في التخفيف من حدة هذه المشكلات هو إعطاء الحكومة دوراً بسيطاً للقطاع الخاص إذ ألغت احتكار الدولة لفعاليات بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصيرفة والتأمين وقامت بتعديل وإصدار التشريعات التي تحقق هدف دعم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبشكل أكثر تحديداً في القطاعات الخدمية. لقد عانى قطاع الخدمات من الظروف التي أشرنا إليها وانعكس التدهور الذي لحق بالقطاعات الإنتاجية سلباً عليه، فقد أدى ذلك إلى تعطل شبه تام لبعض أجزاء الخدمات كالسياحة، وتعثر الأخرى كالاتصالات وخدمات البنوك والتأمين التي لم تقم بدورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نتيجة لوجود البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.(الجبوري،2012،8) ويتم إصلاحه من خلال الآتي :

أ- تنمية القطاع المصرفي عبر اعتماد الآليات المستحدثة في التعامل الإلكتروني مع الزبائن وبخاصة نظام البطاقة الإلكترونية والدفع الإلكتروني وتقليل تكاليف استخدام هذه الخدمات تشجيعاً لتنمية الوعي المصرفي والتعامل الإلكتروني لدى أفراد المجتمع .

ب- تطوير التعامل مع شركات التأمين ومؤسسات الادخار التعاوني لدى بورصة الأوراق المالية عن طريق طرح الأسهم بشكل واسع وذلك بهدف زيادة الموارد الاستثمارية لهذه المؤسسات الساندة لعمل السوق المالي العراقي وبما يسهم في رفع مؤشر السيولة لها .

ج- إيجاد آليات مؤسسية تساعده في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً لكي تستوعب عدداً أكبر من الشباب العاطل عن العمل .

د- القيام ببرامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات الازمة لقيام نشاط صناعي وخدمي وتقديم رعاية فنية مؤهلة كما هو الحال في مصر على سبيل المثال .

هـ إعادة هيكلية المؤسسات الخاصة بالخدمات العامة للدولة مثل البلديات وتقديم التخصيصات الازمة لهذا الغرض للحصول على معدات وآليات مناسبة لتقديم الخدمة الدائمة للمواطنين.

و- إعادة النظر بمؤسسات القطاع السياحي وتأهيله والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال السياحة من خلال الترويج للمناطق الأثرية وذلك لجذب الكثير من السياح الأمر الذي يدر موارد مالية للعراق مع تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة خاصة المدربين في مجال السياحة .

**5- قطاع البنية التحتية :** اهتم الكثير من الاقتصاديين والمؤسسات الدولية ذات الشأن في تطور ونمو البنية التحتية، إذ نرى ان البنك الدولي يعرفها على انها راس المال العيني المستثمر في مجالات الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والتي تشمل الطرق والجسور والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والتي يهدف من خلالها تقديم الخدمات لجميع القطاعات الانتاجية والخدمية بصورة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة، فضلا عن جميع خدمات البنية التحتية الاجتماعية والتي تشمل الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاسكان(داغر، علي، 2010: 117).

ان قطاع البنية التحتية يشمل مجموعة من المؤسسات والقوانين والتشريعات والسياسات التي يمكن ان تشكل القاعدة الرئيسية التي تستند اليها عملية التوزيع الاقتصادي ، فضلاً عن تشكيلاتها العامة الاساسية التي تستند اليها الشركات العامة والخاصة في جذب الاستثمارات سواء كانت محلية او أجنبية او تنشيط اسواق المال من اجل توفير رؤوس الاموال اللازمة لهذه الشركات او من اجل تمويل مشروعات البنية التحتية التي تتصرف بكونها متعددة المنافع والاثار والجوانب سواء كانت سياسية، او اقتصادية ، او اجتماعية او قانونية، والتي قد تتميز بانها ذات انتاج مباشر كما في قطاع النقل والطاقة او غير مباشر كما في قطاع الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والاسكان . ويمكن تطوير قطاعات البنى التحتية في العراق بالشكل الآتي:(الهيتي،2011،23)

**أ- قطاع الكهرباء :** ان عدم توافر الطاقة الكهربائية من خلال الانقطاعات المستمرة ولساعات تؤثر وبشكل سلبي في الاقتصاد بشكل عام وحياة الناس ورفاهيتهم بشكل خاص، إذ اشارت دراسة اعدتها لجنة الطاقة البرلمانية الى ان العراق يخسر سنوياً (40) مليار دولار وذلك بسبب الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية والذي يصل في بعض الاحيان ما بين(15-20) ساعة بحيث اثر ذلك في عمل الكثير من الورش الصناعية الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فضلاً عن مصانع الاسمدة والبتروكيماويات ومن أهم المقترنات لمعالجة الخلل في قطاع الكهرباء: ( خدوری،2013، 11 )

(أ)- أسناد قطاع الكهرباء الى مجلس اعلى للطاقة متخصص وتكون قراط يتم اختياره ليس على اساس حزبي او طائفي او محاصصة سياسية، ويحاسب ويدقق عليه من قبل جميع الهيآت سواء كانت مدنية كمؤسسات المجتمع المدني او مجلس النواب، وحتى ضمن الشفافية في العمل يجب ان تنشر تقارير شهرية، او نصف سنوية، او سنوية عن الاعمال المنجزة واماكنها والمبالغ التي

تم صرفها والجهات المنفذة للمشروعات ليتسنى للمختصين والمراقبين تقييم الاداء وابدأء الملاحظات وتشخيص الاخطاء ووضع الحلول المناسبة ومحاسبة المقصرين.

(ب)- إشراك القطاع الخاص في العمل ضمن قطاع الكهرباء من خلال المساهمة في عمليات الانتاج والتوزيع والنقل والافادة من التجارب الخاصة في اقليم كردستان، فضلاً عن اشراكه في جيابية وصولات الكهرباء وذلك من خلال شركات متخصصة ومسجلة رسمياً في الدولة وذات خبرة.

(ج)- إن بعض الوحدات السكنية تخلو من العدادات، وان وجدت العدادات فأنها اما قديمة او لا تعمل إذ تلجم الوحدات المتخصصة في الجيابية الى تقدير صرفياتدور من استهلاك الطاقة الكهربائية إذ لا تعكس هذه التقديرات الصرفيات الفعلية من الطاقة الكهربائية والتي قد يتم الاسراف فيها من قبل الكثير من المواطنين وبخاصة في الاسواق والمولات ومعارض الاثاث والسيارات وبعض المعامل الاهلية الصغيرة التي لا تمتلك عدادات سواء في المناطق السكنية من خلال تحويل بعض الدور الى ورش عمل لها سواء للإنتاج الصناعي او الغذائي. ولذلك لابد من القيام بحملة وطنية شاملة لصيانة العدادات القديمة وتحديثها، فضلا عن وضع عدادات حديثة ودقيقة في الدور والمشروعات الانتاجية والخدمية التي تفتقد اليها.

(د)- وقف التجاوز على الشبكات الوطنية حيث ان التجاوزات تفقد قطاع الكهرباء الكثير من الاموال التي يمكن ان تخصل من اجل صيانة وانتاج الطاقة الكهربائية .

(ه)- الاستفادة من طاقة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية حيث انها تنشط في كل انحاء العراق على مدار السنة .

(و)- الاستفادة من الطاقة الشمسية إذ تشرق الشمس في العراق كمعدل 12 ساعة يوميا في فصل الصيف وحوالي 9 ساعات في فصل الشتاء، ولذلك يمكن الافادة من الطاقة الضوئية التي تولدها الشمس في العراق والتي تتلاءم مع توافر المساحات الكبيرة من الاراضي الصحراوية غير المستغلة.

وتأسيساً على ما تقدم فإن العراق اذا اقدم على هكذا مشروعات فإنها سوف تكون صديقة للبيئة اولاً، وتتوفر فرص العمل للكثير من العاطلين ثانياً، فضلاً عن ان هذه المشروعات تستقطب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يحتاجها العراق في هذا القطاع الحيوي مع العلم ان اغلب المناطق التي تعمل فيها هذه المشروعات اما صحراوية او قرية من البحر وهي مناطق امنة نسبياً، او في المدن وبخاصة الالواح الشمسية التي لا تحتاج الى الكثير من الجهد والتقنية.

**بـ- قطاع النقل:** غياب الرؤية الاستراتيجية لبعض القائمين على تنمية وتحطيط المشروعات المستقبلية لهذا القطاع جعلت منه قطاعاً غير فعال بالرغم من إمكان تطويره بما ينسجم مع موقع

العراق في المنطقة، ولاسيما ان العراق يمتلك مساحات شاسعة من الاراضي غير المستغلة وبخاصة الاراضي الصحراوية التي تبتعد ولمسافات كبيرة عن مراكز المدن، فمن خلالها نستطيع ان نبني خطوطاً ومحطات عالمية للسكك الحديد تربط الشرق بالغرب. وفيما يأتي بعض المقترنات لتطوير قطاع النقل في العراق:

(أ)- يمكن ربط خط السكك الحديد العراقي بخط السكك الحديد الايراني وصولا الى الصين من خلال خط الحرير الذي يربط ايران بالصين، اما الخط المقترن فيكون من موانئ الجنوب في البصرة المجاور للشريط الحدودي مع الكويت- السعودية- الاردن- سوريا- تركيا ومن ثم اوروبا وقد يكون احياء لخط بغداد- برلين، ونكون بذلك قد حققنا هدفين رئيسين في ان واحد يمكن الهدف الاول: في تفعيل وتنشيط قطاع النقل من خلال تفعيل دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ونكون قد اسهمنا في تنوع موارد الدخل في العراق، اما الهدف الثاني: فيمكن في بناء محطات في الصحراء ومرافق خدمية وربطها بخطوط فرعية مع مراكز المدن والاقضية والنواحي فان ذلك يشجع ويولد حركة فعالة لتوطين السكان خارج مراكز المدن وبخاصة المدن التي تعاني من الاكتظاظ السكاني وبذلك نكون قد فعلنا اكثر من مشروع في ان واحد، بحيث تكون البداية في بناء مراكز حضرية ومرافق خدمية للعاملين في هذه الخطوط وان تطورت هذه المرافق قد تكون نواة لمحافظات جديدة فضلاً عن ان هذه العملية تولد نوعاً من الاستقرار الامني للبلد وبخاصة في المناطق الحدودية لان الدولة او الشركات التي تمتلك هذه المشروعات تكون حريصة على تفعيل الامن والاستقرار في المنطقة .

(ب)- العراق يمتلك شبكة من الطرق والجسور، ولكنها تحتاج الى عمليات الصيانة الدورية وبخاصة التي تضررت بسبب الحروب والنزاعات المدنية المسلحة التي تعرض اليها العراق، ولذلك يجب ان تدار عمليات الصيانة من خلال استحداث شركة متخصصة تمتلك الخبرات والمعدات ويفضل ان تكون شركة اجنبية وتطعمها بكوادر محلية من المحافظات والاقضية والنواحي كافة، وتنقاضى مستحقاتها من خلال فرض رسوم المرور في الطرقات وبخاصة طرق المرور السريعة، وبذلك فان عبء التمويل يرفع عن الدولة .

(ج)- العمل وبجدية فيربط كل محافظة مع اقضيتها ونواحاتها من خلال الطرق الحولية، وهي تجربة اثبتت نجاحها في محافظة النجف وكربلاء، فضلاً عن استحداث طرق فرعية تربط المحافظات مع بعضها وذلك من اجل تخفيف ازدحامات الطرق الرئيسية، مع الاخذ بنظر الاعتبار الطاقة الاستيعابية لهذه الطرق من خلال التعرف الدقيق على كثافة السكان في الاماكن التي تمر بها هذه الطرق، وابعادها قدر الامكان عن المناطق المزدحمة في مراكز الاقضية والنواحي .

(د)- فرض رسوم وضرائب على جميع انواع المركبات التي تعمل في العراق، تجلى سنويًا او بصفة دورية من المالكين سواء كانوا قطاعاً عاماً ام قطاعاً خاصاً، مع الاخذ بنظر الاعتبار نوع المركبة او حمولتها، وتستعمل هذه الرسوم لانشاء صندوق استثماري لتطوير قطاع النقل في العراق .

(ه)- إشراك القطاع الخاص في تأهيل وتطوير مرافق البنية التحتية للنقل، وبخاصة في مجال تأهيل الكوادر البشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

(و)- تفعيل دور محطات وزن الشاحنات الموجودة على الطرق الرئيسية، وذلك من خلال عدم السماح بالأوزان الزائدة في الشاحنات وبخاصة الكبيرة والتي تسهم وبشكل كبير في اتلاف الطرق وبخاصة في فصل الصيف وعلى وجه التحديد في المناطق القريبة من السيطرات الامنية وعندما يرفع بعض من هذه السيطرات يسبب لهذه المناطق الكثير من الحوادث المؤسفة، فيقترح هنا تفعيل النقل بالسكك الحديد من خلال ربط الموانئ والمطارات بشبكة فرعية للسكك الحديد داخل المحافظات ومن ثم تربط بالخط الوطني للسكك الحديد.

(ز)- العمل وبجدية على تكوين الاسطول البحري العراقي مع مراعاة تنوعه ليشمل ناقلات النفط، وبواخر نقل البضائع والأشخاص، فضلا عن البواخر المتخصصة بالصيد البحري وهي تجربة سابقة من بها العراق ابان الحقبة التي سبقت 2003، ويمكن إشراك الاستثمارات الأجنبية من خلال عقود الامتياز ولفترات زمنية محددة يمكن بعدها العراق من استثمار هذا المرفق الحيوي.

**ج- قطاع الاتصالات والانترنت:** يعني هذا القطاع من تخلف كبير وسوء في الخدمات المقدمة بسبب غياب المنافسة، إذ يدار من قبل القطاع الخاص الاجنبي والذي يجني الكثير من العملات الاجنبية وقد تصل الى المليارات من الدولارات التي تستنزف سنويًا وتحول الى خارج العراق، ولذلك فإن تطوير هذا القطاع يتم من خلال:

(أ)- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من اجل الافادة من الابتكار وسرعة المبادرة وتصحيح الاخطاء التي يمتاز بها القطاع الخاص وتقاسم التكاليف التي ترهق ميزانية الدولة، ويتم اختيار احدى الشركات او ائتلاف من الشركات الخاصة التي تتبنى المشروع وتنケل بنقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمال العراقيين إذ يمكن ان تحقق الشراكة مكاسب اقتصادية من خلال تخفيض الكلف وتحقيق فائدة كبيرة للمستخدم من جهة والشركة المقدمة للخدمة من جهة اخرى، فضلاً عن السعي لإبقاء عملية المنافسة بين الشركات وذلك من اجل تقديم احسن الخدمات.

(ب)- العمل وبجدية على استحداث شركة وطنية لإنتاج او تجميع اجهزة الحاسوب والهاتف النقال سواءً بأخذ الموافقة من شركة عالمية (الامتياز) ام فتح فروع لشركة عالمية في العراق لغرض الافادة من الخبرات الاجنبية، وتدريب الكوادر المحلية مما يساعد في الحد من البطالة وضغط النفقات العامة للدولة في مجال استيراد هذه الاجهزة من جانب، وتزويد السوق المحلية بما تحتاج اليه من هذه الاجهزة وضمان جدوتها من جهة اخرى.

ونستنتج من ذلك فان خدمات البنية التحتية ضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق ، اذ لا يمكن الوصول الى معدلات نمو مقبولة الا من خلال توافر خدمات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية إذ تعد تلك المؤشرات بمثابة منشطات للنمو الاقتصادي، فبدون بنية تحتية قوية وفعالة يكون من الصعب تحقيق النمو السريع والمستدام اذ يعد ذلك من ابرز الامور الحيوية للقضاء على الفقر تدريجياً، ومن ثم بناء دولة ذات اسس اقتصادية قوية تعتمد على مواردها الذاتية التي تجعل منها ذات وزن عالمي سواءً من الناحية الاقتصادية ام السياسية.

#### رابعا : تعزيز الإيرادات العامة للدولة

##### أولا:- المنافذ الحدودية :

يمتلك العراق مجموعة كبيرة من المنافذ الحدودية البرية التي تربطه بدول الجوار العربي وغير العربي وتشكل تلك المنافذ رافدا من روافد دعم الاقتصاد الوطني وعنصرا يساعد في تشطيط حركة التجارة والصناعة والسياحة ، وعليه يبقى لتطوير تلك المنافذ وتحسين اداؤها اولوية كبيرة لراسم السياسة العامة في العراق في المرحلة المقبلة ، حيث ان ما يحصل في المنافذ الحدودية من ازدحام للشاحنات الناقلة للمواد الغذائية ومن فوضى عارمة وبطء في انتقال الناس والبضائع وما يحصل من عمليات ابتزاز للمسافرين وما يجري من مساومات بين بعض التجار والمسؤولين لإدخال مواد غذائية وتجارية ردئية للسوق العراقي خلافاً للمواصفات المطلوبة ، وتحديا امام الحكومة العراقية . (العزاوي ، 2017، 2) و تعد الايرادات الجمركية التي تتحققها المراكز الجمركية في المنافذ الحدودية من اهم واكبر الايرادات التي تتحققها المؤسسات العاملة في المنافذ الحدودية .وكما يوضح الجدول (21) الايرادات الكمركية في العراق للمرة (2016-2020) اذ بلغت الايرادات الجمركية (647) مليار دينار عام 2016 ثم ارتفعت الى (1236)مليار دينار عام 2017 محققة بذلك زيادة تقدر ب(91%) (ويعود سبب الارتفاع في الايرادات الى ممارسة هيئة المنافذ الحدودية دورها الرقابي والاشرافي فور تأسيسها في عام 2017.استمرت بالارتفاع عام 2018 اذ بلغت (1692)مليار دينار وبزيادة تقدر ب(37%) عن العام السابق ونجمت هذه الزيادة عن اثر فرض اجراءات الرقابة والسيطرة على المنافذ البحرية. اما في عام 2019 فقد انخفضت الايرادات الجمركية الى(1059) (مليار دينار وبنسبة تقدر بـ ( 37 %) عن عام 2018

إذ بلغت الإيرادات الجمركية ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى توسيع الحكومة في منح الاعفاءات الجمركية وخاصة تلك الممنوحة للملكة الاردنية وكذلك استغلال الاعفاءات الجمركية من قبل بعض وكلاء الارباح وبالتعاون مع بعض الموظفين الفاسدين. اما في عام 2020 فقد بلغ مجموع الإيرادات الجمركية (1039) مليار دينار بانخفاض قدرت نسبته (1.8%) عن عام 2019، وكان منطقيا ان تكون نسبة الانخفاض اكبر نظرا للظروف التي فرضتها الازمة الصحية نتيجة انتشار(Covid-19). ومن ثم فإن عدم السيطرة على المنافذ الحدودية طيلة السنوات السابقة تسبب في ضياع ما بين (8 و 10) ترليونات دينار سنويا طيلة السنوات الممتدة من 2005 حتى 2020 فالإيرادات الجمركية السنوية يفترض ان لا تقل عن (10) ترليونات دينار في حين ان اعلى ايراد جمركي تحقق كان في عام 2018 والذي بلغ تقريرا (1692) مليار دينار، اما اقل ايراد جمركي فكان في عام 2005 إذ بلغ (101)مليار دينار (هيئة المنافذ الحدودية، 2020، 9).

**جدول(21)  
الإيرادات الجمركية في العراق للمدة (2016-2020)**

نسبة الزيادة	الإيرادات	السنة
—	647	٢٠١٦
%91	1236	٢٠١٧
%37	1692	٢٠١٨
%37-	1059	٢٠١٩
%18-	1039	٢٠٢٠

المصدر: هيئة المنافذ الحدودية ،الإيرادات الجمركية في العراق، بغداد : البنك المركزي العراقي

ويمكن القول إن الحكومة مازالت تعاني من مشكلة انخفاض الإيرادات الجمركية ومن الهدر في المال العام ويقدر بحوالي (8) ترليونات دينار سنوياً، وأن هذا الهدر الكبير ناتج من الآتي: (البياري ،2016، 86-88)

- ١- الاعفاءات الجمركية الممنوحة الى الاردن والتي اثرت كثيرا في الإيرادات الجمركية خاصة تلك الإيرادات المتحققة في منفذ طريبيل الحدودي.
- ٢- الاعفاءات الجمركية للمشروعات الاستثمارية التي استغلت استغلالا بشعا، بحيث شجعت ظهور مشروعات استثمارية وهمية غايتها تحقيق (ارباح ) من الاعفاءات الجمركية ذاتها.
- ٣- الاعفاءات الجمركية الممنوحة للأوقاف الدينية بموجب موافقات خاصة.
- ٤- المعابر غير الرسمية المنتشرة على حدود العراق المشتركة مع دول الجوار والتي يوجد معظمها في اقليم كردستان.
- ٥- عدم تسليم سلطات الاقاليم الإيرادات الجمركية المتحققة من المنافذ الكائنة على حدوده مع دول الجوار، خلافا لما نصت عليه قوانين الموازنة العامة الاتحادية.

٦- عدم التزام الاقليم بمعظم القرارات الاتحادية التي يصدرها مجلس الوزراء، وخاصة قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2019 الذي تم بموجبه توحيد التعرفة والإجراءات الجمركية وتوحيد الاجراءات المتعلقة بحماية المنتج المحلي وتوحيد الاجراءات الخاصة بفحص البضائع المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقدير والسيطرة النوعية. ان عدم التزام الاقليم بتطبيق هذا القرار مقابل تطبيقه بصرامة في بقية المنافذ الاتحادية شجع غالبية التجار على تحويل بضائعهم لادخلها عن طريق منفذ الاقليم، الامر الذي ادى الى حرمان الخزينة من الايرادات الجمركية التي كان يمكن تحقيقها في حال دخول البضائع من المنافذ الجنوبية والغربية والوسطى.

٧- تقشی الفساد الاداري والمالي في معظم الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية وازيد حالات التهريب والتهرب الجمركي من خلال ما يلي :

•**التلاعب في وصف الارسالیات نوعاً وكما**

•**تمرير الارسالیات دون اخضاعها للإجراءات الجمركية .**

•**تزویر اوراق الارسالیات والتلاعب في اجازات الاستيراد.**

•**استغلال الاعفاءات الجمركية الممنوحة الى الشركات الاستثمارية او الممنوحة الى العتبات.**  
وأن هذا الفساد لا يمكن معالجته الامن خلال الإجراءات الجمركية وربط الدوائر كافة التي لها علاقة بالتخليص الجمركي بنظام واحد، واستبدال الموارد البشرية العاملة في المنافذ بموارد بشرية جديدة شرط اختيار هذه الموارد البشرية بعناية فائقة وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة.

٨- تهالك البنى التحتية للمنافذ الحدودية ، خاصة تلك التي تستخدم في كشف حالات التهريب .

٩- غياب الدعم الحكومي لهيئة المنافذ الحدودية ، فعلى الرغم من اضافة اعباء جديدة للهيئة تمثل في اضافة ٦ منافذ بحرية و ٣ منافذ جوية، لم يتم تمكينها في مجال تعزيز الموارد البشرية من خلال تعيين موظفين جدد، او نقل موظفين من الوزارات التي تعاني من الترهل الوظيفي، واقتصر الدعم على نقل 300 موظف في عام 2018 في حين انها كانت بحاجة الى مالا يقل عن 2000 موظف ، وكان لهذا النقص الكبير في الموظفين وعدم التمكّن من ابعاد الفاسدين اثره المباشر في اضعاف قدرة المنافذ الحدودية على فرض اجراءات الرقابة والسيطرة.

ومن ثم لابد من القيام بمجموعة من الاصلاحات الضرورية التي تصب في مصلحة تنظيم المنافذ الحدودية وكذلك :

**أ - تطوير وتدريب الموارد البشرية:** أن الموارد البشرية في هيئة المنافذ الحدودية بحاجة الى :

(أ) إصلاح الهيكل الوظيفي للهيئة: إذ أنه بموجب المادة (14) من قانون هيئة المنافذ رقم 30 لسنة 2016 تم نقل الملاكات كافة الوظيفية والعسكرية والمدنية من المديرية العامة للمنافذ الحدودية التي كانت ترتبط بوزارة الداخلية الى هيئة المنافذ الحدودية التي ترتبط بمجلس الوزراء ، وأن

هذه المنافذ وحسب قانونها رقم 30 تعد مؤسسة مدنية ترتبط بمجلس الوزراء ومن ثم ينبغي أن تكون الغالبية العظمى من موارد她的 البشرية من الملاكات المدنية ، ولكن تطبيق المادة (14) التي ذكرت آنفًا من دون استحداث درجات وظيفية مدنية جديدة أو عدم قدرة هيئة المنافذ الحودية من نقل موظفين مدنيين إلى ملاكها ولد خلال في هيكلها الوظيفية . ومن ثم لابد أن يتم تعزيز المنافذ الحودية بموارد بشرية جديدة يتم اختيارهم على وفق معايير الكفاءة والنزاهة وكذلك وفقا للمؤهلات الأكademie والخبرة الوظيفية .

(ب)- تطوير الموارد البشرية واعتماد خطة للتدريب والتطوير تشمل الملاكات كافة العسكرية والمدنية وبالاعتماد على وصف الوظائف واعتبار اجتياز عدد من الدورات الحتمية شرطا من شروط الترقية .

(ج)- وضع معايير تعتمد الكفاءة والنزاهة لإسناد المناصب القيادية في هيئة المنافذ واسنادها قدر الامكان الى الملاكات المدنية .

(د)- تطوير القيادات الادارية العليا والوسطى واشراكهم في دورات تدريبية ، واعفاء من لم تثبت قدرته على إدارة التشكيل المكلف بإدارته .

**ب: اصلاح البنى التحتية :** حيث أن البنى التحتية في جميع المنافذ متهدلة وما يزال معظم موظفي المنافذ يعملون في بيئة غير مناسبة فلا ساحات مناسبة للكشف الجمركي ولا اجهزة كشف المخدرات ، كذلك هناك نقص في اجهزة السونار والموازين الجسرية والتي تعد الأساس في حساب الرسوم الجمركية ، كذلك أن معظم الطرق داخل المنافذ غير معبدة وكذلك الطرق التي تربط المنافذ بمراکز المدن غير صالحة. ولأجل تطوير البنى التحتية كافة يتم من خلال الاستثمار في المنافذ الحودية إذ يمكن الاستفادة من احالة المنافذ الحودية الى الاستثمار وتطوير البنى التحتية كافة للمنفذ مقابل السماح له بالاستفادة من المرافق الخدمية في المنافذ الحودية مثل المطاعم وال محلات التجارية وساحات وقوف السيارات وغيرها ، وذلك على أن تكون للهيئة حصة من الإيرادات المتحققة وأن لا يتم المساس بالرسوم الجمركية والضريبية . كذلك تطويرها من خلال المنح والهبات وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية والاتحاد الأوروبي .

**ج: التنظيم الاداري :** الذي يعد من المدخل المهمة في الاصلاح الاداري والذي يتم من خلال :

- ترشيق الهيكل التنظيمي لهيئة المنافذ والذي يسهم في خفض النفقات .

- اعداد دليل الصلاحيات في هيئة المنافذ والتوجه في تقويضها .

- اعداد دليل لوصف الوظائف الممكن استخدامه في التعيين والتدريب والترقية .

د: توحيد الإجراءات في المنافذ الحدودية : حيث أن من الاشكالات التي تعاني منها المنافذ الحدودية هي عدم توحيد الاجراءات الجمركية و ذلك نتيجة لعدم خضوع جميع المنافذ الحكومية الى سلطة الحكومة الاتحادية وبالذات عدم قدرة الحكومة الاتحادية من اخضاع منافذ اقليم كردستان لرقابتها وأشرافها . على الرغم من صدور عدة قرارات لمجلس الوزراء وأخرها القرار رقم 13 لسنة 2019 والذي كان من أهم فقراته هو توحيد التعرفة الجمركية وتوحيد الاجراءات الجمركية وتوحيد التعليمات الخاصة بحماية المنتج المحلي وتوحيد اجراءات فحص البضائع، وكذلك غلق المنافذ غير الرسمية وربط منافذ الاقليم بسلطة الحكومة الاتحادية ولكن لم يتم الالتزام بها .

ثانياً- قطاع الموانئ: يمتلك العراق أربعة موانئ تجارية رئيسة ممثلة بميناء ام قصر وميناء المعقل وميناء خور الزبير وابو فلوس ويؤدي ميناء ام قصر دورا كبيرا في استقبال السفن ويحتل الأهمية التجارية الأولى نظرا للمميزات التي يتميز بها وفي مقدمتها مسارات الملاحة البحرية وتتوفر الأرصفة المناسبة لاستقبال السفن ويأتي خور الزبير بالمرتبة الثانية وميناء ابو فلوس يقع ضمن المرتبة الثالثة وجاء ميناء المعقل بالمرتبة الرابعة وذلك لقلة طاقاته الاستيعابية . إن الشركة العامة لموانئ العراق تقوم بمهام ومسؤوليات كبيرة بتقديم التسهيلات المرتبطة باقتصادات الشحن البحري وبالتعامل مع خطوط السفن والنقلات وأن هذه الشركة بالرغم من كونها تتحمل المسئولية الكاملة فيما يخص قطاعها الذي يصب في خدمة الاقتصاد العراقي إلا أن الكثير من الأنشطة التي تقدم خدماتها داخل الميناء تمثل جهات ليس لها ارتباط إداري وثيق بالشركة العامة لموانئ مثل المراكز الكمركية والصحية وتلك التي تتبع لوزارات الصناعة والتجارة والمالية والزراعة والنفط والداخلية والدفاع، وأن القصور في أداء هذه الأنشطة والجهات يؤثر سلبا في أداء الموانئ (شامل، 2016، 5)

ويلاحظ من الجدول(22) ان قطاع الموانئ قد حق ارباحاً صافية طوال مدة الدراسة باستثناء عام 2004 الذي حق خسارة تقدر بـ ( 4020 ) مليار دينار ، ويعود السبب في ذلك الى تدمير البنى التحتية لموانئ العراق وتعرض الكثير من منشاتها وألياتها للسلب والنهب بعد عمليات القصف التي قامت بها قوات التحالف الاطلسي على القطاعات البحرية في احواض الموانئ داخل المياه الاقليمية العراقية ، ثم بعدها بدأت بالارتفاع التدريجي في النسب حتى شهدت الارباح الصافية في عام ( 157616 ) مليار دينار وهو يعد اكثرا ايراد حققه الموانئ منذ عام 2003 ويعود ذلك الى أن ادارة الشركة العامة لموانئ العراق بدأت مرحلة الاعمار الشاملة للموانئ العراقية منذ مطلع عام 2005، وان هذا الاعمار حدد في إنجازه (ثلاث مهمات) الأولى

هي إزالة الغارقات الكبيرة والكثيرة من الممرات الملاحية التي تستخدمها السفن للوصول إلى الموانئ العراقية والأسبقية الثانية ، هي عملية حفر هذه المسارات الملاحية وذلک بسبب تردي الأعماق فيها نتيجة الترسيبات الغرينينة الكثيرة التي تأتي من الأرضي ومن شط العرب ونهر الكارون وعدة روافد أخرى. ومنذ بداية عام 2005 باشرت إدارة الموانئ بانتشال مجموعة من الغارقات كانت تعوق عمل الأرصفة. أما ميناء أم قصر فقد تم رفع الغوارق من خور عبدالله وإجراء عمليات (دریجتك انترناشیونال) البلجيكية بالتعاقد مع (UNDP)(مكتب الأمم المتحدة الإنمائي)، وعلى منحة اليابان اذ رفعت ما يقارب من(12) مليون متر مكعب من الأطيان ووصلت أعمق القناة في مقطعها الأول(11) متراً مكعباً وفي المقطع الثاني(12,3)  $m^2$  من الممكن دخول السفن التي تحمل هذه الغواطس . أما في الأسبقية الثالثة لقد تم إصلاح (18) وذلك من مجموع (38) رافعة مرففية (عمران وخیر الله ،2012،249). في حين يلاحظ من الجدول (22) أن صافي الإيرادات سجلت انخفاضاً في عام 2015 إذ بلغت (105532)مليار دينار، مقارنة بعامي 2014,2013 ويعود السبب في ذلك إلى الوضاع الامنية العامة في العراق ومنها ما يعود إلى فرض التعرفة الجمركية الجديدة فضلاً عن التسهيلات المقدمة من موانئ دول الجوار ونوعية الخدمات الامر الذي يعد عوامل جذب للسفن لاستخدام موانئ تلك الدول الامر الذي أثر سلباً في الموانئ العراقية. في حين يلاحظ خلال المدة (2016-2018) بدأت بالارتفاع إيرادات الموانئ حيث يلاحظ في عام 2017 حق صافي الإيرادات (189531) مليار دينار في حين وصلت في عام 2018 صافي الإيرادات الى (2022675) مليار دينار ويعود الفضل في ذلك إلى تكثيف ساعات العمل والمتابعة المستمرة لعمل الملاكات الفنية العاملة في الميناء . أما في عام 2019 فقد انخفضت إيرادات الموانئ بواقع صافي شكل (184584)مليار دينار وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط بضاف إلى ذلك زيادة اعتماد العراق على شراء الخدمات الخارجية في تجارته الدولية ،ولا سيما خدمات النقل التي تشكل ما يزيد عن (45%) من اجمالي الجانب المدين في حساب الخدمات (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،2019،53)

**جدول (22)  
الإيرادات والنفقات لقطاع الموانئ في العراق لمدة (2003-2019) (مليار دينار)**

السنة	الإيرادات	نفقات	صافي الإيرادات
2003	11350	4272	7078
2004	33742	37762	-4020
2005	139747	57749	81998
2006	141074	71365	69709
2007	115819	85229	30590
2008	137901	133633	4268
2009	153150	135104	18046
2010	187453	140923	46530
2011	232902	161772	71130
2012	319384	189871	129513
2013	374754	217138	157616
2014	347357	194160	153196
2015	338091	197740	105532
2016	355153	207423	147730
2017	420167	230636	189531
2018	453307	250632	202675
2019	486301	301717	184584
المجموع	4300647	2634182	1631645

المصدر: الشركة العامة لموانئ العراق ،التقرير السنوي للسنوات (2003-2019). البصرة : شركة الموانئ

وللأغراض تطوير الموانئ العراقية وتعزيز الإيرادات المتأنية من قطاع الموانئ ورفد الموازنة العامة للدولة بآيرادات غير نفطية لابد من القيام بمجموعة من الاجراءات التالية :

١- الاستفادة من نقاط قوة الموانئ التي تمثل بوجود طاقات متاحة غير مستغلة للموانئ العراقية الحالية وموارد بشرية مستعدة للتطور ومواكبة الحداثة .

٢- كذلك أن وجود جبهة بحرية ضمن المياه الإقليمية تسمح بإنشاء ميناء يستقبل بواخر تجارية عملاقة ومن ثم تحويل الموانئ العراقية من ثانوية إلى موائـة رئيسـة الأمر الذي يعزـز موقع العراق الجغرافي بمثابة حلقة للربط بين الشرق والغرب وتعزيز تجارة الترانزيت مع بقاء الحاجة إلى تطوير البنية التحتية لشبكة السكك الحديدية .

٣- الشركة العامة لسكك الحديد والربط السككي للموانئ والذي يمثل المكمـل الحـقيقـي لتدفق البضـاعة من منابـعها إلى مناطـق الاستهلاـك والصـديـقة للبيـئة مـقارـنةـ بالـنقلـ بالـشـاحـنـاتـ،ـ وـتحـديثـ

القديم منه بما يتلاءم وال الحاجة الفعلية للبلد والتطور الحاصل لحجم البضاعة وذلك يكون بالتعاقد مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة خطوة اولى وفي ضوء بضاعتها يتم اعمار السكك وزيادة شاحنات سكك النقل بعد حل موضوع نقل البضاعة من ساحات الخزن لساحات الكشف الكمركي ومن ثم لعربات التحميل والتي تزيد من كلفة البضاعة ويتم التعامل في مسألة التخفيض على اساس الفائدة العمومية ومنها التخفيف على كاهل الشوارع العامة وتقليل الحوادث التي تحصل على الطرق الداخلية والخارجية والتي تمثل خسائر بالأرواح والاموال وانعاش واقع عمل هذه الشركة العريقة.

٤- وضع سونار سككي متخصص يسهل عملية التفتيش الكمركي من خلاله دون الحاجة لنقل الحاويات لمناطق الكشف الكمركي البعيدة عن خطوط السكك داخل الموانئ.

٥- تطبيق نظام الادارة الالكترونية في الموانئ العراقية وبافي قطاعات ودوائر الدولة، وذلك لما لها من اهمية في ربط الموانئ مع شبكات التجارة الخارجية وتطبيق نظام بشكل متكامل لدورات العمل الاساسية داخل الموانئ والذي كانت بدايته مع الشركة الكورية في الميناء الشمالي ومجموعة الرؤيا في الميناء الجنوبي لموانئ ام قصر ولتحقيق الهدف المنشود وتطبيقه في الميناء ان تضمن الشركات المنفذة والمتقدمة بالعرض بتطبيق نظام متكامل لدورات الجهات العاملة لربط الميناء مع ادارة وسلطة الميناء ،والجهات العاملة هي (الكمارك، الوكلالات البحرية، المصارف، المستوردون والمصدرون، وكلاء الاراج والمخلصون الكمركيون، النقل البري، ومكتب وزارة التجارة والسایلو، المدونة الدولية، الصحة، الحجر الزراعي، البيطرة، الشركات العاملة والمستثمرون من شركات التشغيل المشترك وبضمنها شركة نافذ )، وكذلك تنظيم عمل محطات الحاويات والبضائع وتأمين الاتصال الالكتروني مع السفن القادمة والمغادرة لضمان التفريغ والتحميل الآمن للبضائع في عناير السفن والساحات لتكون معرفة الكترونيا بالأرقام والبيانات.

٦- الاهتمام بالتأمين البحري وشركات التأمين الوطنية بتدريب الكوادر العراقية في الدول المتقدمة في هذا المجال فضلاً عن توفير مصدر محلی لتدريب بعض العناصر العراقية التواقة للتعلم والارتقاء بمستوياتها الفنية في التسويق والاكتتاب، وتسوية المطالبات، والتعامل مع متطلبات إعادة التأمين في الداخل والخارج ومن ثم تجاوز المشكلة الأساسية المتمثلة بعدم كفاءة قطاع التأمين في العراق من ناحية التنظيم وجود التخصصات في التسويق والكلفة والاستثمار

والتعويض لتعطية الفراغ التأميني الفني الحالي لإدارة النشاط اليومي بكوادر تأمينية عراقية مقدرة، من دون الحاجة إلى استيراد الكادر ، المؤهل فنياً ولغوياً.

٧- من اهم مفاصيل تحسين واقع العمل المؤسساتي الذي سينعكس ايجابا على واقع تطوير افراد هذه المؤسسات ولا يرقى هذا الواقع الا بالعامل الانتقائي على اساس علمي رصين ضمن استراتيجية واضحة ومحددة لاختيار الافراد بعيدا عن الانقاء الحزبي الذي عانى منه الاقتصاد العراقي منذ سقوط النظام، ثم جاءت الحكومات المتعاقبة بعد 2003 التي انتهت الأسلوب نفسه بالมوروث الفطري ولربما بشكل اعمق ومكثف للقاصي والداني. ومن ثم فإن المبدأ الامثل لهذا الامر هو اعداد خطة عمل مدروسة، بإشراك متخصصين وخبراء لوضع المناهج المتطابقة تماما لما تعتمده المنظمة الدولية الإيمو بما يؤمن عودة العراق للقائمة البيضاء ، كذلك من خلال اعداد الاشخاص وخصوصا للكوادر المتقدمة (قادة المؤسسات) بالاختيار الامثل للأشخاص ثم اختبارهم لمعرفة مستوى وشخصية القيادية لكل فرد والاعداد لتدريبهم وارسالهم للجامعات المعتمدة بأخذ الدرجات العليا للماجستير ضمن خطة استراتيجية للمستقبل والتي تتمثل باختيار الاولى للطلبة الخريجين من الجامعات لمختلف التخصصات ومن ضمنها اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية ، وتنتمي مقابلتهم واختبارهم ضمن لجنة محايدة يتم تشكيلها من جميع تشكيلات الشركات البحرية الحكومية والاهلية فضلاً عن الجامعات المعتمدة وذلك لعرض اختيار من توافر فيه الروح القيادية للمؤسسة المعينة والتخصص البحري او المحاسبي او الهندسي وغيره بعيدا عن الحزبية والمناطقية ومن ثم تكون الاشارة والمشورة بإعداده لتلك الشركات والجامعات وبقية المؤسسات والهدف هو لقطع الطريق بوجه التدخل الحزبي وغيره ، بأن يرسل لتلك الشركات المرشحون سواء كانت موائماً أم بحري أم اكاديمية وكذلك بقية الجامعات بكتاب رسمي يتضمن طريقة الاختيار والاشارة لإعداده للموقع الذي يعد له في المستقبل في هذه الشركة او تلك المؤسسة وذلك ضمن ثلاثة مراحل، الاولى تهيئته لإنقان اللغة الانكليزية، والثانية تعريفه بالعمل الذي سيكون فيه الراعي والقائد له والخدمة في جميع مفاصيل تلك المؤسسة على مراحل ثلاثة اشهر لكل مفصل، والثالثة يعطى فرصة الدراسة لنيل درجة الماجستير في الجامعات الرصينة خارج العراق بعد ان يكمل المراحل جميعها ضمن مدة السبعة الى عشرة سنوات وعلى المستوى البحري تكون الجامعة البحرية الدولية WMU والتي مقرها في مملكة السويد الاختيار الامثل والتي تعد احد تشكيلات المنظمة البحرية الدولية IMO برعاية الامم المتحدة وذلك ليكون قائد المؤسسة معروف دوليا لما تحويه هذه الجامعة من مناهج ضمن المقررات الدولية والتعرف الدولي للمشاركة الواسعة التي تحصل مع كل دفعة لمعظم بلدان العالم .

**٣- القطاع السياحي :** أصبحت السياحة ذا تأثير جوهري في تنمية الاقتصادات، إذ تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الناتج القومي للبلدان. وصار القطاع السياحي لكثير من الدول مصدرًا مهمًا للدخل القومي. وتعتمد قدرة الاقتصاد الوطني لدولة ما على الاستفادة من السياحة بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الازمة، ومقدمة تلك الدولة على توفير احتياجات السباح . وفي العراق تتواجد إمكانات سياحية ومقومات لتطوير هذا القطاع بمختلف أشكاله بعد رسم سياسة واضحة لجذب المستثمرين. وإن العراق بلد غني بالتراث القديم لما قبل الأديان السماوية الثلاثة وما بعدها؛ بما يمتلكه من أماكن تاريخية وثقافية وبيئية دينية، ويقدر عدد المواقع الدينية والتاريخية والأثرية والطبيعية والثقافية بـ(6500) موقع لم يتم الاهتمام بالأسسيات منها على النحو المطلوب ،في حين تم تجاهل الكثير منها ،ويعد توجه الحكومة العراقية لرسم استراتيجية لتبني هذه المواقع على النحو المطلوب سيحقق دخلا هائلا للاقتصاد العراقي ومن ثم تنويع مصادر الدخل الوطني ولكن قطاع السياحة العراقي يواجه أربعة عوائق تشكل تحديات للحكومة العراقية، وهي:(مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2018،22)

- التشريعات القانونية في حماية التراث والاستثمار وآليات تنفيذها .
- البيروقراطية والفساد الإداري في مؤسسات الدولة .
- البنية التحتية والفنادق والمطاعم ودور التسلية .
- التخطيط العمراني للسياسة السياحية.

ومن ثم يمكن تنمية قطاع السياحة في العراق عن طريق الآتي :

أ- إصدار التشريعات الخاصة بأحياء التراث العراقي ولاسيما في بغداد التي تشهد تأكل المباني التراثية .

ب- المحافظة على المعامل والمقومات السياحية، والبيئية، والطبيعية، والثقافية، والتاريخية، وإعادة تأهيلها، وصيانتها بنحو دائم .

ج- رسم صورة واضحة عن الفرص المتاحة، وأنواع السياحات المرغوبة من قبل السياح، ولاسيما المحليين منهم الذين يشكلون نسبة كبيرة وأساسية في تطوير القطاع السياحي.

د- توضيح مواطن الضعف والعمل على نقاط القوة الموجودة، ومن ثم الاستعانة من خلالها في رسم أي خطة مستقبلية .

هـ- تنوع المنتج السياحي المعروض من خلال المناطق السياحية المختلفة وبما يؤمن إقامة صناعة سياحية متقدمة تقوم بدورها بتأمين فرص عمل تسهم بمحاربة الفقر والحد من البطالة.

هذا ويعتمد تطوير السياحة على تنمية دائمة للمنتجات السياحية الموجودة وابتكار منتجات سياحية جديدة، والتي تثير الرغبة في السفر، وكذلك تنمية المهارات والقدرات التعليمية والتدريبية للعاملين في القطاع السياحي والفندقي، والأخذ بمعايير الجودة العالمية المتعلقة بالقطاع السياحي والفندقي، والعمل على إيجاد وسائل تسويقية جديدة. وكذلك يحتاج العراق إلى تطبيق نظام (الشباك الواحد) لشؤون الاستثمار إذ يمكن أن تتدبر جميع مؤسسات الدولة موظفاً عن كل مؤسسة يكون موجوداً بمقر مركز الاستثمار وذلك ليؤدي عملية التسيير بين مؤسسة الاستثمار والمؤسسة التي يعمل لحسابها. وأن الغاية من تأسيس ذلك المركز هو القضاء على قضيتي البيروقراطية والفساد الإداري اللتين تشكلان أهم عوائق الاستثمار. وبعد الاستقرار الأمني، تتمثل الخطوة الأولى لتهيئة المناخ الناجح للاستثمار بتشريع القوانين ذات الاختصاص، وكذلك وضع الآليات الناجحة التي تحول المناخ الاستثماري من طارد إلى جاذب. كذلك يحتاج القانون الاستثماري العراقي إلى التعديل حتى يجذب مشروعات الاستثمار، كما هو الحال في القانون المصري الذي منح الأرض بالمجان مع التخفيض في أسعار الطاقة، وإعفاء من الضرائب لمدة (10) سنوات.(علي ،2018،24) وكذلك ينبغي تقديم حوافز خاصة للمشروعات الاستثمارية تتمثل بخصم (بنسبة ما) من التكاليف الاستثمارية في المناطق السياحية الأكثر احتياجاً للتنمية . وكذلك إلزام الشركات الاستثمارية بالأنفاق في المجالات الاجتماعية من نسبة صافي دخل المشروع من الضريبة السنوية، مثل الصحة، وحماية البيئة، والتعليم المهني ،وكذلك التبنيين الاجتماعيين والثقافيين .

## **الاستنتاجات والتوصيات**

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات :

١. يعاني الاقتصاد العراقي من معضلة التناقض بين وفرة الموارد وتعدد المشكلات الاقتصادية و تعرضه للصدمات المالية .
٢. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات بنوية هيكلية متمثلة بالاتي:
  - أ. اختلال هيكل الانتاج لحساب القطاع النفطي اذ بلغت مساهمته بحدود (49%) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الاساسية خصوصا القطاع الزراعي والصناعي اذ بلغت مساهمتها (2.02%) (6.76%) على التوالي ، كمتوسط لمدة الدراسة.
  - ب. تعاني القطاعات الانتاجية الاساسية من اختلال هيكلی متمثل بالفرق بين مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمتها في تشغيل الايدي العاملة ، اذ بلغت اعلى درجة الاختلال في القطاع النفطي (60.42%) ثم القطاع الصناعي بالدرجة الثانية (11%) وجاء القطاع الزراعي بالدرجة الثالثة اذ بلغت درجة اختلاله (8.57%).
  - ج. اختلال هيكل الصادرات السلعية، اذ شكلت الصادرات النفطية بحدود(92%) من اجمالي الصادرات السلعية ، وال الصادرات غير النفطية لا تتعدي نسبة (8%) من اجمالي الصادرات كمتوسط لمدة الدراسة.
  - د. اختلال هيكل الانفاق العام اذ بلغ الانفاق الاستهلاكي بحدود (78%) مقابل (22%) تقريبا للإنفاق الاستثماري كمتوسط لمدة الدراسة.
  - هـ. اختلال هيكل الابيرادات العامة اذ بلغت الابيرادات النفطية اكثـر من(89%) عام 2018 مقابل (8%) تقريبا للضرائب و (0.65%) للإيرادات الأخرى .
  - وـ. ضعـف التـشـابـكـ القـطـاعـيـ فيـ الـاـقـتـصـادـ العـراـقـيـ وـضـعـفـ الرـوـابـطـ الخـلـفـيـةـ وـالـامـامـيـةـ بـيـنـ تـالـكـ القـطـاعـاتـ .
  - ٣ـ. عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ انـخـافـضـ مـسـاـهـمـةـ القـطـاعـ العـامـ فـيـ تـكـوـينـ رـأـسـ الـمـالـ الثـابـتـ لـاـ زـالـتـ نـسـبـتـهـ اـعـلـىـ مـنـ مـسـاـهـمـةـ القـطـاعـ الخـاصـ فـيـ تـكـوـينـ رـأـسـ الـمـالـ الثـابـتـ اـذـ بـلـغـتـ بـحـدـودـ (59%) لـقـطـاعـ العـامـ مـقـابـلـ (41%) تـقـرـيـباـ لـقـطـاعـ الخـاصـ.
  - ٤ـ. اـرـتـقـاعـ دـرـجـةـ اـنـكـشـافـ اـقـتـصـادـ العـراـقـيـ اـذـ بـلـغـتـ بـحـدـودـ (70%) تـقـرـيـباـ مـاـ يـجـعـلـ اـقـتـصـادـ العـراـقـيـ عـرـضـةـ لـلـصـدـمـاتـ الخـارـجـيـةـ.

٥. فشل السياسة المالية في التوظيف الامثل لموارد الدولة واستخدامها في تصحيح مسارات الاقتصاد .
٦. على الرغم من تعدد الخطط الاقتصادية الوطنية واختلاف الظروف والاهداف لكل منها ، الا انها جميعاً اتفقت على اهمية وضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال :
  - أ. تقليل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي .
  - ب. رفع مساهمة القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي .
  - ج. التأكيد على اهمية القطاع الخاص ودوره الريادي في الاستثمار والانتاج .
٧. غياب التخطيط الاستراتيجي الذي يجمع ويوحد خطط التنمية الوطنية في اطار زمني بعيد الأمد ، مما تمت ملاحظته صدور خطة جديدة قبل الانتهاء من الخطة السابقة من جهة وعدم وجود متابعة وتقييم ما تم انجازه في الخطة الوطنية من جهة اخرى . ومن ثم فشل الخطط الوطنية في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنويعه .
٨. هناك مجموعة من التحديات التي تقف امام تنمية الاقتصاد وتنويعه في مقدمتها الفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار الامني والسياسي وارتفاع مديونية العراق الخارجية وضعف البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية .
٩. تعد قطاعات المنافذ الحدودية والموانئ والسياحة قطاعات واعدة لرفد الموازنة العامة للدولة وتنويع مصادر الدخل الوطني .
١٠. تؤدي الاستثمارات الاجنبية المباشرة دوراً حيوياً في الاقتصاد العراقي وتنويعه من خلال ما يمتلكه من مقومات ومزايا تكنولوجيا ومالية وادارية .

**التوصيات:**

١. الحكم الرشيد : لتحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني لابد من وجود اطار عام تتوافق فيه الظروف الملائمة لعمل السياسات الاقتصادية واقامة المشروعات الاستثمارية بشكل جيد وفعال ، وذلك من خلال الآتي :
  - أ. محاربة الفساد المالي والاداري بكل اشكاله وصوره المختلفة وبكل الوسائل والامكانات المتاحة للحكومة بوصفه المعرف الاول والاساسي لعملية التنمية والاصلاح عموما والتنويع الاقتصادي بشكل خاص .
  - ب. تحويل دور الدولة من دور تدخلها الى دور تنظيمي لعمل السوق والقطاع الخاص .
  - ج. تطبيق الحكومة الالكترونية نظرا لما لها من ميزات ايجابية في ادارة وتطوير الاقتصاد والسرعة في انجاز المعاملات النقدية والتجارية من جهة ، وتقليل الفساد من جهة اخرى.
  - د. اعتماد التخطيط الاستراتيجي طويل الاجل (25سنة) يكون اطاراً عاماً لخطط خمسية (خمس خطط لكل خطة خمس سنوات) تقسم بدورها الى برامج سنوية يسهل تنفيذها ومتابعتها ومن ثم تقييمها وفق الاهداف المرسومة لها .
٢. ضرورة اتباع سياسة تنويع الانتاج من خلال الآتي :
  - أ. تطوير القطاع الزراعي ( النباتي والحيواني ) من خلال معالجة مشكلة شح المياه مع دول الجوار خصوصا تركيا وايران واللجوء الى التحكيم الدولي ، واستخدام الطرائق الحديثة في الري ، فضلا عن تقديم الدعم للمزارعين وتفعيل القروض الزراعية بفوائد منخفضة وشروط ميسرة
  - ب. تطوير القطاع الصناعي الحكومي من خلال اعادة تأهيل الصناعات التحويلية كصناعة البتروكيماويات والاسمنت وال الحديد والصلب في محافظة البصرة وصناعة الاطارات في الديوانية وصناعة الالبسة في النجف الاشرف وصناعة الزجاج في الرمادي وغيرها من الصناعات التحويلية التي تقدر بأكثر من 200 مشروع صناعي منتشرة في مختلف انحاء البلاد .
  - ج. تقديم القروض الميسرة والمبادرات المشجعة للتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
  - د. حماية السوق من المنتجات الاجنبية وضبط المنافذ الحدودية من خلال فرض التعرفة الكمركية على المنتجات التي يمكن توفيرها محليا ، مما يعزز من حصيلة الایرادات العامة للدولة من جهة وحماية المنتج المحلي من جهة اخرى .

٣. ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال :

- أ. الاستثمار الحكومي في المشروعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها مثل الاستثمار في البنية التحتية لقطاع الكهرباء والنقل والمواصلات .
  - ب. الاستثمار الخاص في المشروعات الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية من خلال تقديم الدعم الحكومي لها واصدار التشريعات اللازمة لحمايتها وتنظيمها وتنميتها .
  - ج. توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .
  - د. اقامة مشروعات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص سواء كان محليا او اجنبيا .
٤. تنمية وتطوير القطاعات الواقعة التي تردد الموارنة العامة للدولة بإيرادات مباشرة وتتنوع مصادر الدخل الوطني وهي :

- أ. القطاع السياحي : الاهتمام بالسياحة الدينية والطبيعة ( الأهوار ) من خلال اقامة الفنادق السياحية خصوصا في منطقة اهوار العراق وتطوير الصناعات الاثرية والحرفية وفي المقابل ضبط رسوم الفيزا للسياح الاجانب .
- ب. قطاع الموانئ : تطوير الموانئ وخصوصا الاسراع بإنجاز ميناء الفاو الكبير واستخدام التقنيات الحديثة والاستعانة بالشركات العالمية لإدارة الميناء وتنظيم الإيرادات وذلك لمحاربة الفساد المستشري في الموانئ وتقليل الهدر في الموارد العامة للدولة .
- ج. المنافذ الحدودية : ضبط المنافذ الحدودية مع دول الجوار ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد العراقي من حيث ضبط تجارة المخدرات التي باتت تهدد المجتمع العراقي من جهة والسيطرة على الرسوم الكمركية التي تعد احد روافد ومصادر الدخل الوطني .

٥. تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال :

- أ. السياسة المالية : ترشيد الانفاق العام والتخلص من الانفاق غير الضروري وتقليل رواتب الرؤساء الثلاث وامتيازاتهم الفاحشة ، وفي المقابل فرض الضرائب التصاعدية سواء على دخل الافراد أم الشركات .
- ب. السياسة النقدية : تقديم القروض النوعية التي توجه نحو تنمية المشروعات الزراعية والصناعية وبشروط ميسرة ، فضلا عن دورها في تحقيق الاستقرار النقدي .

المصادر

**المصادر:**

١. ابادي، مصطفى الكاظمي، و عبود، محسن عبد الرضا . ( 2018 ) . أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ( 1990- 2014 ) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (26) ، العدد (2).
٢. أسماء ، بلاغعا . (2018) . دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد دراية .
٣. الابراهيمي، باسم عبد الهادي حسن.(2020). السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدریش ایربرت : مكتب الأردن وال العراق
٤. الأمم المتحدة .(2007). حساب الدخل للأمة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العدد(85)، السلسلة(واو):نيويورك
٥. الأمم المتحدة. (2006) . "تقرير عن اجتماع الخبراء المتعلق بالتنويع الاقتصادي" ، واشنطن: بترومين.
٦. ابراهيم ، عماد خليل . وجبر، شيماء عبد السatar .(2018) . دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون العراقية، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية ، بغداد : الجامعة التقنية الوسطى.
٧. بريهي ، فارس كريم.(2011).الاقتصاد العراقي(فرص وتحديات)دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية الادارة والاقتصاد ،العدد(27)،المجلد(23).
٨. البستاني، باسل .(2009) . جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة بين منابع التكوين و مواقع التمكين، الطبعة الاولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٩. بشير ، سعد زغول . (2013) . التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2011-2013) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء : مركز التدريب والبحوث الإحصائية .
١٠. بن منصور ،موسى . و زنكري ،مليود.(2010) . فاعلية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،الجزائر: المركز الجامعي .
١١. البياتي ،فارس رشيد .(2008) . التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه، عمان : الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .
١٢. بشير، محمد شريف .(2001) . صندوق النقد الدولي و الدول النامية الوصفة العلاجية برامج إجبارية، متوفّر على شبكة الأنترنت وعلى الموقع التالي : <http://www.Islam-online.net>
١٣. جاسم ،عبد الرسول عبد .(2008) . البطالة في العراق الواقع والحلول ،مجلة المنصور ،كلية العلوم التجارية والمصرفية، المجلد (23) ،العدد (11) .
١٤. الجبوري، حيدر عبد حسن .(2012)."رؤيه حول مستوى التنسيق بين السياسيين القديمة والمالية في العراق للمدة (2003-2010) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد (20)، العدد (1) ،بغداد.

١٥. الحميل ، سرمد كوك وآخرون . (2018) ، السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي التحديات والخيارات ، صندوق النقد العربي ، العدد(١)، أبوظبي: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية.
١٦. الجوراني ، عدنان فرحان . (2011). الاصلاح الاقتصادي في العراق المسببات والأثار، الحوار المتمدن ، العدد (3399)، البصرة، جامعة البصرة .
١٧. جمهورية العراق . (2004). استراتيجية التنمية الوطنية في العراق(2005-2007)، بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
١٨. جمهورية العراق . (2019). استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014 - 2030)، بغداد : هيئة المستشارين .
١٩. جودة ، مروءة سامي . (2018). التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق ) ، رسالة ماجستير مقدمة الى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية : جامعة المثنى .
٢٠. الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث . (2019). اجمالي الدين العام الداخلي للمدة 2004-2019)، بغداد : البنك المركزي العراقي .
٢١. الجهاز المركزي للإحصاء . (2016). التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي، النشرة السنوية للسنوات (2016-2019)، بغداد : البنك المركزي العراقي.
٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث . (2019) . رؤية العراق للتنمية المستدامة (2030)، بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .
٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث . (2015). الموازنة المالية للعراق (2007)، بغداد: وزارة المالية .
٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. التقرير السنوي لعام ( 2013). بغداد: وزارة المالية مكتب المفتش العام
٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . (2008). التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
٢٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. النشرة السنوية للسنوات(2014-2003) ، بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
٢٧. الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث . (2011) . مؤشرات احصائية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007-2010)، بغداد : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
٢٨. الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.(2013). خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
٢٩. الجهاز المركزي للإحصاء . (2017) . التقديرات الاولية والفصالية للناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2017 و 2018 ) بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
٣٠. دهيرب ، عدنان سمير.(2014). التحديات التي يواجهها العالم في ظل الدولة الهشة، دراسة تحليلية لواقع العالمي العراقي ، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الآداب، العدد(45).

٣١. الدبيسي، عبد الرزاق مجيد علي . (2009). واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلا، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ،جامعة بغداد ،المجلد (15) ، العدد (53).
٣٢. دائرة الاحصاء والابحاث. **النشرة الإحصائية السنوية للسنوات(2018-2010)**،بغداد:البنك المركزي العراقي .
٣٣. هيئة التخطيط . **المجموعة الاحصائية السنوية (2018)**,بغداد : الجهاز المركزي للإحصاء .
٣٤. هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 ، العدد (4586) ، بغداد : هيئة النزاهة .
٣٥. الوفري، ثريا علي حسن .(2005). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس - ليبيا .
٣٦. والي، صابرین عدنان. كاظم ، ايمان علاء . (2020) . أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، **مجلة حمورابي**، المجلد (108)، العدد (35) .
٣٧. الوادي، محمود حسين. و العساف ، أحمد عارف .(2009) . " الاقتصاد الكلي " ، الطبعة الثانية ،عمان : دار المسيرة .
٣٨. وارتان ، سونيا آرزوني .(2008) ، تحليل وتقييم ستراتيجية التنمية الوطنية في العراق لمدة (2003-2007) مع اشارة خاصة لستراتيجية التنمية المحلية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، البصرة : جامعة البصرة .
٣٩. الورقة البيضاء .(2020).التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي ، بغداد ، وزارة المالية : خلية الطوارئ للإصلاح المالي
٤٠. زايا ، عامر شبل .(2020) ، "تحليل الاختلالات الهيكيلية في القطاعات الانتاجية في العراق للمدة (2004-2018) ، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية** ، المجلد (03) ، العدد (12) .
٤١. زودة، عمار. (2008) . محددات قرار الاستثمار الاجنبي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الادارة المالية – حالة الجزائر، كلية العلوم الادارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، قسنطينة : جامعة منتوري.
٤٢. زايري، بلقاسم . (2008) . الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية ، من فعاليات المؤتمر الدولي العالمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ،الجزائر : جامعة ورقلة .
٤٣. زيني، عبد الحسن . ( 2012 ) . **الحسابات القومية** ، عمان : دار الجامعة للنشر والتوزيع.
٤٤. حسن، حسين عجلان . (2017). تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية ، **مجلة المنصور** ، بغداد ،المجلد (24)،العدد (27).
٤٥. حسين، عيادة حسن. (2012) . **البطالة في الاقتصاد العراقي اسبابها معالجتها**، دراسة تحليلية، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد (4)، (العدد (8) .
٤٦. حسين، منى يونس .(2011) . اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية** ، العدد (26),بغداد .

٤٧. الحسيني، باسل جودت. (2005). السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، *مجلة المستقبل العربي* ، العدد (295) .
٤٨. حميداتو ، محمد الناصر ، و الصافية، بقاص. (2017). التنويع الاقتصادي في الجزائر ،ورقة بحثية ، *المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال ،الجزائر ، المجلد (2)* ، العدد (2) .
٤٩. حوتية ،عمر والخضيري ، ناصر جوير . (2018). ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، *المركز الديمقراطي العربي ، برلين – المانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية* .
٥٠. حيدر، الفريحي . (2008). الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض،*كوبنهاغن: مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي* .
٥١. الطائي، بشير هادي عودة. (2021). دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات (2003-2019) ، *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البصرة ، قسم الدراسات الاقتصادية ، المجلد (17)* ، العدد (26) .
٥٢. يونس،نعمان منذر ، وآخرون. (2020). تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد CPI للمدة (2003-2018) . المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات ، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد (16)* العدد(خاص ج 2) .
٥٣. الياسري، حسين قاسم محمد. (2016). تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة ، *مجلة دراسات البصرة ،المجلد (11)*، العدد (22) .
٥٤. الياس ، العيداني و صيفه ، بن دومة . (2020 ) . أهم الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة ، *المؤتمر الجامعي تيسمسيلت – الجزائر ، برلين – المانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*.
٥٥. كامل ، خالد جميل . (2009 ) :واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمرة (1970-2008)، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد ،مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة.
٥٦. لطيف، حسن. (2005). المشهد الاقتصادي العراقي المعطيات والخيارات، *مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد (3)*،النجر الاشرف .
٥٧. لطيف، مقداد غضبان . (2018) . "قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق" ، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد (24)*، العدد (102 )،بغداد .
٥٨. لزرعر، محمد امين. (2016). سياسات التنويع الاقتصادي ( تجارب دولية وعربية ) ، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت ،*الكويت : المعهد العربي للتخطيط*.
٥٩. معلة ، حلوبي كاظم و أحمد ،علي محمد . (2015) . الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، *مجلة المنصور ، العدد (24)*،بغداد .
٦٠. مرزوك، عاطف لافي. (2013) .التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، *مجلة الاقتصاد الخليجي ،المجلد(9)*، العدد(24) ،*البصرة : مركز دراسات البصرة والخليج العربي* .

٦١. مرزوك ، عاطف لافي ، و حمزة ، عباس مكي .(2014). التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنت تحقيقه في العراق، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (18) ، العدد (31).
٦٢. موسى، حيدر طالب. (2020). التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل، بحث مقدم الى ، *مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية* ، المجلد (10)، العدد (1)، المثنى.
٦٣. محمد ، بوغنية و عبد الرحيم، بن جاب الله . (2016 ) . اليات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة أحمد ادرار : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
٦٤. محمود، عبد الفضيل . (2004 ) . مفهوم الفساد ومعاييره، *مجلة المستقبل العربي*، العدد (309) ، لبنان.
٦٥. محمد، ايمن احمد.(2013). الفساد والمسائلة في العراق ، ورقة سياسية ، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت
٦٦. المرزوقي، عمر بن فيحان. (2010 ) . الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور إسلامي، جامعة الملك سعود، متاح على الموقع التالي : [www.alukah.net\web\marzuqi\cv](http://www.alukah.net/web/marzuqi/cv)
٦٧. المغيري ، محمد زاهي . (2003) . العولمة وسيادة الدولة الوطنية ،ندوة العولمة - التعامل والتفاعل ، ابوظبي : جامعة الأمارات العربية المتحدة .
٦٨. موسى، عبد السنار عبد الجبار و ناصر، رحيم حكمت . (2010) . دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* ، المجلد (10)، العدد (34) .
٦٩. مرازا، علي . (2013) . الواقع والأفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين : بيروت .
٧٠. مرازا، علي . (2014) . مقترن موازنة 2014 الأنفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين : <http://iraqieconomists.net>
٧١. المرwoاني ، عبدالله بن علي .(2005). "الخطيط التنموي " – الاطار النظري والمنهج التطبيقي ، الرياض : مركز البحث .
٧٢. المديرية العامة للإحصاء والابحاث.(2004).التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد :البنك المركزي العراقي .
٧٣. المديرية العامة للإحصاء والابحاث. القرض الداخلي للسنوات(1991-2016),بغداد: البنك المركزي العراقي .
٧٤. المديرية العامة للأبحاث والإحصاء.(2006) . التقرير السنوي للسنوات(2006-2016) بغداد: هيئة النزاهة .
٧٥. المديرية العامة للإحصاء والابحاث. (2018) . خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، بغداد وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .
٧٦. المديرية العامة للإحصاء والابحاث.(2016). النشرة السنوية للسنوات(2003-2015) ، بغداد: البنك المركزي العراقي .

٧٧. نوير، طارق احمد. (2003). اختلاف بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف ، القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٧٨. النجيفي ،سالم توفيق . (2002). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ،بغداد : بيت الحكم.
٧٩. نصر، حميداتو. (2019 ) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة (2000-2016) لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية ،رسالة ماجستير مقدمة ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير : جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم .
٨٠. سالم، علي عبد الهادي . (2012) . نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (4) ، العدد(9) .
٨١. السامرائي، هناء عبدالغفار.(2014). ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق – رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، بغداد : مركز العراق للدراسات .
٨٢. سليمية، طبایییة ، العلمی ، رباعی . ( 2008 ) . التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكافأة الاستخدامية للموارد المتاحة ، سطيف : جامعة فرحة عباس.
٨٣. سمیث ،آدم . (2007) (بثروة الامم ،ترجمة حسني زينة، الطبعة الاولى ،بيروت :معهد الدراسات الاستراتيجية
٨٤. ساميلسون ،بول.( 2001 ) . الاقتصاد ،ترجمة هشام عبدالله ،الطبعة (15)، الاردن :الأهلية للنشر والتوزيع.
٨٥. الساعدي، حيدر عليوي شامي.(2015). الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة العراق)،مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(10)، العدد (33) .
٨٦. عجلان ، حسن حسين . (2013). " تفعيل الطاقات الانتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي الضرورات – التحديات، مجلة المنصور ، العدد (20) .
٨٧. عبد اللطيف ،خمسة قصي و خمس ،عمر عدنان . (2020) . التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام2003 بين (الواقع والطموحات) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بحث مقدم الى ،جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال ، المجلد (14)، العدد (57) .
٨٨. عمر، محوز. وخديجة ،معمر.(2019). المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد (3)، العدد (1)، الجزائر .
٨٩. عبد القادر ،علي . ( 2004 ) . محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط .
٩٠. العذاري، عدنان داود . (2002). التغيرات الهيكيلية والتكيف الاقتصادي في الأردن ( دراسة قياسية للفترة (1978-1998)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد (1) ،العدد (7) .

٩١. العزاوي ، كريم عبيس . (2011). واقع القطاع الخاص وسبل النهوض به ، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية** ، جامعة بابل ، العدد (27) .
٩٢. عبد الصاحب، احمد صدام . (2014). هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمرة (1999-2007) دراسة تحليلية استقرائية" ، **مجلة الخليج العربي** ، المجلد (42) ، العدد (2-1) .
٩٣. علي ، وسام حسين . (2013). تحليل العلاقة بين الدولة والتضخم في العراق للمرة(2006-2015) ، باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد(94)، النجف الاشرف.
٩٤. عبد الرضا، نبيل جعفر وعاد ، محمد جاسم . (2012) . استراتيجيات مقتربة لمعالجة الفساد من الاقتصاد العراقي ، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية** ، العدد(3)، جامعة بغداد .
٩٥. عربية، زياد . (2008) . المديونية الخارجية العراقية احد معوقات اعادة الاعمار ،**مجلة اراء** ، المجلد(44)، العدد(44)، الامارات.
٩٦. عبد الزهرة ، سهيلة . (2015). دراسة تحليلية عن اسباب وتطور أثار البطالة في العراق ، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد (18) ،جامعة واسط .
٩٧. عبد الفتاح ، دحمان . (2018) إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، **مجلة الاجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد(07)،العدد (01) .
٩٨. عرمان، خلود موسى . وخلف مريم خير الله. (2012). واقع الموانئ العراقية وآفاق المستقبل (ميناء الفاو الكبير انموذجا)، **مجلة دراسات البصرة** ، المجلد (6)، العدد (13)، البصرة.
٩٩. علي ، احمد حسن . (2018). نحو استراتيجية لتطوير السياحة العراقية، بغداد: مركز البيانات للدراسات والتخطيط .
١٠٠. ابراهيم خليل ، العلاف . (2019) . تاريخ عمل كبريت المشرق في الموصل ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد (642) .
١٠١. علي، عبد الرزاق بن ، و راشدي نجوى . (2016). التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس : حول بذائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، الجزائر: جامعة حمه لخضر الوادي .
١٠٢. فاضل،شيماء عادل. (2021) . تحديات المديونية الخارجية بعد عام 2003 ، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات** ، المجلد (6) ، العدد (1)،بغداد .
١٠٣. الفلاحي، فيصل صالح . (2013). دور و أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي للفترة من 1970-1985، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد (2) ، العدد (4) ، جامعة بغداد.
١٠٤. صالح ،محمد عبد . (2010). العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد 2003، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** ،العدد(27)، الجامعة المستنصرية :مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .

- ١٠٥ . صندوق النقد الدولي(2020). تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي ، للمدة (2019-2020) على الموقع الالكتروني:- file:///C:/Users/User/Downloads/mreo0420-full-report-pdf arabic.
- ١٠٦ . قروف ، محمد كريم . (2016). قياس وتقدير التأثير الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980/1984)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد (9)، العدد (2)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ١٠٧ . قبسة ، طه محمد بامكار . (2012) . مؤشرات التنمية المستقلة . متوفـر على المـوـعـع الـالـكـتـرـونـي التـالـي : www.sudaneseonline.com
- ١٠٨ . الـربـيعـيـ، فـلاحـ خـلـفـ . (2010) . تـحلـيلـ التـغـيـرـاتـ فيـ تـوجـهـاتـ السـيـاسـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فيـ الـعـرـاقـ، مجلـةـ الصـبـاحـ ، العـدـدـ(814)ـ .
- ١٠٩ . الـربـيعـيـ، محمد عبدـ اللـطـيفـ . (2018) . الرـقـابـةـ الـاـسـترـاتـيـجـيـةـ وـمـكـافـحةـ الفـسـادـ الاـ، دـارـيـ فيـ الـعـرـاقـ - درـاسـةـ حـالـةـ فـيـ الـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـلـنـزـاهـةـ فـيـ الـعـرـاقـ لـلـمـدـدـ (2012-2017)ـ ، مجلـةـ جـامـعـةـ بـغـادـ لـلـعـلـومـ الـادـارـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ، المـجلـدـ (4)، العـدـدـ (23)ـ ، بـغـادـ .
- ١١٠ . رـسـنـ، سـالـمـ عبدـ الـحـسـينـ، وـحسـينـ، مـصـبـعـ عبدـ الـعـالـيـ ثـامـرـ . (2017) . الـاـقـصـادـ الـعـرـاقـيـ فيـ ظـلـ الـهـيـمـنـةـ الـرـیـعـیـةـ وـمـتـطـلـبـاتـ التـنـوـيـعـ الـاـقـتـصـادـيـ لـلـمـدـدـ (2003-2015)ـ ، مجلـةـ الـاـقـتـصـادـ الـخـلـيجـيـ، المـجلـدـ (33)، العـدـدـ (34)، جـامـعـةـ الـبـصـرـةـ .
- ١١١ . رـشـيدـ، شـيمـاءـ . (2021) . وـاقـعـ الـاخـلـالـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ الـعـرـاقـ لـلـمـدـدـ (2012-2003)ـ ، مجلـةـ جـامـعـةـ بـغـادـ لـلـعـلـومـ الـادـارـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ ، المـجلـدـ (4)، العـدـدـ (16)ـ ، بـغـادـ .
- ١١٢ . الـربـيعـيـ، فـلاحـ خـلـفـ . (2010) . تحـديـاتـ عـلـيـةـ الـاـنـتـقـالـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ الـعـرـاقـيـ، جـريـدةـ الـمـدـىـ، العـدـدـ (1816)ـ ، بـغـادـ .
- ١١٣ . الـراـويـ، عـلـيـ عبدـ مـحـمـدـ سـعـيدـ وـآخـرـونـ . (2005)ـ، "ـاتـجـاهـاتـ وـمـهـامـ السـيـاسـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـاـقـتـصـادـ الـعـرـاقـيـ ، مجلـةـ الـاـقـتـصـادـ الـعـرـاقـيـ بـيـنـ الـوـاقـعـ وـالـطـموـحـ ، بـغـادـ .
- ١١٤ . رـاهـيـ ، مـحـمـدـ غالـيـ . (2018) . الـفـسـادـ الـمـالـيـ وـالـإـدارـيـ فـيـ الـعـرـاقـ وـسـبـلـ معـالـجـتـهـ ، مجلـةـ الغـرـيـ لـلـعـلـومـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـادـارـيـةـ ، العـدـدـ (2)ـ جـامـعـةـ الـكـوـفـةـ .
- ١١٥ . شـلالـ، سـعدـونـ . (2013) . الـفـهـمـ الـجـغرـافـيـ لـلـصـرـاعـ السـيـاسـيـ ، مجلـةـ الـبـحـوثـ الـجـغرـافـيـةـ ، المـجلـدـ (11)ـ العـدـدـ (18)ـ .
- ١١٦ . الشـمـريـ ، مـاـيـحـ شـبـيبـ . (2008) . تشـخـيـصـ الـمـرـضـ الـهـولـنـدـيـ وـمـقـومـاتـ الـاصـلاحـ الـاـقـتـصـادـيـ فـيـ الـعـرـاقـ ، مجلـةـ الغـرـيـ لـلـعـلـومـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـادـارـيـةـ ، العـدـدـ (15)ـ ، النـجـفـ الأـشـرـفـ ، جـامـعـةـ الـكـوـفـةـ .
- ١١٧ . الشـمـريـ ، مـاـيـحـ شـبـيبـ . (2016) . "ـرـؤـيـةـ مـسـتـقـلـيـةـ لـتـنـوـيـعـ مـصـادـرـ الدـخـلـ فـيـ الـعـرـاقـ"ـ ، مجلـةـ الـكـوتـ لـلـعـلـومـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـادـارـيـةـ ، العـدـدـ (23)ـ ، جـامـعـةـ وـاسـطـ .
- ١١٨ . الشـبـيبـيـ ، عبدـ الصـاحـبـ . (2010) . سـيـاسـاتـ وـمـتـطـلـبـاتـ الـاـصـلاحـ الـاـقـتـصـادـيـ فـيـ الـعـرـاقـ ، رـؤـيـةـ مـسـتـقـلـيـةـ ، مجلـةـ الـاـقـتـصـادـيـ الـخـلـيجـيـ ، المـجلـدـ (38)ـ ، العـدـدـ (2-1)ـ .
- ١١٩ . الشـمـريـ ، عبدـ الرـحـمـنـ عبدـ الـأـمـيرـ وـاسـيـ . (2017) . أـثـرـ الـمـعـوـقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ عـلـىـ تـدـفـقـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنبـيـةـ الـمـباـشـرـةـ فـيـ الـعـرـاقـ (ـدـرـاسـةـ تـحلـيلـةـ 2003-2014ـ)ـ ، المـجلـةـ الـعـلـمـيـةـ لـلـدـرـاسـاتـ الـتـجـارـيـةـ وـالـبـيـئـيـةـ ، المـجلـدـ الثـامـنـ ، العـدـدـ الثـالـثـ ، جـامـعـةـ قـناـةـ السـوـيـسـ .

١٢٠. شعيبث ، سندس جاسم . ولـي شذى جاسم .(2017). دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية، **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد السابع ، العدد الثالث ،واسط .
١٢١. شامل، عمار عادل .(2016). رؤية تخطيطية استراتيجية شاملة لموانئ العراق لغاية عام 2035 ، وزارة التخطيط ،بغداد: دائرة تخطيط القطاعات .
١٢٢. التميمي، سامي عبيد . (2008).الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق : الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006،**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد التاسع ، السنة الرابعة ، النجف :جامعة الكوفة .
١٢٣. التميمي ،سامي عبيد محمد.(2011).الشخصنة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات)، **مجلة العلوم الاقتصادية** ، العدد (27)، المجلد السابع ، جامعة البصرة .
١٢٤. التقوني، ناجي . (2002) . مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ، المجلد (4) العدد (2).
١٢٥. تقرير التنمية العربية.(2018) . التنوع الاقتصادي ،مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية ، الاصدار الثالث ،الكويت : المعهد العربي للتخطيط .
١٢٦. خيرة، مجذوب. (2020). تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة (1980-2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية : برلين -mania .
١٢٧. خضر، حسان .(2002). تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة جسر التنمية**، المجلد (1)، العدد(12) ، الكويت .
١٢٨. الخطيب ، ممدوح . (2014 ) ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الأول لكلية إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:الرياض
١٢٩. الخطيب، خالد شحادة. و شامية ، احمد زهير .(2007) . اسس المالية العامة، الطبعة الثالثة ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
١٣٠. خضر، حسان . (2003) . خخصصة البنية التحتية ، سلسة جسر التنمية ، العدد (18)، السنة الثالثة ، الكويت:المعهد العربي للتخطيط .
١٣١. غيلان، مهدي سهر. (2007). دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، **مجلة جامعة كربلاء العلمية** ، المجلد(5)، العدد(2)، جامعة كربلاء .

### **English sources :**

1. Ahmada ,dif. Ahmada,azouz .(2018). The reality of economic diversification in Algeria and the mechanism to activate it to achieve sustainable economic development, Journal of North African Economics ,vol (14),the number(19),Algeria: Bouira University.
2. Al Ameri ,Abdulla.(2013) .Why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre: UK.

3. Altenburg,Tilman .(2011), Industrial Policy in Developping Countries : Overview & Lessons from seven country cases : Deutsches Instiut fur Entwicklung
4. Cecchetti ,S, Mohanty . & Zampolli ,F . (2011) .The Real Effects of Debt ,Bank For International Settlement ,WP .
5. Fadil,shimaa,adil.(2021). Challenges of external debt in Iraq after 2003, Journal of development and Foresight for Research and studies, vol (6),no(1),Iraq:Iraqi University.
6. Hvidt,martin .(2013) . "Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and future ,Trends " kowait Program on Development . Globalisation in the Gulf States . The London School of Economic & Political science "LSE" . London .
7. Kazem, Latif Hassan.(2012).Contribution of the private sector to achieving sustainable development ,Beirut :Arab NGO Network for development..
8. McLoughlin ,Claire .(2009).Topic Guide on Fragile States ,Governance and social Development Resource Centre (GSDRC),International Development Department :University of Birmingham ,UK.
9. Olamad , Ohunyey flix & others . (2019 ) ."economic diversification & national development in Nigeria ( challenges & prospects ), intenational journal of mechanical & technology ,
- 10.Samuel.P.Huntington.( 2001). Modernization and corruption, articale in the book of: Political corruption; Concept and contexts, by Arnold. J. HeidenheimerMichael Johnston, 3rd edition, Transaction publishers.
- 11.Stephen, M. Kapunda. (2003).Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17), No(15),
- 12.The Fund for Peace .(2016) , Report Edited by J. J. Messner, Washington, D.C [www.fundforpeace.org](http://www.fundforpeace.org).
- 13.Tim Callen, Reda Cherif.(2014)." Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future" INTERNATIONAL MONETARY FUND, December
- 14.United Nations.(2016). the concept of economic diversification in the context of response measures, advance version .

## **ABSTRACT**

---

### **ABSTRACT**

The Iraqi economy suffers from a contradiction that is represented by the availability of its natural and human resources which can shift it to a developed country if there was an ideal resource management. However, the financial and economic structural disruption faced by the economy is initially linked with the high contribution of oil sector along with that, the drawback of other producing sectors, particularly agriculture and industrial sectors in terms of their shares to GDP or public revenues. In addition to that, the increased size of the governmental sector and weak economic activities of local and foreign private sectors.

Although the Iraq decision makers and planners are aware this issue via adopting a set of national plans that aim to deal with the structural disruption and develop the Iraqi economy ,the current situation depicts an inverted case. Meaning that, the Iraqi economy is still as a rentier economy featured by a modest level of diversification of income national resources.

Furthermor, there is no flexibility in the production sectors due to the economic and political challenges, especially administrative financial and corruption, and security and political instability in addition to the increase of level of external debt and unattractive investment environment foreign and local investments alike.

All that impose suggesting a number of economic policies that can lead to diversify the national income resources.

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Basrah  
Department of Economics  
College of Administration and Economics



# **Diversification of the National Income Sources in the Iraqi Economy:( 2003 – 2020)**

Thesis submitted by  
**Esra Faleh Faisal**

**To the council of the College of Administration and  
Economics, University of Basrah as a partial fulfilment of  
the  
requirements for the master degree in Economic Sciences**

Supervised by  
**Prof. Dr. Sami Obed Muhammed**